

## المحتويات

- افتتاحية
- دراسات :
  - العولمة من أسفل إيمان حسن 7
  - المرأة بين الأطر عبر القومية ياسمين معتر
  - سياسات الليبرالية الجديدة ترجمة : سامح سمير 31
  - الجسد الأنثوي والعولمة يسرى مصطفى 73
- ترجمات :
  - الفقر والعولمة والنوع الاجتماعي تأليف: أشوينى تامبى 87  
ترجمة: أمال عبد الهادى
  - الديمقراطية التنموية ومشتملاتها تأليف: كريستين كيتينج 109  
ترجمة: شهرت العالم
- عروض كتب :
  - الفكر النسوي ما بعد التنموي عرض: نولة درويش 137
  - المواطنة والعولمة : تساؤل الزمن الصعب فاطمة الزهراء رامى 147
  - العولمة وقضايا المرأة والعمل منى عزت 168



## افتتاحية

يتناول هذا العدد من «طيبة» موضوعاً قد يبدو مستهلكاً من كثرة المؤتمرات التي أقيمت حوله، والكتب والأبحاث التي تناوله، ولكن يتميز هذا العدد بتنوع مصادره من حقول معرفية مختلفة وبتركيزه على تطبيقات لنظريات مختلفة للعولمة على حالة مصر وعلى اختيار مقارنة جندرية في معظم مواد العدد.

يأتى كتاب: «المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب» لكاتبه قايد دياب والذي تعرض له في هذا العدد «فاطمة الزهراء رامى» كمقدمة وافية لكل من موضوعى المواطنة والعولمة، حيث يكرس الكتاب عدة فصول لتقديم عرض تاريخى لكلا المفهومين والتطورات التي حدثت لكل منهما عبر عصور مختلفة. ويركز الكتاب على الحالة المصرية وتطبيق مفهوم المواطنة فيها، خاصة بالنسبة للأقليات الدينية، وتأتى أهمية الكتاب من صلاحية هذه التطبيقات في حالة جماعات مهمشة أخرى مثل النساء.

كما يجمع كتاب «الفكر النسوى ما بعد التنموى» والذي تعرض له «نولة درويش» أيضاً بين النظرية والتطبيق في مجال ما بعد التنمية، وهو مفهوم شديد الارتباط أيضاً بمفهوم العولمة؛ ولكن يتميز هذا الكتاب عن سابقه في تركيزه على حالة النساء في بلدان مختلفة تجمع ما بين الشمال والجنوب، كما يثير الكتاب تساؤلات مهمة حول السياسات السكانية في بلدان الجنوب وحول تمثيل قضايا النساء في بلدان الشمال والجنوب.

يرتبط موضوع كتاب «الفكر النسوى ما بعد التنموى» بورقة: «الديمقراطية التنموية ومشتملاتها: العولمة وتغيير مفهوم المشاركة» لكريستين كيتنج، حيث تناقش الورقة دور بعض المؤسسات التنموية العولمية مثل ما يسمى بـ «وكالة المعونة الأمريكية»، وظهور كيانات أخرى عولمية أيضاً تسعى إلى رفع المعاناة عن الفئات المهمشة في دول عديدة مثل «التحالف الوطنى للحركات الشعبية»، وتتجه هذه الكيانات إلى تفكيك الربط بين الديمقراطية

والرأسمالية حيث عادة ما يضيف هذا الربط شرعية على بعض الممارسات الرأسمالية للعولمة. وفي ورقتها «العولمة من أسفل» تقدم «إيمان حسن» لبعض حركات مناهضة العولمة، وخاصة الاقتصادية، والتي يبدو منها أنها تأتي أيضًا لصالح الأغنياء والممارسات الرأسمالية العولمية. وتقدم «حسن» في ورقتها دراسة حالة للمتحدى الاجتماعي العالمى أو «الحركة العالمية لمناهضة العولمة»، وهى حركة جديرة بالدراسة الوافية التى تقدمها «حسن» وبدراسات أخرى عديدة حيث تمثل أملاً للمهمشين والفقراء يتمثل فى قدرتهم على التنظيم والعمل المشترك.

أما ورقة «الفقر والعولمة والنوع الاجتماعى» التى شاركت فى كتابتها «أشوينى تامبى» فهى تتناول بالعرض والتحليل مقاطعات الفقر والعولمة والنوع الاجتماعى وذلك من خلال دراسة الآثار السلبية للممارسات الليبرالية الجديدة، وهى إحدى الظواهر العولمية، على حياة الفقراء فى دول العالم. وتستخدم الورقة الفقر فى حياة نساء كل من موزمبيق والفلبين كدراسى حالة لأنماط مختلفة من الفقر تسببت فيها ممارسات عولمية تظهر آثارها فى أقسى صورها فى حالة النساء.

عن آثار هذه الممارسات الليبرالية الجديدة على حياة النساء أيضًا تقدم «ياسمين معتز» ورقتها تحت عنوان: «المرأة بين الأطر عبر القومية وسياسات الليبرالية الجديدة: دراسة حالة من مصر»، وفيها تقدم دراسة ميدانية لحالات بعض زوجات المصريين الذين يعملون فى الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من بقيت منهن فى مصر أو من رافقت الزوج فى رحلته، بالإضافة إلى دراسة حالات بعض المهاجرات المصريات اللاتى يعملن فى الولايات المتحدة أيضًا. وتأتى دراسات الحالة فى إطار دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات العولمة الليبرالية الجديدة على بعض الأسر المصرية، النووية منها والممتدة، وعلى حياة النساء من هذه الأسر، سواء داخل مصر أو فى المهجر.

كما يقدم العدد عرضًا لكتاب «العولمة وقضايا المرأة والعمل» تكتبه «منى عزت»، والكتاب هو مجموعة أوراق قدمت فى مؤتمر نظمه «مركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات بجامعة عين شمس». ويحتوى الكتاب على عدة محاور اشتركت جميعها

فى تناول الأدوار السلساسفة والاقتصادفة والاجتماعفة للنساء فى مصر؁ سواء فى الرفف أو فى الحضرف أو فى المناطق البدوفة؁ فى ظل العولمة.

أما مقال يسرف مصطففى: «الجسد الأنثوى والعولمة» فىقدم جانبًا آخرف من جوانب العولمة وهو الخاص بأجساد النساء؁ التى يتم استغلالها اقتصادفًا وسلساففًا على نطاق واسع من خلال ممارسات تجارفة عولمفة أو من خلال رد الفعل المضاد لهذه الممارسات بزعم «الخصوصفة الثقاففة».

وفى الختام؁ نرفو أن يقدم هذا العدد إضافة لكل ما قُدم بالعرففة عن العولمة؁ وأن تستفد الباحثات/فن من الوجبة النظرفة والتطبقففة الدسمة التى يقدمها هذا العدد حول الجوانب المتعددة للعولمة فى كتابة المزفد من الأبحاث الجادة لمفهوم ففخلل حفة الناس الفومفة واختياراتهم؁ وخاصة حفوات النساء؁ فى كل مناحى الحفة.



---

---

## العولمة من أسفل

### «عولمة ضد العولمة»

---

---

إيمان حسن

يتفق الباحثون على أن العملية التاريخية الحاكمة لتطور العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هي العولمة، وبصفة عامة يشير مفهوم العولمة في جوهره إلى عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاتصالية والثقافية، تتسم بالvirورة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كميًا وكيفيًا<sup>(1)</sup>. وتتمثل أبرز مؤشراتهما في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في إطار نظام عالمي جديد يقوم على قطبية واحدة، وتساعد ثورة المعلومات والاتصالات وانسيابها عبر الحدود الدولية، وتنامى دور الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسيات، وانسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، واتساع حركة تدويل الهياكل النقدية والتسويقية وشيوع قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة ما يسمى بالعولمة من أسفل، أو حركة مناهضة العولمة، أو عولمة ضد العولمة، بالرد على عدد من التساؤلات المهمة، منها: ما العولمة من أسفل؟ وكيف تكونت؟ وما تداعياتها؟ وما علاقتها بالمجتمع المدني والحركة العالمية لحقوق الإنسان؟ ثم تقدم الورقة نموذجا لأبرز نماذج تلك الحركة وهى المنتدى الاجتماعى العالمى.

## أولاً: العولمة والمجتمع المدني:

وتُظهر المتابعة لأدبيات العولمة تعدد تعريفاتها على نحو مفرط، وأن بعض هذه التعريفات "يشوبها الاختلاف والارتباك أحياناً"<sup>(2)</sup>، حيث تطرح محاولات تعريف العولمة اتجاهين رئيسيين:

- **الاتجاه الأول:** ينظر للعولمة باعتبارها عملية تطور طبيعي تلقائي يوفر فرصاً متكافئة للنمو، نتيجة زيادة الترابط التدريجي للعالم، ويكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية والتطور الاقتصادي دوراً فاعلاً.
- **والاتجاه الثاني:** ينظر للعولمة باعتبارها عملية تستهدف تحقيق هيمنة الأطراف الأقوى، بقصد إشاعة نمط أو نموذج معين على الصعيد العالمي، تحت قيادة قوة محددة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

والإشكالية هنا هي أن العولمة موجودة في العقود الأخيرة بالمفهومين السابقين وعلى نحو متصاعد، إما تحت وطأة الثورة المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال، أو بسبب الانتصار الحاسم للنموذج الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>. ويرى فريق من الباحثين أن هذه العولمة رغم تأكيدها على قيم الحرية وحقوق الإنسان، لكنها تؤثر سلبياً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على حقوق الجماعات والشعوب.

ويمكن القول بأن هناك عددًا من الأبعاد المشتركة في تعريفات ظاهرة العولمة، فهي عملية متعددة الأبعاد، شاملة لجوانب الحياة كافة، تعبر اقتصادياً عن نمط الاقتصاد الحر وحرية السوق وإزالة الحواجز التجارية والحواجز على حركة رؤوس الأموال عالمياً، وسياسياً تقدم نموذج الديمقراطية الليبرالية (بما ينطوي عليه من قيم الحرية الفردية والحق في المنافسة)، هذا بالإضافة إلى أثر الثورة التكنولوجية على تطور مجتمع المعلومات عالمياً ونشر أنماط ثقافية معينة تقوم على نمط الثقافة الغربية وخاصة الأمريكية وإشاعة هذه الأنماط.

بهذا المعنى يرى السيد يس أن العولمة تتضمن ثلاث عمليات يمكن أن تكشف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول،



والثالثة تتصل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وأن هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر<sup>(4)</sup>.

وتبين متابعة المفاهيم والممارسات التي ارتبطت بعملية العولمة، وجود مكون سياسى لها، وهو ما يُشار له بنمط الديمقراطية الليبرالية، والذي يشمل عدة عناصر أبرزها: الأخذ بنظام تعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات دورية حرة، يتحقق من خلالها التمثيل السياسى للمواطنين، واحترام الحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها منظومة القيم اللازمة لقيام النظام الديمقراطى، وازدياد دور المجتمع المدنى بعناصره المختلفة من نقابات وجمعيات أهلية.

ويعود ارتباط المجتمع المدنى بالديمقراطية باعتبارها الجانب السياسى لعملية العولمة، إلى أن مؤسسات المجتمع المدنى تعبر عن الإرادة الحرة والتطوعية للمواطنين، وأنها تمثل مدخلاً لمشاركة المواطنين فى شئون مجتمعتهم، وتطلق قدراتهم ومبادراتهم فى كل المجالات.

وارتبط بالدعوة إلى ازدياد دور المجتمع المدنى، الحديث عن إعادة تعريف دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، كما ارتبط بإعادة النظر فى مفهوم سيادة الدولة، حيث انطوى تسارع عمليات العولمة فى العقد الأخير من القرن العشرين على عدد من التداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديد من مظاهر سلطاتها السيادية. وقد أثير فى هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثير الدولة بنتائج العولمة، وأثر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها، وبرزت فى هذا الشأن ثلاث وجهات نظر: الأولى ترى أن من أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة نظرًا لسقوط الحواجز الفاصلة بين الدول، مع إطلاق حرية الانتقال والانتشار لكل شيء عبر الدول ودون التقييد بأى حدود، بدءًا من السلع والخدمات وحتى المعلومات والأفكار، وأنماط الاستهلاك، الأمر الذى أدى إلى نقل مراكز صنع القرار إلى وحدات أكبر (الأمم المتحدة - قد تأخذ شكل الحكومة العالمية - وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات العملاقة متعددة الجنسيات)، أو وحدات أصغر (مثل المنظمات القاعدية المحلية Grassroots)، وهذه الوحدات لا تتطابق حدودها مع حدود

الدولة، ولكنها تصبح هي مناط التحليل<sup>(5)</sup>. ويرى «دانيال جين» أن رحيل الدولة عن "أبراج التحكم والقيادة" يشكل معلماً كبيراً يميز بين القرنين العشرين والحادي والعشرين<sup>(6)</sup>. ويذهب كنيشى أوهماي في دراسته "نهاية الدولة القومية"، إلى أن هذه الدول التي تقوم آليات الأسواق الرأسمالية الكوكبية بتقزيم قدرتها على التحكم بمعدلات الصرف أو حماية عملاتها، أصبحت بالغة الهشاشة أمام النظام المفروض عليها بفعل قرارات اقتصادية متخذة في أماكن أخرى، ومن قبل أناس ومؤسسات غير خاضعة لسيطرتها الفعلية، وأن تلك الدولة القومية تتحول باطراد إلى وهم "ماضوي"، وهذه الدول - حسب تعبيره - ليست سوى نسيجٍ لحشد متباين من الأقاليم والمناطق ذات الاحتياجات المختلفة<sup>(7)</sup>.

أما وجهة النظر الثانية فتذهب إلى أن التطورات الراهنة سوف تنال فقط من طبيعة الوظائف والأدوار التي تضطلع بها الدولة، بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، فالدولة هي القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة بل والمتصارعة وكذلك إصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق، أى أن هذا التوجه يرى أن المستقبل لاستمرار دور الدولة ولكن بعد تطويعه، الأمر الذى يدعو إلى عملية إعادة تعريف لهذا الدور<sup>(8)</sup>، فهذا الاتجاه لا ينكر أزمة الدولة القومية في عصر العولمة، لكنه لا يعتبر تلك الأزمة شاملة، فدولة ما بعد الحرب الباردة تؤدي وظائف، وتتخلف عن أخرى، وتبتكر ثالثة، لا عهد لها من قبل، فتلك الأزمة ستؤدي إلى تغيير ما في طبيعتها. ويذهب فيليب جنرى إلى أنه رغم أن الدولة قد فقدت وظيفتها الاقتصادية، لكنها لم تفقد أهميتها بخصوص الوظيفة النفسية المتمثلة في خلق روابط عاطفية مع مواطنيها، ويتفق إيريك هويزلون مع هذا التوجه، وإن كان يؤكد استمرار أهمية الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن هذه الوظيفة سوف تزداد أهميتها في المستقبل.

أما وجهة النظر الثالثة وهي الاتجاه الأقل شيوعاً فتنفى عن الدولة «ظلال الأزمة»، وتخفف من حدتها وتعيد تفسيرها، وتعادل ما بين الآثار السلبية والإيجابية للعولمة على الدولة. وقد تعددت حجج هذا التيار، حيث يعرب «جون دان» عن تشككه في أن الدولة تمر بأزمة، ويرى أنها تواجه فقط ثورة فى التوقعات، ويؤكد «آلان روزيس» أن الدول المستقلة ستظل تلعب دوراً رئيسياً في وضع القوانين والسياسات وكذلك في تفسيرها

وتطبيقها<sup>(9)</sup>. ويذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة تقوى سيطرة الحكومات ولا تضعفها، بل إنها تتيح فرصاً غير مسبوقه أمام النخب السياسية الداخلية لإحكام إدارتها السياسية للمجتمع<sup>(10)</sup>.

لقد طرح الباحثون العديد من الرؤى بشأن مستقبل الدولة في ضوء متغيرات العولمة وتداعياتها، وتطرق البحث إلى أهم تلك الرؤى والسيناريوهات، وهى اختفاء الدولة واستمرار الدولة كما هي، وتغير طبيعة وظائف الدولة، وهو السيناريو الذى تميل الدراسة إلى الأخذ به، بما يتكيف مع التطورات والضغوط التى يطرحها النظام الدولى ويتفاعل معها، مع الوضع فى الاعتبار أن تأثيرات العولمة على سيادة الدولة لا تتم بالقدر نفسه على جميع الدول، حيث يرى البعض أن الدول النامية أكثر عرضة للتأثر بدرجة أكبر بتأثيرات العولمة لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة<sup>(11)</sup>. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى دعوة بعض المفكرين والباحثين إلى إعادة تعريف دور الدولة.

فى هذا الإطار أبرز بعض الباحثين عددًا من الآثار الإيجابية للعولمة على المجتمع المدنى وفى القلب منها المنظمات غير الحكومية، أولها: أنه فى ظل تراجع دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى سلطت الأضواء على الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية لامتناس الآثار السلبية للتحرير الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى، الأمر الذى أدى إلى تصاعد وزن هذه المنظمات وحجمها فى العالم. وقد بدأت هذه المنظمات فى متابعة العديد من القضايا التنموية المتعلقة بقضايا الفقر والبطالة والجماعات المهمشة وقضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة وقضايا استغلال المرأة، ونجحت فى تنمية الاتصال والتنسيق بينها وبين العديد من الشبكات والمنظمات الدولية<sup>(12)</sup>. وثانيها: أن العولمة أدت بما تحمله من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ومعلوماتية إلى التأكيد على أهمية تفعيل علاقات تنسيقية جيدة بين هذه المنظمات، نظرًا للدور المهم الذى تضطلع به فى إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وثالثها: أن الاعتناء بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأكيد على قيم الحرية والتسامح والحوار وقبول الاختلاف، قد لاقى قبولاً واسعاً فى العالم ولدى مؤسسات المجتمع المدنى، وخاصة المنظمات غير الحكومية، الأمر الذى ساعد على إيجاد قاعدة

مشتركة لدى هذه المنظمات للتنسيق والتعاون فيما بينها<sup>(13)</sup>. ومن أبرز انعكاسات شيوع هذه الثقافة المدنية الاتجاه في العقود الأخيرة نحو تأسيس منظمات غير حكومية - في مختلف دول العالم - تتبنى قضايا حقوق الإنسان وتراقب وترصد عملية التحول الديمقراطي، وقد عرفت هذه المنظمات في الأدبيات وفي الممارسة بأنها منظمات دفاعية Advocacy Organizations، وحصلت على دعم ومساندة دوليين، ليس فقط من خلال التمويل، وإنما من خلال المساندة الأدبية والتكاتف وإبراز الصوت الواحد، وكان التشبيك Networking - وهو أحد آليات التعاون المهمة التي تطرحها العولمة - آلية أساسية في تقوية صوت المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ورابعها: أن الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة، وإلى سرعة التفاعل بينها اعتماداً على وسائل الاتصال الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية. وقد انعكس هذا بدوره على المجتمع المدني، حيث أدت إلى تطوير أساليب وأدوات جديدة للتفاعل بين منظماته وإحداث تدفق معرفي ومعلوماتي<sup>(14)</sup>.

على أنه يوجد فريق من الباحثين أشار إلى الجوانب السلبية للعولمة على المجتمع المدني، وميز هذا الاتجاه بين مفهومين للعولمة، هما: العولمة من أعلى، والعولمة من أسفل، وأسماها آخرون عولمة ضد العولمة. ويرى هذا الاتجاه أن العولمة بمعناها السائد، والذي ارتبط بسيادة القطب الواحد، وبالسعى لفرض نظام بعينه على دول العالم، وبالذات في المجال الاقتصادي، قد أدى إلى مزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واتساع الهوة نفسها بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد، وأن العولمة بمعناها السائد تتضمن فرض قيم وجدول أعمال الدول المتقدمة على مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية، مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الضرورية والخاصة بمجتمعاتها، وطرح ممثلو هذا الاتجاه مفهومًا آخر في مواجهة مفهوم العولمة من أعلى، وهي العولمة من أسفل والتي ارتبطت ببروز حركة عالمية لمناهضة العولمة العابرة للدول، انعكست في التزايد والانتشار للشبكات الدفاعية العابرة للدول، وهي حركة مدنية على مستوى العالم تهدف إلى إحداث بعض المكاسب الكبيرة بشأن المصالح والمنافع العامة، وتسعى لكي تكون قوة موازية للشركات متعددة الجنسيات، ويمكن

أن تصبح مصدرًا للضغط الديمقراطي على الحكومات<sup>(15)</sup>، وتهدف الشبكات الدفاعية العابرة للدول إلى بناء روابط جديدة بين الفاعلين في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل الحوار وتبادل الخبرات حول قضايا البيئة وحقوق الإنسان<sup>(16)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أننا نعيش اليوم في عالم ثلاثي القوى، يتمثل في: المنظمات الدولية الكبيرة مثل منظمة التجارة العالمية، والدولة، والقوة الثالثة هي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي<sup>(17)</sup>. وتعتمد حركة مناهضة العولمة على احتجاجات الشوارع سواء المظاهرات أو عمليات العصيان المدني التي اجتاحت عاصمة بعد أخرى. ففي 1995 تظاهر الآلاف في مدريد في أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي، وفي 1998 تم تنظيم عصيان مدني في مونتريال في أثناء انعقاد القمة لإصدار اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multi Lateral Investment Agreement، ثم وصلت الحركة إلى أوج ازدهارها في حركة العصيان المدني التي شارك فيها 50 ألف شخص في سياتل 1999 في أثناء انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية. وقد تبع ذلك مظاهرة حاشدة في دافوس عام 2000 عند اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي، ثم مظاهرة أخرى كبرى في أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد بواشنطن في العام نفسه، ثم في براغ، ثم في دافوس مرة أخرى في يناير 2001، وتمتد السلسلة لتشمل أيضًا مظاهرات «كيبك» في أثناء انعقاد مؤتمر الاتفاق على معاهدة للتجارة الحرة لدول الأمريكتين، ثم تبعها مظاهرات جنوة في صيف 2001، والمسألة المهمة هنا هي أن هذه الحركات عملت على ربط كل هذه المنظمات المالية الدولية ببعضها البعض في ذهن المواطن العادي<sup>(18)</sup>.

### ثانياً: المجتمع المدني العالمي:

هو ظاهرة عالمية تتخطى الحدود، حيث ينتظم المواطنون من كل الأجناس والعقائد للدفاع عن قضايا وقيم عالمية، هناك توافق حولها، مثل قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمرأة والبيئة والعدالة الاجتماعية، ويضم المجتمع المدني العديد من العناصر والمكونات التي تتمثل في المنظمات غير الحكومية الدولية والأفراد والمنظمات القاعدية والتحالفات والروابط المرنة وشبكات المنظمات غير الحكومية.

ويمكن إرجاع نمو ظاهرة المجتمع المدني العالمي إلى عدة عوامل من أهمها: نمو وتزايد دور المجتمع المدني على المستوى المحلى ومناصرته لمشكلات وقضايا ذات طابع عالمى مثل البيئة والمرأة وحقوق الإنسان. وتزايد دور وأهمية المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى وتفعيل علاقتها بالأمم المتحدة، وقد ساعد على تفعيل هذه العلاقة تزايد حجم دور الأمم المتحدة ذاته فى ضوء تزايد المشكلات الدولية وعدم قدرة الحكومات على التعامل معها من ناحية، وتطور نظم الاتصالات والمعلومات من ناحية أخرى، الأمر الذى ساعد هذه المنظمات على خلق قنوات اتصال قوية مع الأمم المتحدة ومنظماتها<sup>(19)</sup>.

وفى هذا الإطار فإن تنظيمات المجتمع المدني تلعب أدواراً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية على المستوى العالمى، يمكن إنجازها فى: تطوير العلاقات وبناء نظام اتصالات بين أطراف المجتمع المدني العالمى، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني العالمى بعمليات تجميع الأفراد والمجموعات والمنظمات ذات الاتجاهات المشتركة، والهدف لا يتمثل فى مجرد التنسيق بين الأطراف وتفعيل التعاون، وإنما توفير سبل المنظمة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار<sup>(20)</sup>، كما أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني العالمى التى تنشط فى مجال بناء القدرات Capacity Building لمؤسسات المجتمع المدني، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، وتقوم فى هذا الإطار برفع مستوى قدرات المنظمات الصغيرة الأخرى، وذلك من خلال تدفق المعرفة والبرامج التدريبية وإصدار نشرات التوعية، أو توفير البيانات والمعلومات التى من شأنها تطوير عمل ونشاط هذه المنظمات<sup>(21)</sup>.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني العالمى على التأثير فى مضمون السياسات محل الاهتمام وتوجهاتها، وعلى تهيئة المناخ المواتى لأفكارها، ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة أبرزها المؤتمرات والمحافل الدولية والبيانات، والإعلام، والاتصال بصانعى السياسات، وأحياناً استخدام أسلوب المظاهرات وحشد التعبئة، وكل ذلك بهدف التأثير فى الأفكار والآراء، ومن ثم ينبغى أن تتوافر لها رؤية واضحة نقدية وليست محايدة<sup>(22)</sup>. وفى هذا السياق، يسهم المجتمع المدني العالمى فى التعريف بالمشكلات الدولية والتأثير فى اتخاذ سياسات إزائها، ويقوم فى هذا الإطار بخلق روابط مع الإعلام لإثارة رأى عام وتوفير المعلومات وخلق المساندة له. ومن ذلك الدور الذى لعبه المجتمع المدني العالمى فيما يتعلق بقضايا حقوق المرأة،

خاصة بعد المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين عام 1995<sup>(23)</sup>. ومن ثم فإن القيام بتعديل برامج عمل المؤسسات الدولية أو استحداثها، يُعد من الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدني العالمي، حيث يقوم بتوجيه حملات دفاعية للتأثير على المؤسسات الاقتصادية العالمية لاتخاذ ترتيبات مؤسسية تتجاوب مع مطالب واحتياجات المجتمعات المختلفة التي يمثلها هذا المجتمع المدني العالمي. وتكشف الدراسات المختلفة حول صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، عن ضغوط المجتمع المدني العالمي على المؤسسات السابقة، والتي دفعت البعض منها - خاصة البنك الدولي - للتكيف مع الفاعل الدولي الجديد. وتبرز هنا أهمية الدور الذي تلعبه بعض المنظمات في نطاق تحسين المعيشة وتقديم الخدمات، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد التي يتم تعبئتها من مصادر أخرى. وعلى هذا يمكن تقسيم عمل هذه المنظمات إلى شقين: الأول يتعلق بتعبئة الموارد من مصادر مختلفة، والتي تشمل الموارد المادية والعينية والجهود التطوعية، أما الشق الثاني فيتعلق بإعادة توزيع هذه الموارد على الفئات المستفيدة، وتشمل هذه المنظمات على المنظمات الخيرية ومنظمات المساعدة الاجتماعية<sup>(24)</sup>.

كما يعتبر الدور المعرفي والثقافي، من أهم المجالات التي ينشط فيها المجتمع المدني العالمي، فمن بين الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية، هناك منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها ما يركز على السياسة (متدى حل الصراعات)، ومنها ما يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية، ومنها ما يركز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية<sup>(25)</sup>.

### ثالثاً: شبكات المنظمات غير الحكومية:

مع ازدياد التركيز - بالدراسة والتحليل - على دور المنظمات الدولية غير الحكومية، تحقق الذبوع والانتشار لمفهوم الشبكة Network والتشبيك Networking، وهما يعكسان مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والمساندة فيما بينها.

وتعرف الشبكة بأنها إطار طوعى أو اختياري يضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات - بطريقة أفقية غير تراتبية - تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال.

فالشبكة هى آلية للاتصال والتواصل، تمثل مصدراً للقوة والتأثير، وتطرح إطاراً تضامنياً لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية<sup>(26)</sup>.

وتعتبر الشبكات العابرة للدول ذات أهمية دولية وإقليمية ومحلية أيضاً، حيث تساهم في تحقيق التقارب والتشابك بين النماذج الاجتماعية والثقافية القادرة على مساندة عمليات التكامل الإقليمي والدولي، وذلك عبر بناء روابط جديدة بين الفاعلين في المجتمعات المدنية والدول والمنظمات الدولية، الأمر الذى يؤدى إلى إتاحة مزيد من الفرص من أجل الحوار وتبادل الخبرات في مجالات وقضايا عديدة مثل البيئة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة<sup>(27)</sup>.

وبحكم التعريف والمهام، فإن نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية يميل إلى العمل بشكل أفقي، فلا يوجد مركز ولا أطراف، فمراكز الشبكة تنتشر في كل مكان ولا مجال فيها لهوامش أو أطراف، والقيادة يتم تداولها بين المراكز، وهى لا تهدف إلى الحفاظ على الذات وإنما يرتبط تواجدها بتحقيق أهداف محددة، ولذلك تستطيع هذه الشبكات أن تغير هيكلها أو بنيتها، ويمكن أن تختفى في حالة انتفاء الهدف من تأسيسها<sup>(28)</sup>.

في هذا الإطار، تتبنى شبكات المنظمات غير الحكومية العابرة للدول عدداً من الأهداف التى ترتبط بطبيعة دورها في تعزيز المجتمع المدني ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية والتأثير على السياسات العامة، ويتمثل ذلك في عدة مجالات:

- مجال تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني، فيتم استحداث الأفكار والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن الشبكات التى تنشأ من أجل دعم حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو مساندة حقوق الأطفال العاملين أو غيرها، تقوم بتعبئة الأفراد والجماعات من منظور الموارد الإنسانية والمادية، وتسعى لتطوير العلاقات وتدعيمها فيما بينهم لتحقيق أهدافهم المشتركة.



- مجال دعم وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، حيث يمثل الدور الاتصالي للشبكة العمود الفقري لها، نظرًا لأهمية تدفق المعلومات بين عناصر وأطراف المجتمع المدني بطريقة ميسرة للجميع.
- مجال المساندة ودعم قدرات المجتمع المدني، فتكون الشبكات بمثابة مراكز مساندة لقدرات المنظمات غير الحكومية ودعم وتطوير لها ولباقي مؤسسات المجتمع المدني. ومن ثم تقوم هذه الشبكات بمحاولة توفير البرامج التدريبية المتنوعة، والبحوث المتخصصة بهدف رفع كفاءة هذه المنظمات وقدراتها.
- مجال التأثير على السياسات العامة، خاصة التنموية منها، الأمر الذى يتطلب تكوين رؤية نقدية واضحة للقضايا المجتمعية المثارة، ومحاولة التأثير على المنظمات العاملة والمهتمة بهذه القضايا لتبنى هذه الرؤى.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف المتنوعة التى تدور حول تعبئة الطاقات الجديدة، وبناء التواصل والاتصال والتأثير فى السياسات العامة، ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية، يدفع هذه الشبكات إلى تبنى مجموعة من الوسائل المتكاملة والمتداخلة لتحقيق هذه الأهداف، فتلجأ إلى إصدار النشرات والكتيبات، أو تنظيم الاجتماعات المشتركة والزيارات المتبادلة، بهدف تبادل الخبرات بين جميع الأطراف.

وعادة ما تحرص هذه الشبكات على توفير شبكة الاتصال الإلكتروني بين أعضائها، وبحث العديد من البحوث والدراسات المتخصصة، كما تلجأ إلى توفير برامج تدريبية متنوعة وفقاً لاحتياجات وأولويات أعضاء الشبكة.

وتقوم استراتيجية هذه الشبكات للتأثير فى المجتمع الدولى على مستويين متكاملين من العمل، أولهما: الانتشار الكمي من خلال عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة فى المؤتمرات الدولية والمنتديات العالمية، والحرص على توزيعها وتمثيلها جغرافياً، وثانيهما: المستوى الكيفي، وذلك من خلال نوعية موضوعات التفاعلات وقضاياها والعلاقات المتبادلة بينها، وتيسير الإجراءات التى تنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية فى المؤتمرات الدولية.

ويعتبر أحد مظاهر ازدياد أهمية دور المنظمات غير الحكومية، ما لجأت إليه الأمم المتحدة في تنظيمها سلسلة من المؤتمرات التي تبنتها لبحث عدد من القضايا العالمية، عندما كانت المناقشة تتم على مستويين متوازيين - وفي الوقت نفسه - مناقشة على مستوى الوفود الرسمية للحكومات، ومناقشة أخرى تتم بين ممثلي المنظمات الأهلية في هذه الدولة. ففى مؤتمر ريو للبيئة - على سبيل المثال - استخدمت NGOs عدة استراتيجيات للتأثير في المؤتمر الرسمي، وذلك عن طريق المشاركة في الأعمال التحضيرية القومية والإقليمية له، في أعقاب مناشدة الجمعية العامة للحكومات بضرورة اشتراك تلك المنظمات، وتم ضم البعض منها إلى الوفود الرسمية لتمنح فرصة للتفاوض والمشاركة في صياغة المعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما دافعت منظمات حقوق الإنسان في مؤتمر فيينا عام 1993 عن مبادئ العالمية والاعتماد المتبادل وعدم فصل حقوق الإنسان أو تجزئتها. وقامت المنظمات غير الحكومية في المؤتمر ذاته بتشكيل الحملة العالمية لحقوق المرأة، وقد تكونت من 90 منظمة غير حكومية، ركزت على العنف ضد المرأة كقضية يتم إدماجها ضمن أجندة حقوق الإنسان<sup>(29)</sup>.

#### رابعاً: تأثير العولمة على حقوق الإنسان؛

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان، ركز بعضها على الآثار السلبية أو المخاطر المترتبة على العولمة بما أسفرت عنه من ظهور التكتلات والاحتكارات الاقتصادية العالمية الكبرى التي تحاول إحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي، وآثار ذلك - اقتصادياً واجتماعياً - من زاوية اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين المجتمعات أو الدول، نظراً لتراجع دور الدولة الاقتصادية ووظائفها، والتوجه نحو التخصصية. وتوجهت بعض الدراسات والأبحاث لدراسة الآثار الإيجابية للعولمة وما تحمله من فرص وإمكانات لحركة حقوق الإنسان، ولعل من أهم هذه الآثار بروز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتسامح وقبول الآخر، وتعاضم تأثير التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتدفق المعلومات وإنشاء العديد من المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم وازدياد التفاعل بينها، وتأسيس الشبكات الدفاعية الإقليمية والعالمية والتي تضم أعضاء من كل دول العالم.

أما الاتجاه الأول، والذي ركز على مخاطر العولمة، فقد أشار إلى أن زيادة الاستثمارات والاحتكارات الدولية والتغلغل المتنامي للشركات متعددة الجنسية، قد أدى إلى ازدياد فرص انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات؛ نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وانهيار خدمات الحماية الاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة، والمزيد من الإفقر والتهميش لوضع المرأة. ويعتقد بعض الباحثين أن حقوق الإنسان باتت تستخدم في عصر العولمة كسلاح للهيمنة على شعوب دول العالم الثالث لتجعل النظام العالمي الجديد أكثر تقبلاً لديهم. وأن هذا الخطاب الغربي المسيطر في حقوق الإنسان يؤكد فقط على الحقوق السياسية والمدنية، مستبعداً بذلك ومغيباً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجماعية للشعوب<sup>(30)</sup>.

وفي إطار التركيز على ما تتضمنه العولمة من بعض الفرص والآثار الإيجابية على حقوق الإنسان، تم الربط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية من زاويتين: الأولى أن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية سوف يؤدي إلى تعزيز الاستقرار السياسي، وتحديث الطبقة الوسطى وتزايد مساحة الحريات السياسية والمدنية، والزواية الثانية أن التواصل مع النظام العالمي له تأثير إيجابي على احترام حقوق الإنسان، وأنه يمكن ممارسة ضغوط عالمية على الحكومات في هذا الشأن، ومن ثم توقع حدوث تحسن في حقوق الإنسان، خاصة مع توجه الدولة نحو مستويات أعلى في الحرية الاقتصادية<sup>(31)</sup>.

وتتناول إحدى الدراسات قضية انعكاسات العولمة على المنظمات غير الحكومية من منطلق الفرص التي تتيحها والمخاطر التي ترتبط بها، وضرورة العمل على استغلال الفرص وتقليل المخاطر، ومنها أن العولمة تعلى من قيمة عدد من القيم والمبادئ الإيجابية تتمثل فيما يعرف بالثقافة المدنية، التي تؤكد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن من أبرز مظاهر شيوع هذه القيم تزايد المنظمات غير الحكومية التي تتبنى قضايا حقوق الإنسان، ومن ثم أصبحت المنظمات الدفاعية والثقافة المدنية «مظهرًا من مظاهر العولمة»، بما لها من انعكاسات على المجتمع المدني. وأن التطور التكنولوجي قد أسهم في تشكيل ما يعرف باسم "المجتمع المدني العالمي"، حيث أصبحت المؤسسات المدنية في مختلف دول العالم تتواصل فيما بينها عبر

الإنترنت والبريد الإلكتروني، وما يعنيه ذلك من تدفق معرفي ومعلوماتي، وهو العامل الذى أثر إيجاباً فى التوجه نحو تأسيس الشبكات العالمية والإقليمية التى تتبنى قضايا إنسانية ذات سمة عالمية مثل المرأة وحقوق الإنسان والبيئة... إلخ.

وتذهب هذه الدراسة إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد تطوراً وتعميقاً فى دور هذه الشبكات فى الحد من هيمنة قوى السوق الرأسمالية فى مواجهة الآثار السلبية لها<sup>(32)</sup>.

والشبكات الدفاعية العابرة للدول هى هياكل وأبنية اتصالية تهدف إلى إحداث التأثير فى الخطاب والإجراءات والسياسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. وتتضمن هؤلاء الفاعلين الذين يعملون دولياً فى قضية معينة، ويحاول النشطاء فى هذه الشبكات ليس فقط التأثير فى المخرجات السياسية، ولكن أيضاً القيام بصياغة القضايا من أجل أن تجعلها قابلة للفهم والإدراك من قبل الجمهور أو العامة المستهدفة. وتقوم العديد من الشبكات الدفاعية العابرة للدول بربط النشطاء فى الدول المتقدمة مع الآخرين فى الدول النامية. وتحاول المنظمات غير الحكومية الوطنية الارتباط بهذه الشبكات لتفعيل دورها، وتلقى المساندة والدعم من أجل خلق ضغط على دولهم من الخارج.

ويكون الهدف هنا هو تغيير سلوك الدولة<sup>(33)</sup>. ويمكن تقسيم وظائف الشبكات الدفاعية على عدد من المستويات:

أ - على المستوى السياسي: تنعكس فى التزايد والانتشار لحركات حقوق الإنسان، وخاصة عبر روابط وعلاقات التضامن الأفقية العابرة للدول التى تكونها الحركات الاجتماعية. كذلك تقوم بالضغط على الحكومات لتحقيق مزيد من الديمقراطية.

ب - على المستوى الاقتصادي: تتم ممارسة هذا الدور عبر تشجيع المقاومة ومساندتها لسياسات التحرير الاقتصادى وبرامج التكيف الهيكلي، وارتفاع الأسعار والتكلفة العالية للمعيشة، وزيادة التفاوتات فى مستوى الدخل، وكذلك عبر مساندة الحركات الاجتماعية العمالية والفلاحية.

ج - على المستوى الثقافي: تكون وظيفة هذه الشبكات أكثر أهمية على المستوى الثقافي، حيث تقوم بمساندة المقاومة لمحاولات الهيمنة من قبل الثقافة الغربية، والتأكيد على التواجد والصمود والهوية الثقافية للأفراد المحليين<sup>(34)</sup>.

لقد تحقق الذبوع والانتشار لمفهوم الشبكة والتشبيك Networking، منذ بداية عقد التسعينيات - على وجه الخصوص - وارتبطت بزيادة الإدراك بأن الدفاع عن حقوق الإنسان ليس قضية محلية، ولكنه يتطلب التواصل والتنسيق والدعم المتبادل على المستويات الإقليمية والدولية. وتمثل هذا في ظهور عدد من الشبكات والمنتديات والمنظمات الدفاعية الدولية.

وتتناول هذه الورقة البحثية بالدراسة التعرف على إحدى الشبكات التي تتمتع بقدر من الفاعلية في علاقتها بقضايا حقوق الإنسان، لتبين الملامح الأساسية التي تميزها من ناحية التأسيس، والإطار التنظيمي والنظام الأساسي والعضوية وخطط العمل، وهو: المنتدى الاجتماعي العالمي أو الحركة المناهضة للعولمة، وهو مجال لتجمع نشطاء مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي، وخاصة نشطاء حقوق الإنسان، فهو منتدى في مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة، عضويته مفتوحة لمن يتبنى الميثاق المعلن له، وهو ساحة لتبادل الخبرات ووضع البدائل في مواجهة سياسات العولمة.

#### **خامساً: المنتدى الاجتماعي العالمي «الحركة العالمية المناهضة للعولمة»:**

يمثل المنتدى الاجتماعي العالمي ساحة واسعة لكل منظمات المجتمع المدني وحركاته التي تعارض سياسات الليبرالية الجديدة، ويستهدف «بناء عالم جديد يؤسس على مجموعة من القيم على رأسها: العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة»، ويجد المنضمون والناشطون في هذا المنتدى في الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي تهديداً لكل هذه القيم. كما يهدف المنتدى إلى خلق مجال لتبادل الخبرات والتفاعل الديمقراطي للأفكار والرؤى الخاصة بوضع استراتيجيات بديلة. وفي هذا الإطار يمثل المنتدى مبادرة لإنشاء مجتمع مدني عالمي إنساني وديمقراطي غير حكومي، وغير حزبي ويحترم التنوع والتعدد<sup>(35)</sup>.

## 1- التأسيس والهيكل التنظيمي :

ظهرت فكرة تأسيس المنتدى بعد تفجر الاحتجاجات الجماهيرية التي انطلقت في الشوارع في مدينة سياتل الأمريكية عام 1999، بمناسبة انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية، وأطلق هذه الفكرة البرازيلي «أوديو جريشو» رئيس معهد أيزوس البرازيلي، في فبراير عام 2000، وتحمس لها برنارد كاسات مدير جريدة اللوموند دبلوماسيك ورئيس منظمة Attach في فرنسا، واقترح عقد المنتدى في البرازيل، وبالتحديد في ولاية «بورتو اليجيري» عاصمة سان باولو. وبالفعل عقد اتفاق تعاون بين ثمان منظمات برازيلية غير حكومية تتبنى عقد هذا المنتدى وتنظيمه، وعقد المنتدى الاجتماعي العالمي الأول في الفترة من 25 - 30 يناير 2001<sup>(36)</sup>.

وتنطوى عضوية المنتدى على التعددية والتنوع، وهو ليس حركة عقائدية أو أيديولوجية أو حزبية. فالمشاركة مفتوحة لكل المنظمات التي تقبل بمبادئ الميثاق المعلن. فمبادرة من 8 منظمات برازيلية تم تشكيل اللجنة التنظيمية للمنتدى الاجتماعي العالمي، التي تتولى عملية بناء وعودة المنتدى. وتتولى اللجنة التي تتخذ من ساو باولو مقراً لها، مسؤولية دعم أنشطة المنتدى. وتُتخذ كل قرارات اللجنة التنظيمية بالإجماع، أما قضايا السياسة العامة والتوجيهات، فضلاً عن الوسائل المنهجية الخاصة بتقدير الأحداث السنوية البارزة، فيدور حولها الجدل، وتحل في المجلس العالمي للمنتدى (IC)، وتضم اللجنة التنظيمية، المنظمات الثماني التي أطلقت مبادرة تأسيس أول منتدى.

وبعد الدورة الأولى للمنتدى الاجتماعي العالمي (2001)، قامت اللجنة التنظيمية للمنتدى بتشكيل المجلس العالمي لدعم عملية عودة المنتدى. وقد تم تشكيل المجلس في البرازيل في يونيو 2001 في حضور أكثر من 70 منظمة وشبكة من عدد كبير من الدول. وقد عكس المجلس العالمي تصور المنتدى الاجتماعي العالمي كعملية دائمة طويلة المدى من أجل العمل المشترك على خلق بدائل لتوجهات الليبرالية الجديدة لصالح نظام اجتماعي جديد.

وعُقد الاجتماع الأول للمجلس العالمي في الفترة من 9 - 11 يونيو عام 2001. ونشأ كهيئة دائمة تؤمن استمرارية عمل المنتدى، ويلعب المجلس دوراً استشارياً في تحديد التوجه

الاستراتيجى للمتدى الاجتماعى العالمى. واستمرت اللجنة التنظيمية فى العمل كمنظم وميسر يعمل بالتوافق مع المجلس العالمى. ويمثل المجلس العالمى موقعاً لحوار دائر مفتوح فى علاقة اتصال وتفاعل مع الحركات الاجتماعية. أى أنه ليس سلطة فى بناء سلطوى، ولا يملك آليات لتمثيل أطراف مختلفة أو للتصويت واتخاذ القرارات. وقد وافق المجلس العالمى على مبادئ المتدى الاجتماعى العالمى، الذى أعدته اللجنة التنظيمية البرازيلية.. والتى تعمل كسكرتارية له.

## 2- ميثاق المتدى (37) :

يتضمن ميثاق المتدى عدداً من المبادئ الأساسية هي:

- المتدى هو ساحة التقاء مفتوح للتفكير المتفاعل والحوار الديمقراطى للأفكار، ولصياغة المقترحات والتبادل الحر للخبرات، ولعقد الصلات من أجل النشاط المؤثر، ولالتقاء جماعات وحركات المجتمع المدنى التى تناهض الليبرالية الجديدة وتناهض سيطرة رأس المال على العالم، وتناهض أى شكل من أشكال الإمبريالية. ويوجه المتدى أنشطته إلى «بناء مجتمع يشمل كوكب الأرض كله، ولإقامة علاقات مثمرة بين الإنسان والإنسان وبينه وبين الأرض».
- المتدى عملية عالمية، فكل اللقاءات التى تنظم كجزء من هذه العملية ذات بعد دولى، وفى المتدى صيغت كل البدائل المقترحة ضد عملية العولمة، لتؤكد أن عولمة الجموع المتضامنة هى التى سوف تسود كمرحلة جديدة فى تاريخ العالم، وهى العولمة التى تحترم حقوق الإنسان فى عمومها، وحقوق كل المواطنين، المرأة والرجل، وحقوق كل الأمم، وحقوق البيئة، إنها عولمة تتأسس على أنظمة ديمقراطية دولية ومؤسسات فى خدمة العدل الاجتماعى والمساواة وسلطة الشعوب.
- يجمع المتدى الاجتماعى العالمى منظمات وحركات المجتمع المدنى من كل البلاد فى العالم، ويخلق بينها روابط، ولكنه يتعمد ألا يكون هيئة تمثل المجتمع المدنى العالمى، وألا يكون منظمة، وأن لا يفوض أحداً لتمثيل المشاركين فى المتدى، ولا يُستدعى

المشاركون في المنتدى لاتخاذ قرارات باعتبارهم هيئة، سواء عن طريق التصويت أو الإجماع، كما لا يُشكل المنتدى موقع سلطة يتنازع المشاركون على اعتلائه في أثناء لقاءاتهم، ولا يدعى أنه يشكل اختياراً وحيداً للتفاعل، والحركة بين المنظمات والحركات المشاركة فيه.

■ والجماعات المشاركة في المنتدى لها الحق في أثناء انعقاد المنتدى في إصدار البيانات، أو التحرك الذي قد تقررته، سواء بمفردها أو بالتنسيق مع جماعات أخرى مشاركة. ويتكفل المنتدى الاجتماعي العالمي بنشر مثل هذه القرارات وتوزيعها على أوسع نطاق، بكل الوسائل المتاحة له دون خضوعها لتوجيه منه، أو رفعها إلى مستويات أعلى، أو إخضاعها لرقابة، أو حظرها.

■ المنتدى مسار تعددي متنوع غير عقائدي وغير حزبي، يوطد الصلات بأشكال غير مركزية بين المنظمات والحركات المرتبطة بنشاط ملموس، سواء أكان محلياً أم عالمياً، مستهدفاً بناء عالم مختلف. ويظل المنتدى دائماً منفتحاً للتعددية والتنوع في الأنشطة وفي أساليب العمل التي تراها المنظمات والحركات التي تشارك بها وفيها، بالإضافة إلى السماح بالتعدد في النوع والعرق والثقافة للأجيال والقدرات الطبيعية، بشرط الالتزام بمبادئ هذا الميثاق.

■ يعارض المنتدى كل أنصار الشمولية، وكل من يختزل الرؤى إلى مفردات جزئية (اقتصاد أو تنمية أو تاريخ)، كما يعارض استخدام العنف كأداة تحكم اجتماعي بواسطة الدولة، ويتمسك باحترامه لحقوق الإنسان والممارسة الحقيقية للديمقراطية.

والمنتدى هو عملية لتشجيع المنظمات والحركات المشاركة على طرح نشاطهم المحلي أو القومي، مما يشجعهم على البحث عن أشكال مشاركة فعّالة عالمية المضمون لقضايا مثل قضايا المواطنة العالمية، وقد صدقت على هذا الميثاق وأقرته المنظمات التي تشكل اللجنة المنظمة للمنتدى الاجتماعي العالمي في ساو باولو في 9/4/2001، واللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي في 10/6/2001.



مما سبق يتضح أن الدوافع الرئيسية لقيام هذا المنتدى إنما نبعت من رفض المنظمات المكونة له، لهيكل الاقتصاد العالمي الحالي وسياسات الليبرالية الجديدة. فقد تشكل المنتدى الاجتماعي العالمي في مواجهة منتدى دافوس الاقتصادي، حيث تُصنع السياسات في دافوس، بينما يضع المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو اليجري) استراتيجيات البدائل. وتكون مناسبة انعقاد المنتدى هي مناسبة لطرح هذه الاستراتيجيات.

### 3- أنشطة المنتدى:

عُقد حتى عام 2010، عشر دورات للمنتدى، الأولى والثانية والثالثة في بورتو اليجري في يناير أعوام 2001، و2002، و2003، وعقدت الدورة الرابعة في بومباي بالهند عام 2004، والدورة الخامسة في بورتو اليجري عام 2005. وتوالى انعقاد الدورات بعد ذلك في نيروبي ثم بدأت في الانعقاد بشكل إقليمي وقاري، ثم عادت أخيراً إلى البرازيل. وقد ركزت الدورتان الأولى والثانية للمنتدى على قضايا التوجه نحو الخصخصة، وآثار سياسات التكيف الهيكلي وحرية التجارة على أوضاع الأطراف الضعيفة في المجتمع الدولي، وبلورة استراتيجيات بديلة في مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة. بينما ركزت الدورة الثالثة على موضوعات: خصخصة موارد الطبيعة وبراءات الحياة، ومخاطر تسليع العلاقات الاجتماعية، والقيم الفكرية والثقافية في ظل العولمة، كما أولت هذه الدورة التي بدأت أعمالها في 24 يناير 2003، اهتماماً وتركيزاً على موضوع "مخاطر عسكرة العولمة"، خاصة أن طبول الحرب على العراق كانت تدق بقوة، مع رفض الإدارة الأمريكية نداءات المجتمع الدولي لوقف الحرب ضدها. وقد بدأت أعمال هذه الدورة بمسيرة مليونية ضد الحرب، وتأييداً لنضال الشعب الفلسطيني، وكانت محاضرة الختام للمفكر الأمريكي ناعوم تشومسكي الذي أطلق فيها صيحة احتجاج ضد السياسة الأمريكية والحرب العدوانية التي تعتمز منها ضد العراق، كما أصدرت هذه الدورة في ختام أعمالها نداءً إلى شعوب العالم للتظاهر في كل مدن الدنيا يوم 15 فبراير 2003، وهو النداء الذي استجابت له 700 مدينة في مختلف القارات، أطلقت صيحة احتجاج مشتركة ضد الحرب.

وانتقلت الدورة الرابعة إلى بومباي بالهند في يناير 2004، حيث ركزت على قضايا العسكرية: الحرب والسلام. والعولمة والأمن الاقتصادى والاجتماعي. والتنمية المستدامة، والأرض والمياه، والسيادة على الغذاء. والاضطهاد الدينى والعرقى واللغوي، والاستعباد والاضطهاد والتمييز. وقضايا النوع والجنس، والعمل وقضايا العمالة، والإعلام والثقافة والمعرفة.

وعاد المؤتمر في دورته الخامسة إلى بورتو اليجرى بالبرازيل في يناير 2005، بمشاركة 150 ألفاً من نشطاء المجتمع المدني وممثلي الحركات الاجتماعية في العالم، لمناقشة جدول أعمال تم إعداد برنامجه، بحيث يتبع منهجية جديدة تهدف إلى توسيع نقاط الالتقاء وتبادل الخبرات والحوار حول قضايا رئيسية اقترحها المجلس العالمى للمنتدى، بعد استبيان شاركت فيه منظمات أهلية وممثلون لحركات اجتماعية في مختلف أنحاء العالم<sup>(38)</sup>.

وبتحليل الإجابات التى تجمعت في الاستبيان - والتحليل تم بواسطة المجلس العالمى للمنتدى الاجتماعى العالمى - كانت النتيجة هى اختيار أحد عشر موضوعاً رئيسياً تدور حولها كل أنشطة المنتدى الاجتماعى العالمى في دورته الخامسة. هذه الموضوعات هي<sup>(39)</sup>:

- تحديد وتأمين الموارد والاحتياجات البشرية والبيئية، في مواجهة الاحتكارات العالمية.
- اقتصادات سيادة البشر على الموارد الطبيعية وفقاً لمبدأ الإتاحة في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية العالمية.
- السلام، ونزع السلاح، والصراع ضد الحرب واتفاقيات التجارة الحرة والديون.
- حرية الفكر واستعادة حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية وجعلها على المشاع.
- التعريف المحدد لمفاهيم التنوع، والتعدد، والهوية الذاتية.
- الصراع الاجتماعى والبدائل الديمقراطية في مواجهة هيمنة أفكار العولمة الجديدة.
- الأخلاق والرؤى الكونية والقيم الروحية.. والتحديات التى تواجه بناء عالم جديد واستراتيجيات المقاومة.
- الاتصال والحوار والتشبيك من أجل مقاومة الهيمنة، وتبادل الخبرات بهدف بلورة البدائل.

- الفنون والإبداع: نسج وبناء ثقافة المقاومة للبشر.
- حق وجدارة المواطن في عالم عادل.
- بناء نظام ديمقراطي عالمي، يقوم على مبدأ التكامل في مواجهة الهيمنة والاحتكار.

وعادة ما يتم تناول هذه القضايا عبر عدد من الأنشطة، وهى المؤتمرات والندوات المتخصصة والشهادات الحية - وهى كلمات تلقيها شخصيات قيادية بارزة من نشطاء المجتمع المدني - والحوارات والموائد المستديرة والأنشطة الفنية وورش العمل.

وأخيراً، فقد سعت هذه الورقة للتعرف على الحركات والشبكات المناهضة للعولمة وخلق ما يسمى «العولمة من أسفل» في مواجهة «العولمة من أعلى»، وذلك عبر دراسة للمنتدى الاجتماعى العالمى، وقد خلصت الورقة فى هذا الإطار إلى أن المنتدى الاجتماعى العالمى يقدم إطاراً واسعاً لعمل الشبكات الدفاعية فى مجال حقوق الإنسان، فالمنتدى الاجتماعى العالمى من ناحية، فضاء واسع لتجمع مؤسسات المجتمع المدنى بجميع أنواعها وتنوعاتها. ومن ناحية ثانية، ينطلق المنتدى الاجتماعى العالمى من مناهضته للعولمة، وفكرته قائمة على مناهضة سياسات الليبرالية الجديدة، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة دولياً، ومن ناحية ثالثة، تجدر الإشارة إلى وجود رؤية للمنتدى لدوره تجاه قضية حقوق الإنسان، فتعكس رؤية المنتدى ورسالته نموذجاً لصنع البدائل ولاختيار نموذج للحياة ينتصر لمصالح الضعفاء والمهمشين، عبر الاشتباك مع كل عناصر أجندة الليبرالية الجديدة باستراتيجيات بديلة. وتلعب التطورات التكنولوجية الهائلة فى مجال الإنترنت والبريد الإلكتروني من ناحية رابعة، دوراً كبيراً فى التواصل بين المنتدى والمنظمات الأهلية فى دول العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير المنتدى ما زال محدوداً على تحسين أحوال حقوق الإنسان عموماً، كما أن هناك تحوفاً من أن يتحول المنتدى الاجتماعى العالمى إلى ما يطلق عليه البعض «سوق عكاظ»، حيث يتم عرض للخبرات دون تقدم أو تحركات فاعلة.

## هوامش البحث :

- (1) السيد يس، في مفهوم العولمة، في: أسامة أمين الخولى (محرراً)، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص ص 25 - 26.
- (2) أحمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، في حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000) ص 32.
- (3) المرجع السابق ذكره، ص 33.
- (4) السيد يس، في مفهوم العولمة، في: أسامة أمين الخولى (محرراً)، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 25 - 26.
- (5) لمزيد من المعلومات حول التوجه الأول:
- \* محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، (2004)، ص ص 1 - 16.
- (6) دانييل جين وجوزيف ستانسلاف، برجا التحكم والقيادة: المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث، في فرانك جى وجون بولى (محرران)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، 2004)، ص 373.
- (7) كينيثى أوهماي، نهاية الدولة القومية، المرجع السابق ذكره، ص 365.
- (8) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 17.
- (9) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: حالة الحقل، سبتمبر 1997، ص 6.
- (10) انظر/ى عرضاً لمزيد من الأمثلة والآراء في: إبراهيم عرفات، السياسة المقارنة في إطار العولمة، في: د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (مشرفان ومحرران)، العولمة والعلوم السياسية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 151.
- (11) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- (12) نهى أحمد صلاح شتية، "إقامة شبكات المنظمات غير الحكومية مع دراسة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن "سيفيكس"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص 70.
- (13) أمانى قنديل، انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية: دمج أم إقصاء، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ص ص 53 - 54.
- (14) نهى صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(15) انظر/ ي:

- Aziz, Nikhil. The Human Rights Debate in an Era of Globalization, in: Peter Van Ness (ed.) Debating Human Rights (New York: Routledge and Kegan Paul, 1999) p p 32 – 48.
- Barber, Benjamin. Globalization Democracy, The American Prospects Magazine, (September 2000), p p 1 – 9.

Perlas, Nicanor. Civil Society: The Third Global Power, (2000), (16)

<http://www.southerncrossreview.org/infor3.de/fts>

Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. **Op. Cit.** (17)

(18) منار الشوربجي، الحركة العالمية المناهضة للعولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية حول "أفريقيا والعولمة" عقد بجامعة القاهرة 12 – 14 فبراير 2002.

(19) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002)، ص ص 18 – 19.

(20) أماني قنديل، المرجع السابق ذكره، ص 50.

(21) نهى شتية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

(22) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(23) نهى شتية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(24) المرجع السابق ذكره، ص 94.

(25) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. **Transnational Advocacy: Networking in** (26)

**International and Regional Politics**, ISSI 159/1999 © UNESCO (1999).

**Ibid** (27)

(28) محيي الدين قاسم، 22- محيي الدين قاسم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية، القاهرة، (2001)، ص 20.

(29) محيي الدين قاسم، الاتجاهات المعاصرة....، المرجع السابق ذكره، ص 19.

(30) انظر/ ي:

- Brysk, Alison. Globalization and Human Rights: Transnational Threats and Opportunity, paper prepared for the confrence on "Transnationalism" UCLA, May 5 – 8 1999.

- Bob, Clifford. (2000), Globalization and the Social Construction of Human Rights Campaign, <http://hypatia.ss.uci.edu/Brysk/Bob.html>
- Rosenau, James N. Human Rights in a Turbulent and Globalized World, <http://www.pbs.org/globalization/transcript.html>.
- Trakul, Kamol. (1998), Globalization and Human Rights, <http://www.hurights.or.jp/asia-pasific/no-12-globalization.htm>.
- Aziz, Nikhl. Op. Cit, p p 32 – 36.

(31) انظر/ ي:

- Meyer, William H. Human Rights and MNCs, Human Rights Quarterly, Vol. 18 (May 1996), p p 375 – 380.
- Milner, Wesley T. Emerging Human Rights Challenge: The Effects of Globalization and Economic Liberalization, <http://www.pbs.org/globalization/transcript.html>

(32) أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 203 – 205.

Keck. Margaret E. and Kathryn, **Op. Cit** (33)

**Ibid** (34)

(35) مدحت الزاهد، بورتو اليجري: عولة ضد العولة، كتاب تحت النشر، يصدره مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب.

[www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id\\_menc7&cdlanguage=2](http://www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id_menc7&cdlanguage=2) (36)

[www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id\\_menc7&cdlanguage=2](http://www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id_menc7&cdlanguage=2). **op. cit.** (37)

(38) مدحت الزاهد، بورتو اليجري....، مرجع سبق ذكره.

[www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id\\_menc7&cdlanguage=2](http://www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id_menc7&cdlanguage=2). **op. cit.** (39)

---

---

## المرأة بين الأطر عبر القومية وسياسات الليبرالية الجديدة :

دراسة حالة من مصر<sup>(1)</sup>

---

---

ياسمين معتز

ترجمة : سامح سمير

### مقدمة :

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة حركة هجرة هائلة للمصريين إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، من الكويت وليبيا والأردن إلى إيطاليا، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبحت الهجرة مكوناً أساسياً من مكونات التاريخ الاجتماعى للأسرة المصرية، حيث برزت كهدف عام ومشارك بين أبناء الطبقة الوسطى في مصر. تبين المعلومات الاحصائية لسنة 2006 وجود 720.000 مصرى يمكن تصنيفهم كمهاجرين دائمين في بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وقد بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لعام (2006-2007) 6321 مليون دولار حسب تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، منها 32% من الولايات المتحدة الأمريكية، 17.5% من الكويت و13.6% من السعودية. وقد ذكر فى جريدة «المصرى اليوم» أن ثمانين بالمئة من الشباب المصرى الحاصل على مؤهل عالٍ يصطفون يومياً أمام أبواب السفارات الغربية أملاً فى الحصول على تأشيرة، بلانية فى العودة مرة أخرى إلى مصر (12 أغسطس 2006).

تتطرق هذه الورقة إلى عالم نساء الطبقة الوسطى في مصر الأقل حظاً، واللاتى انخرطن في حركة انتقالات عبر قومية بين مصر ونيويورك في ظل سياسات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة. تؤثر النساء على حركة الهجرة مثلما يتأثرن بها، حيث يعملن في الولايات المتحدة كى يتمكن من تلبية احتياجات أسرهن الأساسية في مصر، ويُنشئن عائلات عبر قومية، ويعتبرن مُنتجات لمعانى وممارسات «الوطن»، سواء في البلد الأصيل أو البلد المضيف.

استناداً إلى ثلاث دراسات حالة أُجريت في إطار دراسة إثنوجرافية «متعددة المواقع» في مصر والولايات المتحدة، أجادل بأنه، خلافاً للأدبيات المتعلقة بالهجرة المصرية والعرب الأمريكيين، والتي كثيراً ما تغفل تماماً دور النساء في عملية الهجرة، تلعب النساء المصريات دوراً فعالاً في الظواهر والممارسات عبر القومية ذات الصلة بالأنوع الاجتماعي (الجندر) في سياق العولمة الاقتصادية، حيث يقتحمن قطاع الخدمات في مدينة نيويورك، بشكل مباشر كعاملات في القطاع الخدمي الأمريكي، أو بشكل غير مباشر كزوجات مهاجرين قائلات على إدارة الأسرة في مصر. جنباً إلى جنب مع الرجال، تتشكل رغبتهم في الصعود الاجتماعي، وتُنظّم حركتهم داخل وعبر الحدود ورغباتهم في الصعود بواسطة الحقل الاجتماعي عبر القومية شديدة التعقيد، وممارسات أجهزة الدولة، بالإضافة إلى أنظمة العمل والأسرة النووية والممتدة.

### مراجعة الأدبيات

تناول هذه الدراسة بالتحليل مسألة الهجرة المصرية إلى دول مستقطبة لعمالة ذات أجر ضئيل، وتجارب العرب والأمريكان العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتطرق المجموعة الأولى من الأدبيات بالسياق الأوسع لهجرة العمالة المصرية الماهرة وغير الماهرة إلى الخارج، وخاصةً حالة العمالة في مدينة نيويورك، بينما تقيم المجموعة الثانية حواراً بين التقسيم الدولي للعمالة في ظل سياسات العولمة الاقتصادية والليبرالية الجديدة، وخطابات ما قبل وما بعد الحادي عشر من سبتمبر المتعلقة بالنزعة العنصرية تجاه المسلمين الشرق أوسطيين العرب في الولايات المتحدة.

### دراسات عن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج

في مطلع السبعينيات، بدأت مصر تشهد موجات هائلة وبعيدة المدى من العاملين المصريين المغتربين ودخولهم إلى قطاعات متعددة في أسواق العمل العالمية. ونتيجة عدد من العوامل المتشابكة، في مصر والدول المستقبلية للعمالة، غادر آلاف المصريين وطنهم، كل عام، بحثاً عن رأسمال اقتصادي، واجتماعي، وثقافي<sup>(2)</sup>.



و نظرًا للحجم الهائل لتلك الهجرة، صارت العمالة المصرية المهاجرة مادة خصبة للعديد من الدراسات (Amin أمين 2000؛ Ayubi أيوبى 1983؛ Fergany فرجاني 1987؛ Hadley هادلى 1977؛ Saleh صالح 1988). وقد تبنت تلك الدراسات بشكل أساسى الجوانب الاقتصادية للهجرة، وركزت على هجرة العمالة المصرية إلى دول النفط، والمنتمة إلى مختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية، بمن فيهم العاملون المغتربون أصحاب الكفاءات (هجرة العقول)، وذوى المهارات المنخفضة على حدٍ سواء (Ayubi أيوبى 1983؛ Saleh صالح 1983؛ سيل 1988). وقد اعتمد الإطار التفسيري الرئيسى لتلك الدراسات على المداخل النظرية المتعلقة بالاختيارات والحوافز الفردية، وشملت متغيراتها الأساسية مجموعة من عوامل الجذب والطرْد التي تركز على تباينات المعدلات الاقتصادية وظروف المعيشة بين بلد الأصل والبلد المضيف، وكذلك على التشابهات الثقافية بين الدول المرسلّة والدول المستقبلة للعمالة. عانت تلك المجموعة من الأدبيات من وقوعها تحت سطوة الخطاب النيوكلاسيكى القائم على عوامل الجذب والطرْد، والذى يفصل بين الفاعلية والبنية المجتمعية، ونادرًا ما جمعت بين الدوافع الاقتصادية، والدوافع الثقافية والاجتماعية. وكذلك استدعت العديد من الصور النمطية التى تفرق بين «العمال المغتربين» و«المهاجرين المندمجين». وقد تبنى قانون 111 لسنة 1983، والخاص بالهجرة ورعاية المصريين بالخارج المفهوم نفسه حيث عرف المهاجر الدائم على إنه «كل مصرى جعل إقامته العادية بصفة دائمة فى خارج البلاد بأن اكتسب جنسية دولة أجنبية أو حصل على إذن بالإقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقل عن عشر سنوات، أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول المهجر التى تحدد بقرار من الوزير المختص بشئون الهجرة» (مادة 8، قانون 111 لسنة 1983) والمهاجر المؤقت على إنه «كل مصرى غير دارس أو معار أو منتدب جعل إقامته العادية أو مركز نشاطه فى الخارج وله عمل يتعيش منه متى انقضى على بقائه فى الخارج أكثر من سنة متصلة ولم يتخذ إجراءات الهجرة الدائمة المنصوص عليها بهذا القانون أو اتخذها وعاد إلى الوطن قبل تحقيق أى شرط من الشروط الواردة بالمادة 8 من هذا القانون» (مادة 13، قانون 111 لسنة 1983).

تكشف هذه التفرقة عن تبني الافتراضات التي تتأسس عليها نماذج الهجرة التي، كما تشير إلى (Basch et al باش 4:1994)، تتعامل مع هاتين الفئتين على أنهما مختلفتان، مما يجعلها غير قادرة على التعبير عن حقيقة أوضاع المهاجرين/ المغتربين في الوقت الراهن، حيث إنهم كثيرًا ما ينتمون إلى أكثر من بلد في آن واحد، وينظرون لأنفسهم كمهاجرين مؤقتين، حتى وإن أقاموا في البلد المضيف لفترة تزيد على عشرة أعوام.

ونتيجة لوقوع تلك الأدبيات وسياسات الدول تحت تأثير نظريات النيوكلاسيكية والنيوليبرالية، راحت الخطابات المتعلقة بالهجرة تبعث برسالة واضحة للطبقة الوسطى المصرية: تحقيق الصعود الاجتماعي من خلال الهجرة هو الحل وهو نتيجة الجدارة والقدرات الفردية، علاوة على ذلك، أكدت فرص الصعود الاجتماعي غير المسبوق والحراك الاقتصادي بين أبناء الطبقة الوسطى المصرية الناتجة بالأساس عن الهجرة، حيث يعمل فرد واحد على الأقل من كل أسرة بالخارج، على الدور المحوري الذي تلعبه الهجرة الدولية في الصعود الاجتماعي (أنظر/ى Amin أمين 2001). تروج تلك الروايات، مع ذلك، لفكرة مفادها أن كل مصري يفشل في تأمين مكان له في الطبقة الوسطى، لديه الحرية في أن يهاجر سعياً وراء مراكمة رأس المال المادى والاجتماعى والثقافى.

وهكذا تتجاهل تلك الروايات العوامل الهيكلية الأخرى التي تؤثر على اتجاهه، وأنواع وأنماط تيارات الهجرة والممارسات عبر القومية.

ركزت الدراسات المبكرة التي تناولت الهجرة المصرية، على البلدان العربية المجاورة، خاصة تلك المنتجة للنفط، حيث شكلت تلك البلدان المقصد الرئيسى للعمال المصريين المغتربين، المهرة وغير المهرة على حد سواء. ومع ذلك، فقد انخفض هذا التدفق بصورة ملحوظة منذ بداية التسعينيات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

فقد شهدت مصر اتجاهًا مضافًا للهجرة منذ بداية التسعينيات، تمثل في عودة آلاف المهاجرين العاملين بالخارج إلى مصر.

يرجع الباحثون وصانعو السياسات هذا الانخفاض لعاملين أساسيين. أولاً، عدم الاستقرار السياسى الذى ساد المنطقة، خاصة عقب الحرب العراقية-الكويتية عام 1991،

مما أثبطت عزيمة العمال المغتربين عن الإقدام على مغامرة الهجرة (Bakalian باكاليان و Bozorgmehr بوزورجر 2005). فقد تأثرت ظروف العاملين في كل من الكويت والعراق بشكل مباشر نتيجة حرب الخليج الثانية حيث عاد معظم العمالة في كلتا البلدين إلى مصر.

ثانياً، فإن مهارات خريجي المؤسسات التعليمية في مصر «لم تتطور بما يواكب الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في الصناعات والخدمات»، في دول الخليج (تقرير التنمية البشرية المصرية 103: 2005). وكان التأثير الذي أحدثته تقلص تيارات الهجرة إلى الخليج على التوسع في الهجرة إلى الغرب مثار جدل في تلك الأدبيات، حيث أشار بعض الدارسين إلى معدلات الهجرة إلى الغرب قد ارتفعت وتيرتها في أعقاب حرب الخليج الثانية لعام 1991، بينما يرى آخرون أنها ليست ظاهرة جديدة، بل دخلت بالأحرى، إلى دائرة الضوء بسبب الأجندات السياسية للدول المستقبلية لتلك الهجرات غير الموثقة، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي (Saad 2005).

وبينما لا تزال أسباب ونتائج هذا الانخفاض في حاجة إلى البحث والتقصي، لوحظ أن عدداً كبيراً من المصريين يختارون دولاً غربية غير عربية ليقيموا فيها بشكل مؤقت، أو شبه دائم أو دائم (Zohry زهري 2003؛ Saad سعد 2005). تشمل هذه الدول، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وتشمل كذلك عدداً من بلدان أوروبا الغربية، مثل إيطاليا (IOM 2003). وقد بدأ عدد من الباحثين، بدعم من الحكومات والمنظمات الدولية، في استكشاف تاريخ، وأنهاط، وأسباب الهجرة الدولية المصرية للغرب، بهدف تتبع، وتنظيم، و«دعم» العمال المغتربين، خاصة في دول أوروبا الغربية والمملكة المتحدة. عززت تلك الأدبيات فهمنا لظاهرة الهجرة، حيث سلطت الضوء على فكرة أن الهجرة الدولية المصرية لها جوانب خفية، يقودها ويحركها عدد من الشبكات الاجتماعية، ويقوم على تنظيمها والتحكم بها مجموعة من الدول المعنية. وهكذا، تسلط تلك الأدبيات الضوء على العوامل الهيكلية، كالظروف الاقتصادية، والتاريخية، والسياسية، للبلدان المرسله والمستقبلة للعمالة، التي تتحكم في تيارات الهجرة، وكذلك الممارسات عبر القومية والحقول الاجتماعية التي تنشأ بين العاملين المغتربين وشبكاتهم الاجتماعية في مصر، رغم استنادها إلى نموذج الجذب والطرْد

بين بلدان الجنوب والشمال في تحليلها لظاهرة الهجرة. ومن الاسهامات المهمة لتلك الدراسات هي أنها تساعدنا على إدراك أنه من الممكن النظر إلى العمالة المصرية المهاجرة باعتبارها مصدراً لتدفق العمالة غير المنظمة، منخفضة الأجر، قليلة التكلفة، من البلدان الأقل تقدماً اقتصادياً إلى تلك الأكثر تقدماً، في سياق الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، تعاني هذه المقاربة من مشكلة واحدة، وتتمثل في حصر صورة المغترب المصرى في نموذج الذكر، الشاب، ذى المؤهلات العلمية العليا، القادم من القاهرة الكبرى أو منطقة الصعيد.

تؤكد هذه الدراسة المؤهلات العليا للعمالة المهاجرة، ولكنها تتحدى فكرة أنهم يشكلون كلاً متجانساً بتأكيدهم على الفروق والتباينات بين العاملين المهاجرين من حيث السن، والدين، ومسقط الرأس، ومن خلال الدخول في جدل مع النقاشات المسيطرة على الدراسات المتعلقة بالهجرة والتي تغفل تماماً فكرة النوع (Al-Ali العلى و Koser كوسر 2001). وفي الحقيقة، فإن النساء غائبات بشكل ملحوظ في تلك الأدبيات، وعندما يرد ذكرهن يتم تصويرهن كأمهات، وزوجات، وبنات مهجورات هناك في أرض الوطن في انتظار عودة الرجال. وتعد صورة «القرية التي هجرها رجالها»، من الصور المتكررة في النماذج العقلية المستخدمة في مقارنة موضوع الهجرة. ويعتبر فيلم «عرق البلح» عام 1998 للمخرج رضوان الكاشف أحد الأعمال المعززة لتلك الصورة. في بداية الفيلم، يصل عدد من قاندى الدرجات البخارية المقنعين ذات يوم إلى واحة قائمة في وسط الصحراء، حاملين وعوداً بحياة رغدة للرجال ولنسائهن اللاتي خلفوهن وراءهم في الواحة. يرحل الرجال، ونكتشف نحن الإحباط (الجنسى) للنساء المهجورات وصراعهن على الذكر الوحيد الذى بقى في القرية. وينتهى الفيلم بعودة رجال القرية ليجدوا أن قيمهم التقليدية المتوارثة قد تبدلت، خاصة تلك المتعلقة بعلاقاتهم الزوجية.

يعتبر هذا مثلاً جيداً على خطاب الهجرة، والذى استبطن، منذ نشأته، انحيازاً للذكر وغياباً لأى تحليل متعلق بالنوع الاجتماعى (Pessar بيسار 1999). علاوة على ذلك، حينما كان يتم تناوله، كان مفهوم النوع الاجتماعى يستخدم كمترادف للنساء، كما لو أن هجرة

الرجال لا علاقة لها بالنوع (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سوتيلو 1994). ونتيجة لوعيهن بهذا التناقض النظري الذي وسم الدراسات المتعلقة بالهجرة، قامت النسويات الملونات بالتركيز على مفهوم النوع كمكون أساسي من مكونات العلاقات الاجتماعية في الهجرة (Pessar بيسار 1999; Parrenas باريناس 2001)، أي «كبعد علائقي أساسي من أبعاد النشاط الإنساني، يتشكل بفعل الأفكار الثقافية والفردية للرجال والنساء، ويؤثر على أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وعلى طريقة ادراكهم وممارستهم لحياتهم» (Indra إندرا 1999:2)، و«أداة تحليلية وثيقة الصلة بفهمنا لهجرة الرجال والنساء على حد سواء» (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سوتيلو 1994). كما جادلن بأن النوع الاجتماعي ينظم، ويشكل، ويميز تجارب الهجرة لدى الرجال والنساء على حد سواء. ومن أهم إسهامات هؤلاء الباحثات، تأكيدهن على تحدى «مفهوم البطرياركية كنسق مستقل للهيمنة يضرب بجذوره في مبدأ تقسيم العمل والرأسمالية»، وسلط الضوء، بدلاً من ذلك، على العديد من محاور الهيمنة والمقاومة التي طورتها النسويات من أصل إفريقي، لتشمل: النوع الاجتماعي، والعرق، والطبقة، والوضع القانوني (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سوتيلو 3:1994)، والدين كما تمت الإشارة لذلك في أدبيات الأمريكان العرب التي سأناقشها في الأقسام التالية. تشتمل الإسهامات التي قدمها هذا الفرع من الدراسات، على: التقسيم الدولي للعمل وفقاً للنوع الاجتماعي (Parrenas باريناس 2001، Sassen ساسين 1996)، العلاقة بين الهجرة والمساواة بين الجنسين (أو عدم المساواة) (Grasmuck جراسموك و Pessar بيسار 1991)، وإنتاج أسر عبر قومية وموقع النساء والرجال في ذلك (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سوتيلو 1994). ولحسن الحظ، بدأ البعض في مساءلة تلك الصورة وتحديها، في مجال صناعة السينما على الأقل. فعلى سبيل المثال يسلط فيلم «قص ولزق» (2006) للمخرجة هالة خليل الضوء على فكرة أن النساء أيضاً يسعين لتدبير وسائل تساعدن على الهجرة. يروي الفيلم قصة امرأة في الثلاثين من عمرها تسعى بكل الوسائل لتستوفي شروط الهجرة إلى نيوزيلانده. وفي سعيها اليائس لاستيفاء الشرط الأخير، تحاول أن تتزوج «على الورق فقط»، حيث يشكل الزواج إحدى النقاط الداعمة في طلب الهجرة. ليس

هذا سوى مثال واحد فقط على رغبة النساء في الهجرة والانخراط في العمليات عبر القومية. وبالمثل، تستهدف هذه الدراسة توضيح الدور الذى تلعبه النساء في الهجرة المصرية وفي الحركة المصرية عبر القومية من خلال إلقاء الضوء على العديد من تجارب النساء في السفر والعيش بين عدة بلدان والتشديد على دورهن في تكوين، وإنشاء ونقل بيوتهن الزوجية.

### العرب والأمريكان العرب فى الولايات المتحدة

تركز الأعمال البحثية المتعلقة بالأمريكان العرب على تاريخ المهاجرين العرب للولايات المتحدة بصفة عامة ( Naff ناف 1985 ; Shakir شاكر 1997; Suleiman سليمان 1999)، وعلى المسلمين بصفة خاصة، بمن فيهم العرب، والمهاجرين من جنوب آسيا، والأمريكان ذوو الأصول الأفريقية ( Aswad أسود و Bilge بيلج 1996; Jamal جمال 2005). وفي سياق تتبعهم لتاريخ المسلمين-الشرق أوسطيين-العرب فى الولايات المتحدة يشير الباحثون إلى إمكانية تقسيمه إلى ثلاث موجات كبرى، من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية، ومن الحرب العالمية الثانية إلى ستينيات القرن العشرين، ومن الفترة ما بعد عام 1965 حتى اليوم. سأركز فى هذا القسم من الدراسة على الفترة ما بعد 1965 حيث إنها الفترة التى شهدت أضخم تدفق للمهاجرين المصريين (Bryan بريان 2005)، بينما سأحاول الاقتراب سريعاً من بعض الجوانب الخاصة بالمهاجرين العرب الأوائل التى لعبت دوراً فى تشكيل الجماعات المصرية المهاجرة فى الوقت الراهن، وخاصة تصنيفهم "العرقى" فى الولايات المتحدة.

إن التحيزات والصور النمطية المعادية للمهاجرين العرب الأوائل قد انعكست فى الخطابات الشعبية والرسمية على حد سواء. ففى عام 1910 اعتبرهم «مكتب الإحصاء» بالولايات المتحدة غير مؤهلين للحصول على الجنسية الأمريكية عن طريق تصنيف الشرق أوسطيين، بمن فيهم العرب، كـ "أتراك فى آسيا". ونتيجة ذلك، شهدت المحاكم الأمريكية العديد من الدعاوى القضائية التى تجادل بأن اللبنانيين/السوريين، والأرمن، والمهاجرين الشرق أوسطيين ينتمون للجنس القوقازى، كاشفة بذلك عن استدامتها الخطاب الاستعماري الخاص بالعرق الأبيض. وبناء على ذلك صارت الجماعات المنحدرة من أصول

شرق أوسطية، بمن فيهم المصريون، تصنف بصفة رسمية على أنها "بيضاء"، وهكذا أصبحوا، رسمياً، غير مرئيين في خضم البحر المؤلف من الأغلبية البيضاء (Samhan سامهان 1999). بيد أن تلك الحالة من الخفاء وعدم الظهور قد تم استبدالها، كما تشير "نابر" (Naber) (2000)، بالنظرة العنصرية في حقبة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر.

شهدت حقبة ما بعد 1965 تدفقاً سريعاً لجماعات من المهاجرين العرب ذوى أصول دينية وجغرافية متنوعة نتيجة التعديل الذى أدخل عام 1965 على "قانون الهجرة ومنح الجنسية"، ثم صدور "قانون إصلاح ومراقبة الهجرة" عام 1986. ونتيجة تأثرها الشديد بنزعة القومية العربية السائدة فى تلك الحقبة والمرارة التى خلفتها حرب 1967 بين العرب وإسرائيل، تتميز تلك المجموعة من المهاجرين عن سابقهم من حيث قوة مشاعرهم القومية، وانتقادهم للسياسة الخارجية الأمريكية، وضعف تماهيمهم الوطنى مع الولايات المتحدة (Samhan سامهان 1999)، وقاموا ببناء تحالفات مع آخرين، بمن فيهم أنصار الإسلام السياسى، المناوئين للإمبريالية الغربية، ونشأ نوع من التوتر السياسى بينهم وبين إخوانهم فى العرق المولودين فى الولايات المتحدة خاصة هؤلاء المنتمين إلى الموجة الأولى للهجرة (Naber نابر 2000:40). وقد ذهب البعض لأبعد من هذا فجادلوا بأن المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة فى الحقبة ما بعد 1965 تعرضوا لعملية متناقضة وفريدة من التفرقة العنصرية المستندة إلى الدين والنوع الاجتماعى والتنميط العرقى السلبى. فهم «بيض» طبقاً للسجلات الرسمية، لكنهم «ليسوا بيضاً تماماً» فى النظام العنصرى الأمريكى المدعوم من وسائل الإعلام الأمريكية والخطابات الحكومية (مصدر سابق). وقد تفاقمت عملية التفرقة العنصرية ضد المسلمين-الشرق أوسطين-العرب فى حقبة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر وانطوت، فضلاً عن ذلك، على تقسيم طبقى. تجادل كل من «بريان» (Bryan) (2005)، و«داز جوبتا» (Das Gupta) (2005)، استناداً إلى دراسات اثنوجرافية أجريت فى نيويورك ونيوجيرسى، بأن امتيازات المواطنة، واللغة والمظهر قد أنقذت المسلمين-الشرق أوسطين-العرب المنتمين للطبقة الوسطى العليا وتركت الطبقة العاملة فى أوضاع هشة وسيئة للغاية. وباستثناء عدد قليل من الباحثات، مثل «أيوبى» (Ayubi) (1983)،

و«برايان» (Bryan) (2005)، و«داز جوبتا» (Das Gupta) (2005)، و«البدرى» (El Badry) و«بوستون» (Poston) (1990)، و«جونز» (Jones) (2000)، أهمل الباحثون، بشكل عام المغتربين المصريين فى الولايات المتحدة، خاصة المقيمين منهم فى نيويورك.

وفىما يخص التحليل الجندرى لتلك الفئة، فكثيراً ما يستند لعدة إشكاليات. أولاً، كثيراً ما يفترض أن المهاجر العربى مسلم، بالرغم من أن أكثر من ثلثى الأمريكان العرب مسيحيون (Read ريد 2004). ثانياً، حين تتطرق هذه الأدبيات للمهاجرة العربية، كثيراً ما يتم تصويرها على أنها محصورة فى الأدوار التقليدية للأنثى مثل رعاية الأطفال والأعمال المنزلية. ثالثاً، كثيراً ما تعزى أسباب الخلافات حول تقسيم الأدوار بين الجنسين فى نطاق المنزل والعائلة، إلى المؤثرات الثقافية «العربية»، المتجذرة فى «الثقافة الإسلامية». كثيراً ما يتم عرض محددات المؤثرات الثقافية «العربية» عرضاً إجرائياً على النحو التالى: يشير الانتماء الدينى إلى العضوية فى جماعة دينية فرعية إسلامية، الورع معناه قوة المعتقدات الدينية، الهوية العرقية، زواج الأقارب، التعلق بالوطن، وتبنى أفكار تقليدية، إلى حد ما، فيما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعى (انظر Aswad أسود و Bilge بيلج 1996؛ Haddad حدّاد و Smith سميث 1996؛ Suleiman سليمان 1999). فبينما تنطبق بعض من هذه الخصائص على المهجرة العربية فى الولايات المتحدة، وخاصة الأقليات المسلمة منها، إلا إنها تصور المهاجرين العرب كمجموعة متميزة بطابع لاطبقي حيث إن تجارب النساء لا تتأثر بالخصائص الثقافية والاجتماعية للطبقة التى تنتمى إليها.

ولحسن الحظ، بدأت مجموعة من الأدبيات التى ظهرت حديثاً تلفت الانتباه إلى المساهمة الفعّالة للنساء المسلمات-الشرق أوسطيات-العربيات من الطبقة العاملة، فى الاقتصاد العرقى (Dallafar دالافار 1996)، وفى التجمعات الدينية الإسلامية (Jamal جمال 2005). غير أن تلك الأدبيات لم تتطور بشكل كامل بحيث يمكن استخدامها كأطر نظرية لتلك المجموعة، حيث تركز، بالأحرى، على دراسات الحالة. ولأغراض هذه الدراسة، أقترح إدماج هاتين المجموعتين من الأدبيات كى نفهم تجارب العمالة النسائية المغتربة/المهاجرة. تقدم النسويات الملونات نماذج نظرية لتحليل النوع الاجتماعى والظواهر



عبر القومية في حين يقوم الباحثون، الذين يركزون على المسلمين-الشرق أوسطيين-العرب، بإضافة الخصوصية، إن وجدت، المتعلقة بالقضايا التي يعالجونها.

سأركز في هذه الدراسة على الولايات المتحدة باعتبارها أكثر البلاد المضيئة للمهاجرين المصريين في البلدان الغربية، وتحتل مركز أكثر البلاد المصدرة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج (Zohry زهري 2003).

علاوة على ذلك، خلافا لتيارات الهجرة المصرية الأخرى، فإن حركة العمالة المصرية للولايات المتحدة، تخضع بالكاد لرقابة و/أو تحكم «وزارة القوى العاملة والهجرة والجنسية المصرية، و/أو وكالات الهجرة الخاصة» أو «مكتب خدمة الهجرة ومنح الجنسية» بالولايات المتحدة. 7 وفي حقبة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، تعرض المسلمون-الشرق أوسطيون-العرب في الولايات المتحدة، للذين تكشف أجسادهم، أو أسماؤهم، أو ملابسهم، أو جنسيتهم، أو أى سمات أخرى، عن خلفيتهم العربية و/أو الإسلامية، لأعمال عنف ذات طبيعة عنصرية أو متعلقة بالنوع الاجتماعى، خاصة في أوساط الطبقة العاملة (Bryan بريان 2005؛ Das Guptas 2005؛ Jamal جمال و Naber نابر 2008).

### **إطار تحليلي: النوع الاجتماعي، العولمة، وإضفاء الطابع عبر القومى على العمل**

يَعْبُرُ العمال المصريون المغتربون حدود دول نيوليبرالية في عالم يتجه بسرعة متزايدة نحو العولمة، وينخرطون في حقول اجتماعية عبر قومية تشكل بواسطة مؤسسات وفعاليات مثلما تسهم هي في تشكيلها. ويمكننا أن نطور إطارًا تحليليًا يأخذ بعين الاعتبار العولمة كمسرح للأحداث، والحقول الاجتماعية عبر القومية كعمليات وممارسات، والنيوليبرالية كمنطق ونمط للتنظيم والتحكم، مع الأخذ بعين الاعتبار وحدات التحليل متعددة المستويات عن طريق الاسترشاد بالنقاشات المتعلقة بالعولمة، والليبرالية الجديدة وعبر القومية لتوضح كيف يمكن لتلك العناصر أن تتكامل من أجل تحليل تجارب النساء عبر القومية، وتكوين مفاهيم أساسية سيتم استخدامها خلال هذه الورقة.

## عبر القومية

دفعت الدراسات الخاصة بتدفق البشر، والأشياء، والأفكار، ورأس المال الباحثين في مختلف المجالات البحثية لبلورة إطار عبر قومي لدراسة «رأس المال، والأفراد، والجماعات، والمنظمات، والشركات التجارية، والحركات الاجتماعية، والدول، والهويات، والمواطنة، والتمثيلات الثقافية، والأفكار» و«تجاوز القومية المنهجية التي تساوى بين المجتمع والدولة القومية» (Schiller 2005:439). قدمت تلك النقلة المعرفية نموذجاً جديداً لدراسة أحوال العمال المغتربين (Schiller 2003:100). واستلهم الباحثون هذا الإطار، فضلاً عن قصص وتواريخ العمال المغتربين، واقتروا أنه «عندما يسافر المغتربون عبر حدود الدول، لا يتركون أوطانهم خلفهم بالضرورة، لكنهم، بالأحرى، يصطنعون علاقات ثقافية، وسياسية، واقتصادية تربط بين أوطانهم والمجتمعات المستقبلية لهم» (Inda و Rosaldo روزلتو 2001:154)، بهدف تقويض التعارض الذي دام طويلاً بين المغتربين والمهاجرين، وبين المقيمين بصفة دائمة والمقيمين بصفة مؤقتة. وتعد قصص القادمين من الهند الغربية (Foner فونر 2001)، ومن جرينادين وفينسنت (Basch et باش 1994)، ومن غرب أفريقيا (Stoller ستولر 2002)، ومن المكسيك (Smith سميث 2006) في مدينة نيويورك، مجرد أمثلة قليلة توضح الطرق المتعددة التي يمكن للمغتربين/ المهاجرين من خلالها أن ينخرطوا في النسيج الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي لكل من الولايات المتحدة، وأوطانهم الأصلية. وقد فهمنا من خلال تلك المجموعة من الأدبيات، أن الأنشطة والممارسات عبر القومية تشمل (دون أن تكون مقتصرة على)، العضوية في عائلات عبر قومية، إرسال و/ أو استلام تحويلات نقدية وأشياء عينية وأفكار جديدة، المشاركة الفعالة في المنظمات المحلية الاجتماعية، و/ أو الثقافية، و/ أو السياسية، فضلاً عن صوغ تحالفات وعلاقات عمل بين الوطن الأصلي وبلد الإقامة. لكن لماذا ينخرط العاملون المغتربون بشكل متزايد في الحقول الاجتماعية عبر القومية؟ إحدى الإجابات الممكنة هي أن الهجرة عبر القومية قد تشكلت بمدى ودرجة اندماج المغتربين/ المهاجرين سياسياً واقتصادياً في البلدان التي يقيمون بها (Basch et باش 1994; Ong أونج 1999). على سبيل المثال، استناداً إلى نتائج دراسة عملية على سكان نيويورك من ذوى الأصول الفلبينية والكاريبية، وجدت

«باش» (Basch et) (1994:10) أن عبر القومية كانت بمثابة رد فعل لهشاشة الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يواجهها المغتربون/ المهاجرون، مثل التصنيف العرقي السائد في الولايات المتحدة، ونمو المشاريع الوطنية في أوطانهم الأصلية، والتغير في حجم وتركيب المجموعات العرقية في نيويورك، وقوى الرأسالية العالمية، والأوضاع في النظام العرقي العالمي (مصدر سابق). لكن، هل تستند الأنشطة عبر القومية إلى الظروف المادية فقط؟ بالطبع لا، «فالأنشطة عبر القومية والحقول الاجتماعية تحركها عوامل اجتماعية، وثقافية، وايدولوجية أخرى ذات طابع تاريخي محدد» (Al-Ali العلى و Koser كوسر 2001:101). وقد تعلمنا من «ليس للنقود رائحة» (Stoller ستولر 2002) أن المغتربين القادمين من غرب أفريقيا، يؤسسون شبكات عبر قومية بين غرب أفريقيا وشمال أمريكا في محاولة لإعادة إنتاج التقاليد العائلية. وبالمثل، ينخرط العاملون المغتربون المصريون في أنشطة عبر قومية قائمة على خليط من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، مثل الزواج من الوطن، وتكوين عائلات عبر قومية حيث يؤسس أفراد العائلة بيوتا في مصر والولايات المتحدة ويتنقلون بينها.

لكن هل عبر القومية مجرد إطار لفهم العمليات الوسيطة (Parrenas باريناس 2001)، أو ما كان يسمى «المستوى المتوسط» (Smith سميث و Guarnizo جواريزو 1998)؟ إجابتي هي لا، حيث تتجاهل تلك الطريقة في التفكير الأنشطة عبر القومية والحقول الاجتماعية الموجودة على مستوى الدول القومية. في محاولتهم لتعميق فهمنا لعبر القومية، أدرك الباحثون أننا بحاجة للتفرقة بين عبر القومية من «أعلى»، وعبر القومية من «أسفل»، حيث يصفون الأولى بأنها «بنيات وعمليات من المستوى الأشمل وتضم حيز التأثير الإعلامى، والتكنولوجى»، و«الاقتصاد الثقافى العالمى»، ويصفون الثانية بأنها «أنشطة المغتربين الشعبية واليومية، وعلاقتهم بالحركات الاجتماعية والائتلافات» (Basch et باش 2001:121). وانطلاقاً من هذه الفرضية، ظهرت فكرة الحقول الاجتماعية عبر القومية «كشبكات ممتدة عبر حدود الدول القومية» المستقاة من فكرة «بورديو» الخاصة بالحقل الاجتماعى والتي تبرز دور كل من البنية والفاعلية في تنظيم تلك المجالات وخضوعها للقوة

التنظيمية لتلك الحقول في الوقت نفسه (Schiller شيلر 2005). ومع ذلك، تتعامل كثير من الدراسات الخاصة بعبء القومية، كما أشارت «جليك شيلر» (Glick Schiller)، مع الدول المنخرطة في تلك الحركات كما لو كانت تتمتع بنفوذ متكافئ في المجال الدولي، وبذلك فإنهم يعيشون الحياة مرة أخرى في القومية المنهجية «في صورة قومية منهجية عبر قومية من خلال الحفاظ على شكل من أشكال صناعة-الحدود عبر ربط الممارسات عبر القومية بدول قومية مستندة إلى حدود قومية محددة والحفاظ عليها أو تكوينها» (2005:443). على سبيل المثال، فإن راغبي الهجرة ليسوا منخرطين في ممارسات عبر قومية يتم تنظيمها والتحكم فيها، وإن كان بعد، بواسطة الدول القومية فحسب، بل إن اختيارهم للولايات المتحدة تتحكم فيه بدرجة كبيرة تدخلات الولايات المتحدة عبر القومية في الشؤون المصرية. وفي الواقع فإن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً أساسياً، وإن كان متناقضاً، في شؤون مصر الاقتصادية والسياسية.

ولأغراض هذه الدراسة، سأوظف مفهوم «الحقول الاجتماعية عبر القومية» كما طورته «شيلر» (Schiller) (2005). تتم العمليات عبر القومية، في حالة العاملين المصريين المغتربين في نيويورك، من «أعلى» ومن «أسفل». لا تتم تلك العمليات داخل حدود الدول القومية وتحت سيطرتها فحسب، بل تتم أيضاً في حقول الهيمنة المالية، والعسكرية، والثقافية. سأقوم بتوظيف عبر القومية كإطار تحليلي عام أستهدف من خلاله الإجابة عن الأسئلة العامة والخاصة لهذه الدراسة التي تمت الإشارة إليها سابقاً، عن طريق دمج الأطروحات التي قدمها منظرو نسق الهجرة الذين لفتوا الانتباه إلى أن تيارات الهجرة تقودها وتشكلها روابط اجتماعية، واقتصادية، وثقافية سابقة، تربط بين البلدان المرسل والمستقبل، من ناحية (Kasinitz كاستلز و Miller ميللر 1998:24-25)، والمنظور عبر القومى كما طورته «جليك شيلر» (Glick Schiller) (2005)، من ناحية أخرى، كى نفهم كيف أن الولايات المتحدة ومصر «كمكانين- في العالم-.... يعملان من خلال نسق تحكم أشمل وما يعنيه ذلك بالنسبة لطريقة فهمنا لنظام سياسى، واقتصادى، واجتماعى «عالمى» يكتسب طابعا عبر قومى على نحو متزايد» (Ferguson فيرجوسون 2006:5).

يتم استخدام العديد من التعريفات المفهومية التي ظهرت من خلال الدراسات الخاصة بعبر القومية والتي نجدها ذات فائدة لهذه الدراسة. تشمل هذه المفاهيم التالى: الممارسات عبر القومية، والأسر/العائلات عبر القومية. يتم تعريف الممارسات عبر القومية بأنها «العمليات التي يقوم المغتربون من خلالها بإنتاج والحفاظ على صيانة روابط اجتماعية متعددة الجوانب تربط بين الأسرة، والعلاقات الاقتصادية والسياسية» (Basch et باش 2001:118). ومن ناحية أخرى، تُعرف الأسر عبر القومية بأنها، أسر نووية وممتدة في الوقت نفسه، متفرقة عبر الحدود الدولية، ويميل أفرادها لقضاء فترات طويلة في بلد أو آخر وفترات أخرى في بلد أو آخر ولأسباب متنوعة. تتألف تلك الأسر من أبناء، وآباء، وأشقاء، وعدلاء، وأعمام، وأبناء إخوة، وآباء روحيين وأمهات روحيات، على جانبي الحدود. تتميز مواقعهم الجغرافية بالسيولة. يأتون ويذهبون في الإجازات وقد يمكثون لفترات غير محددة سلفاً. وقد يكون لديهم أحيانا أعمال وممتلكات على جانبي الحدود، والأهم من ذلك هو أنهم يؤسسون أعمالهم ومشاريعهم في كلا البلدين (Lima ليا 2001:78).

الغالبية العظمى من المغتربين الذين قابلتهم لديهم أسر نووية وممتدة منتشرة عبر الحدود وتتطابق بذلك مع تعريف الأسر عبر القومية. الحالة المتكررة هي حين يعمل الزوجان في الولايات المتحدة ويتركان أبناءهما في رعاية أقارب الزوج أو الزوجة في الوطن، حيث تندمج أسرتهما عبر القومية، ممثلة في الأبناء، مع عائلتيهما عبر القومية، وأقصد بها الأشقاء والشقيقات، والأجداد، والأعمام، والعلمات في بلد الأصل.

### **العولمة، والليبرالية الجديدة، وإضفاء الطابع عبر القومى على العمل**

خلال العقد الماضى، ازدهرت مجموعة من الأدبيات التي ركزت على تأثير العولمة والنيوليبرالية على إضفاء الطابع عبر القومى على العمل (Basch et باش 1994؛ أونج 1999؛ Parrenas باريناس 2001؛ Sassen ساسن 2001). تفسر العولمة بالآليات التي تتحكم في حركة رأس المال، والبشر، والأفكار والممارسات الثقافية والتي تنظم مؤسسات الدولة المنوط بها إدارة تلك الحركة (Basch et باش 1994). بكلمات أخرى، تعد العولمة

بمثابة مظلة تجرى تحتها الحركات عبر القومية من «أعلى» ومن «أسفل». تتعامل تلك الطريقة في التفكير مع العولمة باعتبارها مظلة جامعة مانعة تعمل على مستوى شامل بطريقة لا زمنية ولا تاريخية، وتتناول حركات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية دون أن تتطرق إلى أسئلة من عينة «حدود الترابط،... المناطق التي لا يستطيع رأس المال أن يدخلها، و... خصوصية البنيات الضرورية لعمل تلك الترابطات» (Coope كوبر 189:2001). كذلك يتم استخدام العولمة كمرادف للفعاليات التي تجرى في عالم واحد بلا حدود أو قيود (Ferguson فيرجسون 2006). في هذه الورقة، يُستخدَم مفهوم العولمة بشكل أكثر تحديداً، وذلك لرصد ممارسات وعمليات كما تجرى في مكان بعينه في سياقات مؤسسية، وتاريخية، وجغرافية محددة، حيث تقوم بتشكيل المؤسسات، والبنيات، والفاعلية، مثلما تتشكل هي بها أيضاً (Ferguson فيرجسون 2006).

وعلى هذا النحو، فالعولمة مسرح اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسياسي، يتم فوقه، منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن، تكوين وإنتاج وإعادة النظر في عملية تشكل ذات العاملين المصريين المغتربين إزاء مواضعهم في النظام الرأسمالي العالمي، والعائلة، والدولة، وأنظمة العمل. على سبيل المثال، تتمثل إحدى عمليات العولمة الاقتصادية، والتي تجرى على نطاق واسع للغاية في حقبة العولمة الرأسمالية، في المحافظة على نظام عالمي تراتبي ينظم علاقات عمل غير متكافئة بين البلدان المرسل والمرسل إليه، حيث يتم استخدام العمالة الرخيصة المنتمية للأولى لخدمة مواطني مجموعة الدول الأخيرة، ويطلق على هذه العملية التقسيم الدولي للعمالة (Kasinitz كاستلز وميلر 1998؛ Harvey هارفي 1985؛ Sassen ساسن 2001؛ Wallerstein ولريشتاين 1979). منذ منتصف السبعينيات قامت مصر بإمداد أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ودول النفط وبعض الدول العربية بالعمالة المصرية ذات الأجر المنخفض والمكانة المنخفضة (Talani تالاني 2003). وهكذا، يمكن النظر إلى العاملين المصريين بالخارج، رجالاً ونساءً، باعتبارهم مصدراً للعمالة من دول أقل تقدماً إلى دول أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. في معظم الحالات يكون لتلك الانتقالات علاقة وثيقة بالنوع الاجتماعي. ففي الدراسة التي أجرتها الباحثة راشيل باريناس على عمال المنازل الفلبينيين في إيطاليا والولايات المتحدة، تجادل بأنه

على الرغم من الفروق في السياقات للدول المستقبلية للعماله، الولايات المتحدة وإيطاليا تحديداً، يمر عمال المنازل بتجارب نزوح متشابهة نتيجة العولمة الرأسمالية، فهن خادما للعوامة.

وتعد الليبرالية الجديدة هى المنطق المحرك لتلك العملية. تشير الليبرالية الجديدة إلى نظرية فى الممارسات الاقتصادية السياسية تدافع عن تفكيك دولة الرفاه وتخفيف القيود المفروضة على علاقات العمل باسم مجتمع السوق «الحر» فى مواجهة الدولة البيروقراطية «الراعية». تزعم الليبرالية الجديدة أنها تسعى لتعزير «الحرية الفردية»، و«الكرامة الإنسانية»، وتجادل بأنه من الممكن تدعيم تلك الأفكار على أفضل نحو من خلال حقوق ملكية قوية، وأسواق حرة، وتجارة حرة. فى ظل النظام الليبرالى الجديد، تصير تعاملات السوق نسقا أخلاقياً قائماً بذاته جديراً بأن يقود ويوجه كل الأنشطة الإنسانية دون مساءلة. كما تستهدف جلب كل الأنشطة الإنسانية إلى نطاق السوق والذى يعتقد أنه يمتلك قدرة تكاد تكون سحرية على إحراز أفضل النتائج تحت أى ظرف. فالسوق بوسعها أن تحل جميع المشاكل، بينما ليس على الدولة أن تلعب أى دور سوى حماية الملكية الخاصة، والأسواق الحرة والتجارة الحرة (Harvey هارفى 2005). وهكذا، تشكل الليبرالية الجديدة نمط التحكم الذى يضبط وينظم مسرح العولمة الرأسمالية. ومن أهم ملامح العولمة الاقتصادية والثقافية الميسرة لممارسات الحقول الاجتماعية عبر القومية فى النظام العالمى الليبرالى الجديد لحقبة ما بعد التسعينيات مايلى: أولاً، أعادت الليبرالية الجديدة تشكيل التراتب الطبقي، مما مكن نخبة مسيطرة قليلة العدد من احتكار السوق والمجال السياسى. ثانياً، أزالا الليبرالية الجديدة أى فكرة تتعلق بالمسئولية تجاه الشعب عن طريق تخفيض الرفاه والدعم، وأفسحت المجال للخاص ليصبح هو الوسيط الرئيسى للتنمية. ثالثاً، تسببت الليبرالية الجديدة فى ظهور استقطاب جذرى بين الأغنياء والفقراء وانكماش هائل للطبقة الوسطى. وقد تطلب تحول الدولة المصرية نحو الليبرالية الجديدة، جنباً إلى جنب مع إنتاج خطاب «الهجرة هى الحل»، إنتاج توافق عام على مبادئ الليبرالية الجديدة.

وقد ظهر ذلك بوضوح في إعادة تشكيل خطاب الدولة المصرية وتحويله من نمط تنظيم ذى طابع اشتراكي قائم على مبدأ الرفاه من خلال تحسين الصحة، والتعليم، والإسكان، إلى نمط تنظيم ليبرالى جديد يُشدد على الإحساس الفردى بالمسئولية بين المواطنين بدلاً من الاعتراف بفشل الدولة في تقديم الخدمات كنتيجة لتبنيها سياسات الليبرالية الجديدة.

ولتبرير هذا النمط الليبرالى الجديد، جادل علماء الاقتصاد النيوليبريون في الخمسينيات والستينيات، بأن مشكلة التنمية تنبع من تدخل الدولة الزائد على الحد (2005). وانطلاقاً من هذه الفرضية، دافعوا عن الحاجة لإعادة هيكلة السوق من خلال التجارة، والتحرير المالى، وخصخصة مرافق القطاع العام من أجل الوصول لحل لمشكلات العجز والديون الحكومية. وصارت تلك الأيديولوجية الخاصة بالمشروع النيوليبريالى عبر القومى تعرف باسم «إجماع واشنطن». وقد نالت الدولة المصرية حصتها من هذا «الإجماع». إن تبني سياسات التكيف الهيكلية النيوليبريالية، والتي بدأت في منتصف السبعينيات تقريباً بعد تحرير الاقتصاد (الانفتاح)، وتزايدت في التسعينيات، قد أعاد تشكيل الاقتصاد الوطنى المصرى بما يتلاءم مع مصالح التراكم الرأسمالى العالمى (Mitchell ميتشيل 2002).

إن تبني الدولة المصرية لسياسات التكيف الهيكلية، واستدماجها في أنظمة الحكم المصرية الليبرالية ثم النيوليبريالية فيما بعد، أبعث الدولة بعيداً عن أداء دورها في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتسبب في أزمة بطالة شديدة الوطأة. لقد قام كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والدول القوية بالتعاون مع النخبة المصرية، بتوجيه سياسات الدولة المصرية نحو تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر وخصخصة القطاع العام الذى لعب دوراً أساسياً في توفير فرص العمل في القطاع الصناعى في الخمسينيات والستينيات (Momani مومانى). فقد تمت خصخصة قطاع صناعة النسيج، على سبيل المثال، مما ترك العمال تحت رحمة أرباب العمل واتحادات عمالية ضعيفة لا تكاد تخدم مصالحهم. إن تحويل المناطق الصناعية إلى "مناطق صناعية سابقة"، يوضح على نحو جلى إدراك الناس للتأثير السلبى الذى تركته الخصخصة على حياتهم، خاصة فيما يتعلق بفرص العمل. ففى عام 1984 كانت مدينة «كفر الدوار»، والتي ينتمى إليها كثير من الباحثين ممن شملهم هذا البحث، مشهورة



بمصنع نسيج «شركة مصر للغزل والنسيج». ولقد شهدت المدينة واحدًا من أقوى النضالات العمالية على مدى التاريخ في مصر نتيجة تدهور مستويات وظروف العمل الذي حدث مع بداية تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع الثمانينيات (El Shafei الشافعي 1995).

لم تفتح مصر ذراعيها للاستثمار الأجنبي فحسب، بل دفعت عمالها أيضًا للهجرة بغرض تدعيم اقتصادها بالعملة الصعبة وتخفيض معدلات البطالة والتوظيف دون الكامل، مما جعل الهجرة الدولية نصرًا محوريًا في التاريخ السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى لمصر (Zohry زهري 2003). وفي الحقيقة، شكلت عائدات المصريين العاملين بالخارج دومًا مصدرًا اقتصاديًا مهمًا اعتمد عليه الاقتصاد المصرى إلى حد بعيد، وتم استخدامه لإصلاح العجز في المدفوعات وتمويل المشروعات الخاصة (تقرير التنمية البشرية لمصر 2005). كانت نتيجة ذلك أن شجعت الحكومة المصرية الهجرة إلى الخارج بصورة كبيرة. وتم القيام بعدد من الإصلاحات لتسهيل دخول وخروج المغتربين، واستهدفت العاملين بالقطاع العام على وجه الخصوص.

تشمل تلك القوانين التالى: مادة 52 من دستور 1971، التى منحت جميع المصريين حق الهجرة من مصر والعودة إليها، دون عوائق قانونية، «قانون الهجرة» لسنة 1973 الذى أزال جميع العوائق أمام الهجرة بأن سمح لموظفى الحكومة والقطاع العام بالعودة إلى وظائفهم بعد سنة من تقديم استقالتهم، قانون رقم 111 الذى استهدف تدعيم المصريين العاملين بالخارج، خاصة العاملين بدول الخليج العربى الغنية بالنفط (Zohry زهري 2003:22).

أظهرت الدراسات الإثنوجرافية التى أجريت فى مناطق محدودة الدخل بمصر أنه فى ظل السياسات النيولبرالية، لم تعد الهجرة استراتيجية أساسية للصعود الاجتماعى فحسب، بل صارت هى "الأمل" لدى المتعلمين وغير المتعلمين على حد سواء للحصول على أجور مجزية وتكوين مدخرات لتحسين أحوالهم وأحوال أسرهم (على Hoodfar، 2002 هودفار 1997; Ghannam غنام 2006; Singerman سنجرمان 1995).

علاوة على ذلك، كثيرا ما يتم تصوير البطالة والتوظيف دون الكامل بين خريجي الجامعات على أنها نتيجة «لإخفاقهم» في مواكبة احتياجات سوق العمل. في برنامج أذيع مؤخرا على شاشة قناة «أوتى فى»، أجرى لقاء مع منظمة شبابية تقدم برامج تدريب على العرض، والتسويق، وغيرها من المهارات التى يحتاجها سوق العمل العالمى. والرسالة التى حاول مدير الجمعية أن يوصلها، مستخدما كلمات انجليزية معظم الوقت، هى كالتالى: «خريجو الجامعات المصرية ليسوا مواطنين نشطين، فهم ينتظرون أن تهبط الفرصة عليهم من «السماء»، ولا يسعون مطلقا لتطوير مهاراتهم». وهكذا، قدمت النيوليبرالية أفكار المواطنة النشطة، والتخطيط الذاتى، وشددت على الدور الفعّال للفرد فى حل مشاكله (ها) عن طريق اكتساب المهارات والقدرات أو حتى عن طريق البحث عن عمل بالخارج. ونتيجة ذلك، قامت النيوليبرالية بالترويج للفردانية، والملكية الخاصة، والتخطيط الذاتى، والمسئولية الشخصية بدلا من التكافل وغيره من أشكال التضامن الاجتماعى، مع الانسحاب الكامل للدولة (Harvey هارفى 2005).

يحلنا هذا للأدبيات الخاصة بإضفاء الطابع عبر القومى على العمل، والتى أنتجتها سياسات إعادة هيكلة أسواق العمل، ورأس المال، وتشريعات الهجرة فى الدول القومية الرأسمالية المتقدمة التى تشجعها السياسات النيوليبرالية. ونتيجة أزمة الفائض فى الأسواق العالمية بالولايات المتحدة، كانت حقبة الثمانينات بمثابة لحظة فارقة فى عملية إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية للعمل ورأس المال. وظهرت عمليات تفكيك البنية الصناعية، خاصة فى المناطق الحضرية، وتم استبدال الوظائف ذات العائد المجزى فى قطاع الصناعة التى تحميها اتحادات العمال، بوظائف غير مستقرة، ومرنة، ومنخفضة الأجر فى قطاع الخدمات والأعمال الكتابية، كما تمت خصخصة عمليات إنتاج البضائع والخدمات وفصلها تمامًا عن أى أهداف أو اعتبارات اجتماعية وإخضاعها بشكل مباشر لآليات قوى السوق الساعية للربح. وفى الوقت نفسه شهدت أنشطة الاقتصاد الهامشى، كمحال الحلوى، والباعة الجائلين، وعمالة الأطفال، ازدهارًا غير مسبوق (Sassen ساسن 2001).

تسببت تلك التغيرات في ظهور طلب متزايد على العمالة الرخيصة، خاصة من النساء، من الدول النامية. كان عليهن أن يملأن الفجوات في الوظائف الثانوية فيما تبقى من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (Sassen ساسن 1984).

علاوة على ذلك، تسببت سياسات إدارة «بوش» النيوليبرالية في دخول العمال في منافسة شرسة فيما بينهم، وتخفيض تكاليف الإنتاج بأقصى ما يمكن، وامتصاص العمالة المهاجرة الرخيصة غير الشرعية من البلدان الأقل تقدماً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (Sassen ساسن 1998، 2001).

لم تكن ثمة حاجة للعمالة المهاجرة لضمان تشغيل خطوط الإنتاج الرخيصة فحسب، بل أيضاً لشغل وظائف في قطاع الخدمات المتنامي والذي نشأ بهدف المحافظة على أساليب الحياة السريعة والخاصة بالنخب الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا، فإن النظام النيوليبرالي، الذي تميز بسيطرة قطاع الخدمات والمال، أنتج سوق عمل تتسم باستقطاب شديد يتألف من شركات تجنى أرباحاً طائلة يعمل لديها أفراد أصحاب كفاءة عالية، ومجموعة من الأنشطة الاقتصادية الخدمية المرنة غير الرسمية ذات معدل ربح منخفض يمارسها عاملون (مغربون) ذوو أجور منخفضة، ورافق ذلك حدوث فصل اجتماعي ومكاني حاد بين المجموعتين (Sassen ساسن 1998، 2001).

يمكن توضيح تجليات النظام العالمي الراهن على أفضل نحو من خلال ما أسمته «ساسن» (Sassen) (2001) بـ «المدن العالمية» مثل: لندن، طوكيو، ونيويورك. فهي تجادل بأن العمالة المهاجرة انخرطت بشكل ملحوظ في مجموعة واسعة من الأنشطة غير الرسمية منخفضة الأجر و/ أو الهامشية مثل مجالسة الأطفال، والقيادة، وخدمات الطعام التي ظهرت، على نحو مفارق، في المناطق التي تتركز فيها المؤسسات التجارية الكبرى، لخدمة كبار الموظفين كالمديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال. علاوة على ذلك، كان العمل بتلك الوظائف ذات الدخل المنخفض والمكانة الاجتماعية المنخفضة في هذا القطاع الاقتصادي، بمثابة استراتيجية أساسية للحصول على ما يسد الرمق، ومرتبطة بشكل

أساسى بجماعات المهاجرين الفقراء، كالعامل الموسمين المهاجرين، والوافدين الجدد (Foner فونر 2001).

وفىما يتعلق بقوانين الهجرة، ثمة إصلاحان أساسيان لقوانين الهجرة ساعدا على تشجيع الهجرة من مصر إلى الولايات المتحدة: التعديل الذى أدخل على «قانون الهجرة والجنسية» لسنة 1952، وأقل من ذلك أهمية، «قانون إصلاح ومراقبة الهجرة» لسنة 1986 (Mavasti مافاستى و McKinney ماك كينى 2004). فالإصلاح الأول «ألغى الحصص العرقية المقسمة بحسب الموطن الأصلى، وفرض للمرة الأولى حصة سنوية قدرها 120.000 للنصف الغربى من الكرة الأرضية، وطور نظام تفضيلات صارت بموجبه شهادات العمل ولم شمل العائلة (برنامج رعاية الزوج أو الزوجة، على سبيل المثال) هى المعايير الأساسية للحصول على وضع قانونى كمهاجر شرعى» (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو- سوتيلو 1994: 25). وهكذا، نتج عن هذا التعديل ارتفاع فى معدلات الهجرة وتحول فى الوطن الأصلى للمهاجرين من أوروبا إلى آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، تمثل الإصلاح الثانى فى برنامج منح وضعًا قانونيًا للمهاجرين الذين كان بوسعهم أن يثبتوا إقامتهم فى الولايات المتحدة منذ الأول من يناير سنة 1982، وفى المقابل، قام بفرض عقوبات على أرباب العمل الذين يوظفون أفرادًا غير مسجلين (مصدر سابق). علاوة على ذلك، ظهرت فى التسعينيات سلسلة من القوانين المتناقضة لتنظيم الهجرة إلى الولايات المتحدة واشتملت على عدد من مشاريع القوانين التى دعمت واحتفت بمنح الجنسية (Coutin كوتين 2006). وأخيرًا، يعد «اللوتارى» محفلا قانونيا أنشأته الولايات المتحدة لاستقبال المهاجرين والاحتفاء بهم، ويدخل فى إطار «برنامج التعددية» الأمريكى. ويأجيز، على الراغبين فى الهجرة أن يملأوا استمارات طلب الهجرة فى المواقع الخاصة بسفارات الولايات المتحدة على الإنترنت. وحين يقع عليهم الاختيار، يمرون بعدد من المقابلات الشخصية، يتحدد بموجبها ما إذا كانوا سيمنحون «البطاقة الخضراء» أم لا، ثم المواطنة الأمريكية فى نهاية المطاف.

جادل بعض من تتبعوا تاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة، بأن التشريعات المذكورة سلفًا، خاصة إصلاح عام 1965، قد دشنت عصرًا جديدًا للمهاجرين المصريين إلى

الولايات المتحدة تميز بتمثيل أكبر للأفراد ذوى المهارات العالية وأصحاب المشاريع الخاصة وتأسيس جاليات مستقرة في مناطق جغرافية معينة مثل نيويورك ونيوجيرسى، ذات أغلبية مسيحية (Jones جونز 2000; Marvasti ، مارفاستى و McKinney ماك كينى 2004). تظهر البيانات الاحصائية لـ «مكتب المواطنة ومنح الجنسية» بالولايات المتحدة أن المصريين قد استفادوا من الوسائل الشرعية للهجرة المذكورة سلفاً.

فطبقاً لبيانات «مكتب المواطنة ومنح الجنسية» عام 2003، فإنه من بين 3366 مهاجراً مصرياً تم السماح لهم بدخول الولايات المتحدة، دخل 493 منهم تحت مظلة برامج رعاية الزوج/ الزوجة، وتم تصنيف 290 ضمن التفضيلات المستندة إلى التوظيف، و997 كان لديهم زوج(ة) يحمل/ تحمل الجنسية الأمريكية، و150 لديهم أبناء يحملون الجنسية الأمريكية، و303 ولدوا لآباء يحملون الجنسية الأمريكية، و187 تم السماح لهم بالدخول إلى الأراضي الأمريكية كلاجئين، وطالبي لجوء، و923 تم اختيارهم بموجب «برنامج التعددية».

## دراسات حالة

### الزواج على الطريقة عبر القومية

أسامة من كفر الدوار، تقدم لـ "لوتارى التعددية" عام 1998 وكان لا يزال أعزباً. تسلم أول خطاب بعد مرور بضع سنوات. فى ذلك الوقت كان قد تزوج من منال وكان باستطاعتها أن يتقدم بطلب للهجرة كزوجين. وخلال المقابلة سأله المستشار إن كان يود أن يفعل ذلك لكنه رفض. استناداً إلى قصص العاملين الذين هاجروا فى وقت مبكر، اعتقد أسامة أنه سيكون من الأفضل أن يسافر وحده. يقول:

«المهاجر تبقى فرصته أحسن وهو بطوله، يعنى لو الواحد جاب أسرته هنا هيبقى هنا زى هناك، طب ليه متغربين، أنتى عشان تبقى معاكى أسرة هنا، لازم تاخدى سكن مستقل، لكن لما الواحد بطوله بيسكن مع اتنين كمان، فبتتقسم الشقة مثلاً ألف و متين دولار أو ألفين، فبتتقسم على اتنين أو ثلاثة

غير لما انتى تدفعيهم لوحك ، هتجيبى أسرتك بيقى لازم تدفعى الألف  
ومتين، كمان وانتي بطولك هتبقى مصارينك قليلة ، الأكل والشرب انتى  
عارفة يعنى ، مش شغله يعنى سندوتش وبتاع وبتعدى ، كلت بره كلت جوه ،  
بتبقى حياتك إيه إن انتى بتقضى وقت ، نادر لما تلاقى حد هنا بيتفصح ، لأن  
انتى جايه بس عشان تشتغلى ، كلنا كده ، أغلب الناس بتشتغل سبع تيام ، أنا  
واحد من الناس بفضل الشغل عشان مقعدش وافكر فى الغربية وبتنى وكده  
وبتاع ، فبفضل ان انا أشتغل عشان بنسى بالشغل ، لو قعدت يوم بيقى فى المود  
سببى جدًا، خاصة بقى لو أتصلت وبتنى قالتلى انت فىن ، والحكاية والرواية  
فبقعد طول اليوم ببقى مضايق ، ومخنوق وعازيز كده أطير كده وأقعد معاهم ،  
فبفضل أريح نفسى من ده كله ، واشتغل... ده غير البعد الثقافى، أنا محبش  
أربى منار هنا» .

تشابه حالة «أسامة» إلى حد بعيد مع حالات أخرى للعاملين المغتربين فى الاقتصاد  
الرأسمالى العالمى . لقد ترك زوجته منال وابنته منار وراءه فى مصر بهدف تعظيم دخله  
ومراكمه مدخرات لم يكن ليستطيع إيدخارها لو أنه أحضرهما معه للولايات المتحدة. يعانى  
أسامة كثيرًا نتيجة ابتعاده عن أسرته، وكثيرا ما يعبر عن شعوره بالمرارة والجزع الشديد لتركه  
منار ومنال، فيقول:

«أتولدت (منار) وأنا هنا روحت لقتها عندها خمس، ست شهور كده ، فبدأت  
المعاناة تزيد شوية ، بس الفترة الأ ولانية مكنش فى مشاكل ، هى البنت مكنتش  
تعرف حاجة ، بس كل مبتكبر كل ما المعاناة بتزيد ، كل متعلق بيا أكثر كل  
ما المعاناة بتزيد ، يعنى أنا سبتها وكانت لسه بتقول بابا وبتاع ، وعدت سنة  
ورجعت مكنتش عارفانى ، لدرجة أن أنا زعقتلها ، سبتنى وراحت على رجل  
أخويا ، وقالت أنا راحة أقول لبابا ، هى عندها بنت عمها فى نفس سنها ،  
فبنت عمها ، فبتقول لأخويا بابا ، فهى بتقول زيها ، واحنا عندنا عادى على  
مستوى الأسرة ، مش مشكلة ان البنت تقول لعمها بابا ، احنا حتى بنحبذ

ده، بنقول للعيال مثلاً أخوك، بدل من ابن عمك نقول أخوك، يعنى كنوع أسرة واحدة وكده، فبنحسس الأطفال ان احنا كلنا أخوات وكده، فبنقول مثلاً أخوك مثلاً كذا وهى تقول مثلاً بابا محمد، المهم فالبنت بقولها تعالى يا ألاء على رجلى وكده، تقولى لأ أنا هقععد على رجل بابا، بابا محمد، فطبعاً بقى انهزت أنا، انهزت وبكيت واتلموا عليا كلهم، عيطت ثنوت جامد، حسيت إن غربة إيه وبتاع إيه لما بنتى تقولى، تقول بابا لو احد تانى مهما كان بقى أخويا أو مش أخويا، وتقوله يا بابا، قعدت بقى أعيط وبصوت، وجم كلهم كنت بعيط بهستريا، وجم كلهم بقى يهدوا فيا، ومعلش، والبنت إتسرعت. دلوقتى كل ما بسافر بقولها حجبيك هدايا وأنا راجع، بتقولى مش عايزه هدايا، عايزاك إنت».

يوصل «أسامة» وصف كيف حاول أن يخفف من معاناته بسبب ابتعاده عن ابنته. فهو يسلط الضوء على حقيقة أن العائد الاقتصاى المجزى للابتعاد عن الأسرة، فى صورة هدايا واستشارات، لا يخفف من وطاة التكلفة العاطفية فحسب، بل يؤجل أيضاً باستمرار خطط العودة إلى الوطن. يقول:

برجع كل سنة بشنطتين هدايا للعيلة وعية العيلة. هناك حاولت أعملهم حاجة، شاركت فى محل ملابس يعنى، فى كفر الدوار، على أساس أنه هو عنده الخبرة يعنى، هو كان صديق يعنى، أنا وهو برأسمال وهو بالخبرة، بس أنا فكرت فى الموضوع ده لسبب، على أساس أن أنا بيقى فى حاجة للعيال. عاملهم مرتب شهرى، بيصرفوا منه، طبعاً قبل ما أمشى بكون دافع مصاريف المدرسة،... وعامة لو أحتاجت حاجة، بتاخذ من هناك من المحل، لا ما بيعتلها حاجات رمزية، متين تلتमित دولار، تمشى نفسها، أصل أنا مراتى الحمد لله يعنى، عاقلة يعنى، وقنوعة مبرهقنيس يعنى، بالطلبات وكده، وبعدين أحنا عاملين اتفاق إن إحنا مش عايزين نرهق نفسنا، أو أنا بطبيعتى مبحش المظاهر، مبحش أعيش أو ألبس توب مش توبى، بس المشكلة هنا إن

ما فيش سقف لأحلام الواحد فكل ما بحقق حاجة بيطلع على حاجة: شقة، مشروع خاص، مدرسة خاصة، عربية.

لكى يتغلب على الفجوات العاطفية في عائلته، يعتمد أسامة على تشيبيء حبه لأسرته وتعويض غيابه بالسلع المادية. فهو يعمل في نيويورك ليوفر لأسرته حياة مريحة في مستوى الطبقة الوسطى بكفر الدوار، كما يتمثل ذلك في شراء منزل، وامتلاك مشروع خاص، وخطط لإرسال ابنته إلى مدرسة خاصة.

لقد أسعدنى الحظ بمقابلة أسرة «أسامة» في كفر الدوار وحملت إليهم بعض الهدايا المرسله من قبل أسامة. كانت منال، زوجة أسامة، في انتظارى على محطة القطار. امرأة في منتصف الثلاثينيات، ترتدى النقاب لأنها لا تريد لأحد أن يراها أو يلحظها خاصة أثناء غياب زوجها. أخذنا تاكسى ليوصلنا إلى منزلها. فمنال تعيش مع والديها، لكن لديها شقة خاصة بها في نفس الشارع، تفتخر بها كثيرًا. وأصرت على أن أمرها لأراها قبل الذهاب إلى منزل والديها. بالنسبة لمنال، فإن غياب أسامة مؤلم، لكنه مجز. فهى تزعم أنهم ما كانوا يستطيعوا أن يبنوا منزلًا للأسرة، ومتجرًا للملابس لولا اغتراب أسامة. وهى الآن حامل في شهرها الثالث. وتقول إنه في كل مرة يعود فيها أسامة إلى مصر تحاول الإنجاب، وهذه هى أول مرة تنجح في ذلك. ومنال ليست فخورة بإنجازات أسامة المالية فحسب، بل بما حازته أيضا من رأسمال اجتماعى وثقافى نتيجة اغترابه. يقوم أسامة بتعليم منال اللغة الإنجليزية في كل مرة يعود فيها إلى مصر. ولديها كذلك نسخ من الكتب التى يستخدمها في مدرسة اللغة الإنجليزية بنيويورك. ومنار أيضا تتعلم اللغة الإنجليزية من خلال كتب الأطفال والأقراص المدجة التى يحضرها أسامة، ويأملان في إرسالها لمدرسة خاصة للغات بالإسكندرية العام القادم.

تقوم منال حاليًا بالإعداد لزواج أخيها محمد من نسمة، ابنة أخت أسامة. وهى تزعم أنه ما كان لهذه الزيجة أن تتم لو كان أسامة يعمل بكفر الدوار، حيث إن والديه ليسا ميسورا الحال ولا يستطيعان تحمل تكاليف جهاز ابنة أخته، عكس والديها الميسورين، اللذين عاشا في السعودية في الثمانينيات، وتركاها هى وأشقاءها، في رعاية جدتها لأمها.



توضح حالة منال وأسامة كيف أنه ثمة عوامل هيكلية وثقافية تدفع وتحفز عملية إعادة تشكيل عائلات المغتربين المعاصرة من البنيات النووية إلى البنيات عبر القومية. أقصد بالعائلات عبر القومية، تلك العائلات التي يعيش أفرادها الأساسيون- الزوج، والزوجة، والأبناء- في أكثر من دولة. لقد أوضحت الباحثة أن تكوين عائلات عبر قومية يعد ممارسة شائعة بين المغتربين العاملين في الولايات المتحدة (Basch et باش 1994؛ Hondagneu Sotelo هونداجنو-سوتيلو 1994؛ Parrenas باريناس 2001؛ Smith سميث 2006). وجادلن بأن العائلات عبر القومية تساعد العاملين المغتربين على تعظيم فوائدهم في الاقتصاد العالمي، والتغلب على العقبات القانونية التي تعوق اندماجهم الكامل في الولايات المتحدة، وكذلك على المشاعر العدائية تجاه المغتربين والنزعة العرقية في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالجانب الثقافي لتكوين العائلات عبر القومية، تجادل فونر أنه:

(يجب) أن ينظر للعائلة على أنها مكان تتفاعل فيه البنية، والثقافة، والفاعلية، تفاعلا ديناميكيا- حيث تجرى عملية بناء الثقافة على نحو خلاق في سياق القوى الثقافية والاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى الأطر الثقافية الأصلية الخاصة بالمهاجرين (1997:961).

لعل ترك الأبناء في رعاية الشبكات العائلية هو أفضل ما يوضح عملية تكوين العائلات عبر القومية. وقد جادل الباحثون بأنها ليست وسيلة لتعظيم مراكمة رأس المال فحسب، بل لتعزيز التضامن العائلي كذلك، حيث يصبح العاملون المغتربون مسئولين اقتصاديا عن أفراد عائلاتهم الممتدة، ويحدث تحول في نسق الأبوة والأمومة، ويتم اصطناع روابط جديدة بين العاملين المغتربين وأفراد عائلاتهم الممتدة والمحافظة عليها. وعلى هذا النحو، يعمل تشكيل العائلات عبر القومية على إعادة صياغة المعاني الخاصة بالعائلة الممتدة والأسرة، حيث يتم في حالات كثيرة الدمج بينهما وإعادة النظر فيهما. لا يعنى هذا أن العلاقات بين المغتربين وأفراد عائلاتهم ودية دائما. ففي الحقيقة، كثيرا ما يشكو المغتربون من الرسائل التي يتلقونها من أفراد عائلاتهم طلبا للنقود. ولا يستثنى العاملون المصريون المغتربون من ذلك، بيد أن قصصهم الخصب تضى ظلالا وأبعادا جديدة على الجانب الثقافي من عملية تكوين عائلات

عبر قومية. فهم لا يصطنعون شبكات مع أقاربهم للأسباب التي سبق ذكرها فحسب، بل يؤسسون عائلات عبر قومية ليجعلوا من مصر وطناً لهم.

في هذه الحالة، يكتسب الزواج طابعاً عبر قومي بامتياز، ويتم تسليع العلاقات الزوجية الحميمة. فالرجال المصريون المغتربون هم منتجوا الدخل والمكانة في العائلات عبر القومية، والنساء هن صانعات القرار فيما يتعلق بإدارة موارد العائلة، والسيناريو النمطي هو أن يعمل الزوج في الولايات المتحدة، تاركاً زوجته، و/ أو أبناءه في مصر. وشأن الأسر عبر القومية، يمكن للعائلة عبر القومية أن تمتد وتتوسع، حين يعمل الزوجان في الولايات المتحدة، تاركين الأطفال في رعاية الجدين أو أشقاء وشقيقات أحد الزوجين.

### أم خالد

خلال السنوات الخمس الأخيرة، يوماً في حوالي التاسعة صباحاً، تخرج أم خالد، امرأة في أواخر الخمسينيات من عمرها، إلى مقر عملها «قصر الشوق»، أشهر مطعم ومقهى في أستوريا بـ "مصر الصغيرة". لا يوجد زبائن في هذا الوقت من اليوم. تضبط أم خالد التلفزيون على قناة القرآن الكريم. ثم تفتح الثلاجة، وتخرج الخضراوات المجمدة وتبدأ في طهي الملوخية، والأرز، والبامية، وشربة العدس على الطريقة المصرية، وكذلك بعض الأطباق اللبنانية كالكبيرة والفلفل، والتبولة، وهي الأكلات الخاصة المميزة التي يعشقها الذواقة من العرب والشرق أوسطيين المقيمين في نيويورك.

ليست هذه هي المهنة التي كانت تطمح إليها في أرض الأحلام. ومع ذلك، فهي مهنة مريحة، فهي تحيد الطهي لأنها اعتادت أن تطهو في بيتها، كما أنها لا تستطيع العثور على مهنة أفضل لأنها لا تعرف الإنجليزية وليس لديها «أوراق»، وكذلك فهي لا ترتكب أى معصية حيث إنه واحد من الأماكن القليلة التي لا تقدم خموراً، ويعد هذا سبباً جيداً بالنسبة لها، كامرأة مسلمة محجبة وملتزمة، للعمل هناك. علاوة على ذلك، فمهنة الطاهية أكثر احتراماً من مهنة تقديم الطعام، فهي تعمل طوال الوقت في المطبخ بما يحفظ كرامتها ويحترم سنّها. وفي كل الأحوال، هذه مجرد مرحلة مؤقتة في حياتها. فلو كانت تخطط للبقاء، لكانت قد بذلت بعض الجهود للحصول على أوراق إقامة قانونية، ولسعت للحصول على وظيفة تدر دخلاً

أكبر كالعامل في شركة أو تدريس اللغة العربية في مدرسة خاصة. وهي تشعر أحيانا بالحنين  
للأيام الخوالي عندما كانت تعمل مدرسة جغرافيا في وطنها. فهي تتذكر:

«لما جيت هنا في الأول، اتصدمت صدمة كبيرة. كنت بقولهم هي دي أمريكا؟  
أنا وجوزى مكوناش مصدقين. إحساسك إنك في مكان بعيد، آه فيه فلوس  
بس في آخر الدنيا، لما قالولي وأنا في مصر إن العامل بياخد هنا 15 دولار في  
الساعة عجبتني الفكرة، يعني 70 جنيه، حسيت إن أنا حبقى مليونيرة، بس  
الوضع صعب، في يوم وليلة إتحولت من مدرسة جغرافيا في مدرسة إعدادية  
في الحلمية- قعدت 20 سنة هناك- طبخة. هي دي الشغلاني المناسبة لي هنا.  
صاحب جوزى جبها لي أول ما جينا... في مصر كانت ظروفنا تعبانة، آه كنت  
باشتغل في وظيفة أحسن، كنت مدرسة، لكن بالدروس وكله كان الموضوع  
صعب برده، ميقضيش تجهيز عيال، هنا العكس أنا بكسب كويس لكن ممكنة  
فلوس، بطبع بنك نوت عشان أصرفها في مصر... ناهيكي عن إن إحنا  
عاشين في رعب عشان موضوع الورق ده، لو حصل أي حاجة محمش  
حيرحنا».

يمثل العمل في مطعم إشكالية بين أم خالد، وكثيرين ممن شملهم هذا البحث، وبين  
قوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي والنيوليبرالية. في حين أنهم لم يذهبوا إلى نيويورك بغرض  
الإقامة والاستقرار بل للحصول على أكبر قدر من المال ثم العودة إلى الوطن، فإنهم سرعان  
ما يدركون أن توقعاتهم الساذجة بالحصول على أجور مجزية دون بذل كثير من الجهد، كانت  
أوهاما خادعة. فسرعان ما يدركون أن عدم معرفتهم للغة الإنجليزية، ومعرفتهم المحدودة  
بسوق العمل في أمريكا، والتزامهم الديني، وهشاشة وضعهم كمهاجرين، خاصة في حالة  
العاملين غير الشرعيين، أن هذا كله يجعل من العمل في مطعم يقع في منطقة سكنية خاصة  
بالمهاجرين يقطنها عدد كبير من العرب، واحدة من فرص العمل القليلة المتاحة، وبالنسبة  
لمستهدف البقاء من المهاجرين المتحمسين، بوابة عبور للحلم الأمريكي.

وبالنسبة للعاملين المهاجرين، لا يتطلب العمل في مطعم مهارات خاصة، حيث يعتمد العمل غالباً على مهارات التواصل مع الزبائن، والمعلومات العامة، والمهارات والخبرات الخاصة بالطهي التي اكتسبوها في وطنهم. تلعب الشبكات الاجتماعية، في مجال المطاعم، دوراً أساسياً في الحصول على عمل. وتعد التوصية التي يقدمها صديق لدى صاحب المطعم من العوامل الأساسية في الحصول على عمل. وفي الوقت نفسه، يقوم المغتربون المغامرون، الذين ذهبوا دون ترتيبات مسبقة، بالتردد على عدد من المطاعم إلى أن يحصلوا على عمل. وقد ذكر كثيرون ممن شملهم هذا البحث، أنه عند قدومهم إلى نيويورك، نصحهم كثير من أقاربهم بالتسكع في الجوار والبحث عن عمل في المطعم حيث إن تلك هي أسهل طريقة للحصول على عمل. يتنوع زبائن المطعم ما بين مصريين يعيشون و/أو يعملون في نيويورك ويتوقون لتناول المأكولات المصرية وكذلك المراهقون المولعون بالأشياء غير التقليدية الذين يستمتعون بخلط قليل من الحمص، والفلافل والعيش البلدي، و/أو تدخين الشيشة قبل الذهاب للسهر والاحتفال في المدينة.

ينتمي أصحاب المطاعم العربية لبلدان مختلفة مثل: مصر، وفلسطين، ولبنان، والمغرب. ويستغلون انتسابهم القانوني للولايات المتحدة وانتسابهم الثقافي لمصر في مراكمة رأس المال من خلال إنشاء وإدارة مطاعم عربية. تشمل الأنشطة عبر القومية المتعلقة بإنشاء وإدارة المطاعم العربية، استجلاب خامات من مصر مثل استيراد أثاث على الطراز العربي من سوق خان الخليلي بالقاهرة، وتوابل وأطعمة، وكذلك تشغيل عمال مصريين منخفضي الأجر والمكانة لتوفير نفقات الإنتاج مما يسهل ويدعم عملية مراكمة رأس المال.

ينقسم العمل في مطعم أستوريا ب"مصر الصغيرة" إلى مجموعة من الفئات الوظيفية مقسمة تقسيماً ترتيبياً ومرتبلاً بالنوع الاجتماعي، أقل مهنة في هذا النسق، وتعد بمثابة نقطة الدخول إليه، هي مهنة غسيل الأطباق وغالباً ما يشغلها عامل مكسيكي ينتقل بين المكسيك والولايات المتحدة كل ستة أشهر، يليه عمال مصريون و/أو عمال لتقديم الشيشة وطهي وتقديم الطعام، في حين أن أعلى المراكز هي وظيفة المدير وغالباً ما يشغلها صاحب المطعم. يتسم العمل في المطعم بقدر كبير من التقلب وعدم الاستقرار. لقد لمست تلك التقلبات

السريعة خلال البحث الميداني الذي قمت به في المطاعم؛ فالعاملون يجيئون ويذهبون بمعدلات غير مسبوقه. لا يتطلب العمل في مطعم عربي الحصول على رخصة ولا أوراق قانونية كما هو الحال مع قيادة سيارة ليموزين أو العمل على عربة كباب أو هوت دوج نظراً لأن العمل في المطعم يتم في الخفاء مقارنة بتلك الأعمال. ولقد لاحظت، خلال عملي الميداني مظاهر هذا الخفاء.

علاوة على ذلك، فالعمل في المطاعم متقلب وغير مستقر بطبيعته. وكما أشرت سابقاً، فالعمل في مطعم عربي معناه أن تعمل ساعات إضافية دون مقابل مناسب، وأن تحصل على أقل أجر: حوالي 400 دولار في الأسبوع للعاملين ذوى الخبرة، و150 دولارًا للعاملين الجدد وغير الشرعيين.

إن العاملين في المطاعم، خاصة الوافدين الجدد، وهؤلاء الذين لا تربطهم علاقات قوية مع شبكات أرباب الأعمال الذين يقومون بإسداء النصيح، معرضون جميعاً للاستغلال من جانب أرباب العمل من حيث ظروف العمل والأجر المناسب. يخضع العاملون للمراقبة من جانب أرباب العمل خلال ساعات العمل، التي تبلغ 12 ساعة للذين يعملون دواما كاملاً، وعددًا غير محدد من الساعات للذين يعملون نصف دوام. يزداد هذا التسلط في حالة العمال غير الشرعيين حيث إنهم قد يتعرضون للسجن أو الترحيل إذا أبلغ صاحب العمل عنهم لإدارة الهجرة الأمريكية، خاصة بعد الحادى عشر من سبتمبر. وفي هذا الصدد، تجادل «نابر» (Naber) (2005) بأن أصحاب العمل قد استغلوا الأجواء التي تولدت عن الحادى عشر من سبتمبر كوسيلة للتحكم في العاملين لديهم، أو السيطرة عليهم، أو قمعهم. تتجلى هذه السيطرة في التهديد بإبلاغ المباحث الفيدرالية في حالة ما إذا اشتكى العاملون من الأجور أو ظروف العمل.

يلقى كل من النوع الاجتماعى، والجنسية، والعمر بظلاله على تجارب الرجال والنساء وتوزيعهم المكاني في مكان العمل (Hondagneu-Sotelo هونداجنو-سوتيلو 1994؛ Parrenas باريناس 2002). وكما هو الحال مع جماعات المهاجرين الأخرى، يفضل

العاملون قدرة الذكور على الحركة والتنقل، وخضوع النساء (أونج 1999). يستخدم العاملون المصريون المغتربون مفردات ذات طابع جنسى عند الحديث عن العاملات الأجيريات. وفي الحقيقة تعد جنسانية الأثني في العمل من الموضوعات التي تلقى بظلالها على طريقة تفكير العاملين المغتربين في خبراتهم اليومية في العمل وتعاملهم معها. يعد عمل المرأة المصرية في المطاعم من الأمور الشائكة بالنسبة للعاملين المصريين حيث تضطر المرأة للتعامل مع الزبائن وجهًا لوجه. وكثيرًا ما يروى الرجال، الذين تحدثت معهم في هذا الموضوع، قصصًا سمعوها في تجمعاتهم تدعم هذه الحجة. فعلى سبيل المثال، يقول محمود، الذي يعمل ساقيا في أحد المطاعم، إنه يعرف العديد من الحالات خرجت فيها النساء للعمل ككاشيرات. ويقول إنهن اختلطن مع رجال آخرين غير أزواجهن، وأقمن معهم علاقات جنسية، وحطمن حياتهن الزوجية وهجرن أطفالهن. ومن الحجج الأخرى التي ساقها بعض ممن شملتهم الدراسة، أن أجور النساء غالبًا ما تكون منخفضة ولهذا فإن مساهمتهم في نفقات البيت منخفضة قياسًا بالثمن الذي يتعين عليهن دفعه، وخاصة عدم قيامهن بدورهن في رعاية الأطفال بالمنزل. وليس من الغريب أن الرجال الذين يرددون هذه الحجج غالبًا ما يتركون زوجاتهم في مصر. وبالطبع ليس هذا هو السبب الوحيد لكى تبقى النساء في مصر، فثمة عوامل أخرى كالوضع القانوني، والطبقة، والموارد المالية تلعب أدوارًا أقوى في اتخاذ قرار بقاء الزوجة في مصر، مما يساعد على إعادة إنتاج تكوين العائلات عبر القومية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد لدى النساء العاملات أو أزواجهن أى اعتراض على عمل المرأة. يجادل العاملون بأن هذه مرحلة مؤقتة وأنه يتعين على النساء اللاتي يغادرن وطنهن مع أزواجهن أن يلعبن دورا في زيادة الدخل. في تلك الحالات، لا يجد من شملتهم هذه الدراسة، أى غضاضة في عمل المرأة المأجور مادامت ملتزمة بدينها وثقافتها. فعلى سبيل المثال، ذكرت «هدى» أنها بحثت عن عمل لأنها مضطرة لهذا، حيث يعمل زوجها في مجال المعمار وهو قطاع شديد التقلب. وهكذا، كان عليها أن تعمل في وظيفة دائمة كى تضمن الحصول على نقود لتغطية نفقاتهم اليومية. أما «أم خالد» وغيرها من العاملات المغتربات ممن تحطين سن الخمسين فهن أقل عرضة لأن يصبحن موضوعا لخطابات النوع الاجتماعى حيث ينظر إليهن عادة نظرة أمومية. وفي الحقيقة، كلما تحدثت مع عاملين من الرجال عن عمل المرأة

المأجور، كانوا يشيرون لحالة أم خالد كمثال للمرأة العاملة المحترمة، بيد أنهم كانوا يشيرون إليها كاستثناء. فمن الحديث مع أم خالد، يتبين لنا إنها تحافظ على كرامتها ونفسها من خلال عملها داخل المطبخ، فهي تتفاوض مع شروط العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وترتبط بين وظائفها في المنزل بمصر والمرتبطة بنوعها كأثني، كالتطهي على سبيل المثال، وبين عملها المأجور في الولايات المتحدة. وبهذا فهي تعيد إنتاج الخطاب المعادي لعمل المرأة المأجور، وإن كانت تربطه بمعانٍ جديدة لتبرير خياراتها. هناك حالات أخرى توضح العلاقة بين النوع الاجتماعي وأنماط العمل المأجور. على سبيل المثال، تميل النساء المتزوجات للعمل في مهن تتطلب قدرًا ضئيلاً من الاختلاط بالرجال كمهنة الطاهية أو الكاشيرة. منى، واحدة ممن شملتهن هذه الدراسة، وتعمل في محل للفطائر والمعجنات يملكه رجل أعمال فلسطيني، تقول:

«عشان ظروفنا محدودة، جوزي رضى إنى أنزل الشغل، بس طبعًا كان عنده تحفظات.. مكنش راضى أقدم أكل أو شيشة عشان ده فيه اختلاط كبير بالزباين، فالخيارات كانت قليلة، واضطريت أشتغل كاشيرة».

وبالمقابل، تعمل النساء غير المتزوجات و/أو غير المصريات كمقدمات للطعام في أماكن يتردد عليها الرجال. «فاطمة»، أرملة في أواخر الأربعينيات ولديها ابنان، تعمل في محل لبيع المعجنات، تملكه «مى»، سيدة أعمال مصرية. على الرغم من أن فاطمة تتفق مع النساء الأخريات بشأن الجدل الخاص بعمل النساء المأجور في الولايات المتحدة، فهي تعي أن وضعها كامرأة غير متزوجة بلا أقارب في نيويورك يحطم هذه الحواجز وأن العائد المادى الذى تحصل عليه من عملها يحفظ لها كرامتها. فهي تقول:

«الفلوس مهمة. أعمل إيه؟ أقعد في الجامع واستنى حسنة عشان يقولوا عليا امرأة صالحة؟ لأ. أمريكا هي أرض النساء، والأطفال والكلاب. أنا ماليش قرايب هنا غير أخت واحدة عايشة في نيوجرسى مع جوزها، أحن لهم إن أنا أشتغل مش أطلب منهم فلوس. أنا محجبة بس في الشغل بلبس بيريه/ كاسكيتة، مش الحجاب العادى، مديرتى طلبت منى ده وأنا قلت مش مشكلة،

إحنا بنبيع حاجات بالخنزير، طبعاً حاجة زفت بس أنا بتعلم إنجليزية عشان  
ألاقي شغلانة عدلة أصرف بيها على عيالي، وبحوش جزء من الفلوس علشان  
أحج، إن الله غفور رحيم».

يعتبر هذا المقتطف من كلام «فاطمة» مثلاً على طرق النساء العاملات في تحدى،  
ومفاوضة التقسيم المرتكز على النوع الاجتماعي للعمل المنتج في علاقته مع الطبقة  
الاجتماعية، والحالة الزوجية، والدين. فهي تحاول أن تتغلب على وطأة الصراع الناتج عن  
مخالفة التقاليد المصرية والإسلام - كما تجلى في ارتداء البيريه بدلاً من الحجاب وتقديم لحم  
الخنزير للزبائن - من خلال تفضيل أن تكون معتمدة على نفسها ومعتزة بكرامتها، على أن  
تكون عاطلة لكن «صالحه»، يحدوها الأمل، في الوقت نفسه، في أن تحصل على عمل أفضل  
بعد الإلمام باللغة الإنجليزية، وأداء فريضة الحج لمحو الذنوب السابقة.

### الحياة على الطريقة المصرية فى أمريكا

أنا ما كنتش فى دماغى أتجوز واحد وأسافر معاه يعنى مش السفر فى حد ذاته  
المشكلة لأن أنا والدى كان طول عمره مسافر فى الكويت، أنا كان نفسى أتجوز  
واحد ومايسبنيش ويسافر لأن إحنا اتربينا وبابا كان بعيد عننا فمحسناش بيه  
لما نزل كنا كبرنا خلاص، كان زى الغريب عننا فكانت المشكلة أنى مش عايزة  
أتجوز واحد يسيبنى ويسافر واقعد أربي، نفس المشكلة اللي عانت منها والدى  
يعنى ما كنتش موافقه وبابا ما كنتش بيغصب علينا فى حاجة زى دى بس ماما  
كانت محبذاه لأنه عريس جاهز، كانت بتقول انتى لسه هتسننى لو اخدتى  
واحد صغير وعنده شقة ما لسه هيفرشها وكده دايمًا الأم بتبقى عايزة تجوز  
بنتها جوازة مستريحة».

تزوجت «سحر» برجل يكبرها فى العمر، عرفته لفترة قصيرة جدًا قبل الزواج، سعيًا  
للهرب من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة فى مصر التى تجعل من الوفاء  
بمتطلبات الزواج أمرًا صعبًا. لكن هناك خطوة أبعد، فقد قررت «سحر» أن تسافر مع  
زوجها كى لا تصبح زوجة مهجورة مثل أمها، والتى كانت ترى أن الزواج برجل مطلق



يكبرها في العمر والسفر معه أفضل من الزواج بشاب مصرى لم يسبق له الزواج والبقاء معه في مصر. تبين حالة سحر، ووالدتها، وكل من يسعى لمساعدة الآخرين في العثور على شريك حياتهم، أن النساء لسن ببساطة مجرد عناصر سلبية في شبكة أقاربهن الذكور ومستفيدات من اغترابهم، لكنهن يلعبن أدوارًا فاعلة، ويتخذن قرارات بشأن مصيرهن ومصائر أفراد أسرتهن كذلك. كانت «سحر» زوجة مثالية بالنسبة لزوجها «مرزوق» باعتبارها وسيلة لربطه بمصر، بحسب تعبيره. لقد استغل وضعه القانوني، الذي اكتسبه بفضل زواجه السابق، ورأس المال الذي راكمه خلال رحلة اغترابه، والشبكات الاجتماعية بمصر، ليؤمن إحساسه بالارتباط بمصر والإسلام، والذي كثيرًا ما يتمزق عند الزواج بمواطنة أمريكية.

يشعر كل من أسامة وأم خالد وسحر بالنفور من فكرة العودة بسبب المتاعب المالية التي قد يواجهونها في مصر. فهم يشناقون لمصر، ويعتبرونها «الوطن»، لكنهم يخشون أن يفقدوا وضعهم المالي المتميز لو عادوا إلى مصر. بعبارة أخرى، إن الخطاب الذي يعتبر مصر هي «الوطن»، لا يترجم دائمًا إلى تكوين عائلات عبر قومية حيث إن إمكانية الحركة والتنقل ليست متاحة لكل المغتربين بدرجة متساوية. وفي الحقيقة، فإن تكوين عائلات عبر قومية، يستدعي الاهتمام بتعبئة الموارد، والتخطيط للأمور المالية وتدبير الميزانية (Al-Ali العلى و Koser كوسر 2002). على سبيل المثال، فإن عبارات مثل «أمريكا بلد يسوده العدل»، و«الجميع متساوون»، و«هنا مثل هناك»، و«الإسلام أولاً والله في كل مكان» تتكرر كثيرًا في المقابلات التي أجريت مع أزواج وزوجات في تلك الأوضاع بهدف خلق تبريرات لعجز المغتربين عن العودة لمصر. فهم يقومون بصياغة قراراتهم بالبقاء دون وجود خطة واضحة للعودة من خلال خطاب يؤكد تميز الإسلام كدين عالمي غير مرتبط بمكان محدد، وعلى تدهور ظروف العمل في مصر، ويؤكد تعرض الشباب في مصر لما يرونه ثقافة أمريكية فاسدة. إن متطلبات الاحتفاظ بوضع اجتماعي معين في مستوى الطبقة الوسطى بمصر لا يترك للعاملين المغتربين وأسرهم سوى عدد محدود من الخيارات. فأولاً، ليس بوسعهم تحمل المسؤوليات المالية التي تمكنهم هم وأبناءهم من التنقل بسهولة ويسر خاصة إذا كان الأبناء قد التحقوا بالمدارس بالفعل. ثانيًا، هم يدركون جيدًا أن العودة لمصر معناها المخاطرة بقدرتهم على الاحتفاظ بوضعهم في الطبقة الوسطى حيث سيتعين عليهم عندئذ أن يبدأوا من الصفر

في ظروف صعبة للغاية لأنهم لم يتكمنوا من اكتساب خبرات ومهارات تمكنهم من الحصول على وظيفة ذات عائد مجزٍ في ظل المنافسة الشرسة التي تسود سوق العمل المصرية النيوليبرالية. علاوة على ذلك، فإن تعرض الشباب المصرى لما يروونه «فساد أمريكى»، كما يتمثل في مشاهدة الأفلام الغربية، وتعاطى المخدرات، وإقامة علاقات مع الفتيات، هذا كله يثير الشكوك بشأن العامل الثقافى، الذى يقف وراء قرار العودة.

في هذا المشهد، تلعب النساء دورًا أساسيًا في خلق بيت/ وطن بعيدًا عن الوطن عن طريق إقامة علاقات اجتماعية مع الجاليات العربية والمسلمة واستهلاك أشياء تلعب دورًا محوريًا في خلق ما يشبه البيت المصرى التقليدى. وقد قمت بزيارات عديدة لمنازلهم، أثناء قيامى بعملى الميدانى. وفوجئت بعدد الآيات القرآنية المعلقة على الجدران، والقنوات التلفزيونية الإسلامية والعربية والمصرية، والمنتجات المصرية كالفطير، والفول، والطعمية.. إلخ. يميلنا هذا لمغربين آخرين يوظفون موضوعات الاستهلاك، استراتيجيا، للتخفيف من وطأة رحلات اغترابهم. وكما أشارت «ربا صالح» (Salih Ruba) بشأن المغربين المغاربة في إيطاليا:

«يمثل استهلاك السلع وتدفق البضائع بين المغرب وإيطاليا، ميادين بالغة الأهمية يمكن من خلالها تحليل المعانى الاجتماعية، وقيام النساء المغربات بخلق وإعادة خلق «الذات» و«الوطن» (2003:52)».

## خاتمة

توضح القصص التى قمت بعرضها في هذه الدراسة، العليد من استجابات واستراتيجيات التكيف الخلاقة التى تلجأ إليها النساء المنخرطات في عمليات الهجرة عبر القومية في مواجهة التقلبات الاجتماعية والاقتصادية التى يتوقعن مواجهتها في مصر والولايات المتحدة في سياق العولمة الاقتصادية. وهذا فقد أوضحت كيف انخرطت النساء في ممارسات عبر قومية كالزواج، وتكوين أسر وعائلات عبر قومية فضلاً عن الاستثمار في الوطن. يتم إنتاج تلك الممارسات بواسطة النساء وتستوجب الدخول في جدل مع الممارسات اليومية ومع خطط قصيرة وطويلة الأجل. تتشابه حالة هؤلاء النساء مع حالة كثيرات غيرهن ممن يتنقلن بين فضاءين اجتماعيين في عصر العولمة.

## الهوامش

- (1) هذه الورقة جزء من أطروحة ماجستير في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسوف يتم نشره في عدد بحوث القاهرة في العلوم الإجتماعية، عدد 30 (4)، بعنوان «بين مصر ونيويورك: هجرة وأسفار وأحلام».
- (2) ويعرف علماء السكان الهجرة بأنها «الانتقال - فرديًا كان أم جماعيًا- من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم دينيًا أم سياسيًا» (محمود وبدير 2009).

## أولاً : المراجع الأجنبية

- Abraham, Sameer Y., and Nabeel Abraham. 1983. Editors. *Arabs in the New World studies on Arab American Communities*. Detroit, Mich.: The Wayne State University Press.
- Al-Ali, Nadjé Sadig, and Khalid Koser. 2002. Editors. *New Approaches to Migration? Transnational Communities and the Transformation of Home*. London; New York: Routledge.
- Amin, Galal. 2000. *Whatever Happened to the Egyptians? Changes in Egyptian Society from 1950 to the Present*. Cairo: The American University in Cairo Press.
- Aswad, Barbara C., and Barbara Bilge. 1996. Editors. *Family and Gender among American Muslims: Issues facing Middle Eastern Immigrants and their Descendants*. Philadelphia: Temple University Press.
- Ayubi, Nazih. 1983. The Egyptian "Brain Drain:" a Multidimensional Problem. *International Journal of Middle East Studies* 15 (4): 431-50.
- Bakalian, Anny, and Mehdi Bozorgmehr. 2005. "Discriminatory Reactions to September 11, 2001 Terrorism" in Pyong Gap Min, editor, *Encyclopedia of Racism in the United States*. Westport CT: Greenwood Press.
- Basch, Linda. 2001. "Transnational Social Relations and the Politics of National Identity: An Eastern Caribbean Case Study." Pp. 117- 141 in Foner, *Islands in the City: West Indian Migration to New York*. Berkeley: University of California Press.
- Basch, Linda, G, Nina Glick Schiller, and Cristina Szanton-Blanc. 1994. *Nations Unbound: Transnational Projects, Postcolonial Predicaments, and Deterritorialized Nation-States*. [S.l.]: Gordon and Breach.
- Bozorgmehr, Mehdi. 2000. "Does Host Hostility Create Ethnic Solidarity? The Experience of Iranians in the United States." *Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies (BRIEFS)* 2: 159-178.

- Bryan, Jane. 2005. "Constructing "the True Islam" in Hostile Times: The Impact of 9/11 on Arab Muslims in Jersey City." Pp. 133-163 in Foner, *Wounded City: The Social Impact of 9/11*. New York: Russell Sage Foundation.
- Cooper, Frederick. 2001. "What is the Concept of Globalization Good for? An African Historian's Perspective." *African Affairs* 100 (399): 189-213.
- Coutin, Susan Bibler. 2006. "Cultural Logics of Belonging and Movement: Transnationalism, naturalization, and US Immigration Politics." Pp. 310-336 in Aradhana Sharma and Akhil Gupta, editors, *The Anthropology of the State; A Reader*. Oxford: Blackwell Publishing.
- Das Gupta, Monisha. 2005. "Of Hardship and Hostility: The Impact of 9/11 on New York City Taxi Drivers." Pp. 208-242 in Foner, *Wounded City: The Social Impact of 9/11*. New York: Russell Sage Foundation.
- De La Cruz, Patricia and Angela Brittingham. 2003. *The Arab Population: 2000 Census*. The US Department of Commerce: Economics and Statistics Administration, U.S. Census Bureau.
- El-Badry, Samia and Dudely Poston. 1990. "Socio-economic attainment patterns of Foreign-born Egyptians in the United States." *Sociological Inquiry* 60 (1990): 142-157.
- El Shafei, Omar. 1995. *Workers, Trade Unions and the State in Egypt: 1984-1989-Cairo Papers in Social Science*, (18): 3.
- Espiritu, Yen Le. 2003. *Homebound: Filipino American Lives across Cultures, Communities, and Countries*. Berkeley: University of California Press.
- Fergany, Nader. 1987. *Differentials in Labour Migration, Egypt (1974-1984)*. Cairo: Cairo Demographic Centre.
- Ferguson, James. 2006. *Global Shadows: Africa in the Neoliberal World Order*. Durham [N.C.]: Duke University Press.
- Foner, Nancy. 2005. *Wounded City the Social Impact of 9/11*. New York: Russell Sage Foundation.
- . 2003. *American Arrivals: Anthropology Engages the New Immigration*. Santa Fe: School of American Research Press.
- . 2001. *Islands in the City: West Indian Migration to New York*. Berkeley: University of California Press.
- . 1987. *New Immigrants in New York*. New York: Columbia University Press.

- Foucault, Michel. 1983. "The Subject and Power." Pp. 208-226 in Hubert Dreyfus and Paul Rabinow, editors, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Ghannam, Farha. 2006. "Keeping Him Connected: Globalization and the Production of Locality in Cairo." Pp 251-268 in Singerman and Amar, *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture, and Urban Space in the New Globalized Middle East*. Cairo: The American University in Cairo Press.
- Gramusck, Sherri and Patricia Pessar. 1991. *Between Two Islands: Dominican International Migration*. Berkeley: University of California Press.
- Haddad, Yvonne Yazbeck, and Jane I. Smith. 1994. *Muslim Communities in North America*. Albany, N.Y.: State University of New York Press.
- Hadley Lawrence. 1977. "The Migration of Egyptian Human Capital to the Arab Oil-Producing States: A Cost-Benefit Analysis." *The International Migration Review* 11(3): 285-99.
- Harvey, David. 2005. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford; New York: Oxford University Press.
- . 1985. "The Geopolitics of Capitalism." Pp. 128-163 in David Gregory and John Urry, editors, *Social Relations and Spatial Structures*. London: Macmillan.
- Hirschman, Charles, Philip Kasinitz, and Josh DeWind. 1999. *The Handbook of International Migration the American Experience*. New York: Russell Sage Foundation.
- Hondagneu-Sotelo, Pierrette. 1994. *Gendered Transitions: Mexican Experiences of Immigration*. Berkeley: University of California Press.
- Inda, Jonathan Xavier, and Renato Rosaldo. 2002. *The Anthropology of Globalization: A Reader*. Malden, Mass.: Blackwell Publishers.
- Indra, Doreen Marie. 1999. *Engendering Forced Migration: Theory and Practice*. New York: Berghahn Books.
- INS. Immigration and Naturalization Service. <http://www.dhs.gov/ximgtn/statistics/publications/yearbook.shtm> (accessed November 20th, 2006).
- Jamal, Amaney A., and Nadine Christine Naber. 2007. Editors. *Race and Arab Americans Before and After 9/11: From Invisible Citizens to Visible Subjects*. Syracuse, NY: Syracuse University Press.

- Jones, Richard. 2000. "Egyptian Copts in Detroit: Ethnic Economy and Long Distance Nationalism." Pp. 219-241 in Nabeel Abraham and Andrew Shryock. Editors. *Arab Detroit: From Margins to Mainstream*. Detroit: Wayne State University Press.
- Marvasti, Amir and Karyn McKinney. 2004. *Middle Eastern Lives in America*. New York City: Roman and little field Publishers.
- Mitchell, Timothy. 2002. *Rule of Experts: Egypt, Techno-politics, Modernity*. Berkeley: University of California Press.
- Moallem, Mino. 2005. *Between Warrior Brother and Veiled Sister: Islamic Fundamentalism and the Politics of Patriarchy in Iran*. Berkeley: University of California Press.
- Moallem, Mino and Ian Boal.1999. "Multicultural Nationalism and the Poetics of Inauguration." Pp. 243-264 in Caren Kaplan, Norma Alarcon, and Mino Moallem, editors, *Between Woman and Nation: Nationalisms, Transnational Feminism and the State*. Durham: Duke University Press.
- Momani, Bessma. 2003. *IMF-Debt Negotiations*. Cairo Papers in Social Science, Volume 26, Number 3.
- Naber, Nadine.2006. "Arab American Femininities: Beyond Arab Virgin/American(ized) Whore". *Feminist Studies* 32 (1): 87.
- .2000. "Ambiguous Insiders: An Investigation of Arab American Invisibility". *Ethnic and Racial Studies* 23 (1): 37-61.
- Naff, Alixa.1988. *The Arab Americans*. New York: Chelsea House.
- Parrenas, Rhacel. 2001. *Servants of Globalization: Women, Migration and Domestic Work*. California: Stanford University Press.
- Pessar, Patricia. 1999. "The Role of Gender, Households, and Social Networks in the Migration Process: A Review and Appraisal." Pp. 102-140 in Hirschman, Kasinitz and De Wind, *the Handbook of International Migration: The American Experience*. New York: Russell Sage Foundation.
- Read, Jen'nan G. 2004. "Cultural Influences on Immigrant Women's Labor Force Participation: The Arab-American Case." *The International Migration Review* 38(1): 52.
- Saad, Reem. 2005. Egyptian Workers in Paris: Pilot Ethnography. [http://www.migrationdrc.org/publications/research\\_reports/EgyptianWorkersInParis.pdf](http://www.migrationdrc.org/publications/research_reports/EgyptianWorkersInParis.pdf) (Accessed November 15<sup>th</sup>, 2006).

- Salih, Ruba. 2002. "Shifting Meanings of 'Home': Cosmopolitan and Identity in Moroccan Women's Transnational Practices between Italy and Morocco." Pp. 51-67 in Al-Ali and Koser, *New Approaches to Migration? Transnational Communities and the Transformation of Home*. London, New York: Routledge.
- Saleh, Saneya. 1983. *The Brain Drain in Egypt*. Cairo Papers for Social Sciences. 2nd ed. Vol. 5. The American University in Cairo: The American University in Cairo Press.
- Samhan, Helen. 1999. "Not Quite White: Race Classification and the Arab-American Experience." Pp. 209-226 in Suleiman, *Arabs in America: Building a New Future*. Philadelphia: Temple University Press.
- Sassen, Saskia. 2001. *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- . 1998. *Globalization and Its Discontents: Essays on the New Mobility of People and Money*. New York: New Press.
- . 1996 a. "New Employment Regimes in Cities: The Impact on Immigrant Workers". *New Community* 22(4): 579-94.
- . 1996 b. Beyond Sovereignty: Immigration Policy Making Today. *Social Justice: A Journal of Crime, Conflict & World Order*. 23(3): 9.
- . 1984. Notes on the Incorporation of Third World Women into Wage Labor through Immigration and Offshore Production." *International Migration Review* 18(4): 1144-1167.
- Schiller, Nina. 2005. "Transnational Social Fields and Imperialism." *Anthropological Theory* 5 (4): 439-61.
- . 2003. "The Centrality of Ethnography in the Study of Transnational Migration." Pp. 99-128 in Foner, *American Arrivals: Anthropology Engages the New Immigration*. Santa Fe: School of American Research Press.
- Sell, Ralph. 1988. "Egyptian International Labor Migration and Social Processes: Toward Regional Integration". *The International Migration Review* 22 (3): 87-108.
- Shakir, Evelyn. 1997. *Bint Arab: Arab and Arab-American Women in the United States*. Westport, Conn.: Praeger.
- Smith, Michael, and Luis Guarnizo. 1998. *Transnationalism from Below*. New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers.
- Smith, Robert. 2006. *Mexican New York: Transnational Lives of New Immigrants*. Berkley: University of California Press.

- Stoller, Paul. 2002. *Money Has No Smell: the Africanization of New York City*. Chicago: University of Chicago Press.
- Suleiman, Michael W. 1999. *Arabs in America: Building a New Future*. Philadelphia: Temple University Press.
- Talani, Leila Simona. 2003. "Why Do Migrants Leave their Countries? Motivations to Migrate At the Point of Departure: The Case of Egypt." <<http://www.emigration.gov.eg/publications/Publication.asp>> (Accessed November 15<sup>th</sup>, 2006).
- Wallerstein, Immanuel 1979. *The Capitalist World-Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Zohry, Ayman Gaafar, and International Organization for Migration. 2003. *Contemporary Egyptian Migration 2003*. <<http://www.zohry.com/pubs/CEM2003/>> (accessed October 10<sup>th</sup>, 2005).

### ثانياً : المراجع العربية

- \* سامى محمود وأسامة بدير 2009 «أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب»، مركز الأرض لحقوق الإنسان
  - \* سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم ( 68 ).
  - \* فتحية الدخاخنى (المصرى اليوم) 2006 . اختفاء طلاب المنصورة يفتح ملف الهروب الكبير إلى الخارج
- <<http://www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=26583>>



## الجسد الأثنوى والعولمة

يسرى مصطفى

«يبدو الجسد أمراً مُسلماً به، لكن لا شيء في النهاية لا يمكن إدراكه أكثر منه»

دافيد لو بروتون

ترتبط العولمة في أذهاننا بقضايا كبرى اقتصادية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية، وبيئية، ومما لا شك فيه أن هذه المجالات ليست معزولة عن بعضها البعض، بل إن الجديد في عصر العولمة هو تكثيف تداخل المجالات وتربطها وديناميتها. فمن المنظور الاقتصادي غالباً ما تستدعى العولمة القضايا المرتبطة بالعلاقات بين الشمال والجنوب، والتجارة العالمية، والأسواق، والمعاملات المالية، والشركات العابرة للقومية، وما يرتبط بذلك من غياب العدالة وتعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء إلى حد وصف العولمة بأنها «متوحشة»؛ وثقافياً ترتبط العولمة بالثورة الحاصلة في مجال الاتصالات، كما تثير بقوة قضايا الهوية وصراع الحضارات والهيمنة الثقافية. أما من الناحية السياسية، فتبرز قضايا السيادة وحقوق الإنسان وضعف الدولة الوطنية والتكتلات الإقليمية. ويحظى المجال البيئي باهتمام خاص في علاقته بالعولمة من منظور التغيرات المناخية، والتنمية والمصير المشترك. وإلى جانب ذلك تظهر قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة واللجوء إلخ. ومن السهل استكشاف أشكال الترابط والتواصل والتفاعل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة والبيئة وغيرها.

وفي شبكة العلاقات هذه يتخذ البشر، ومن ثم أجسادهم/ن، مواقع متعددة بين مراكز وهوامش بالمعنى الأعمى والطبقي والعرقى والجنسوى (الخاص بالنوع). ويمكن أن نرصد علاقات مباشرة، مثل أثر الفقر والتهميش على صحة البشر، أو عندما تكون الأجساد البشرية موضوعات مباشرة لعمليات الاستهلاك أو الإتجار واسعة الانتشار، كما يمكن أن نرصد علاقات غير مباشرة مثل أثر العولمة على الوعي بالذات والتصورات حول الجسد.

ويسعى هذا المقال إلى مناقشة وضع الجسد في إطار التحولات الحديثة والتي تعتبر العولمة إحدى مراحلها. وينطلق المقال من فرضيات أساسية وهي، أولاً: أن وضعية الجسد في ظل العولمة ليست نتاجاً للحظة آنية أو حالة لا تاريخية ثابتة، ولكنها انعكاس لتحويلات ومسارات تاريخية، تشكل عمليات التحديث أحد منعطفاته المهمة. ؛ ثانياً: أن الجسد هو كيان بيولوجي، ولكنه أيضاً بناء اجتماعي ثقافي، وبالتالي ساحة لصراعات وتوترات ومنازعات؛ ثالثاً: أن العلاقة بين الجنسين تشكل أحد المحددات الحاسمة في صياغة تصورات المجتمعات عن الجسد. ويولى المقال اهتماماً خاصاً بعلاقات النوع الاجتماعي وعلاقة الجسد الأنثوي بالعولمة، من خلال أثر العوامل السياسية (بناء سلطة حديثة)، والثقافية (المنازعات الثقافية مع الآخر الغربي)، والاقتصادية (زيادة المردود الاقتصادي للأجساد).

### أولاً: الجسد والحداثة

يمكن القول أن المعارف الطبية تشكل مصدراً أساسياً لفهم الأجساد، فمهما بدت الأجساد غامضة إلا أن هناك قدرة علمية حديثة مكرسة لإزاحة الغموض واستنطاق أسرار الجسد، بل وإعادة صياغته وفق أنماط صحية وجمالية معينة. وعلى الرغم من أن المعارف الطبية الحديثة أسهمت في إشاعة تصور بيولوجي / طبي عن الجسد، فإن هناك تصورات عديدة أخرى تخضع لسياقات سياسية وثقافية مختلفة. تقدم لنا الدراسات الثقافية والانثروبولوجية الجديدة رؤى مختلفة ليس عن الجسد بوصفه كيانا بيولوجيا، ولكن بشأن تصوراتنا عن أجسادنا. فالجسد هو بناء اجتماعي وثقافي، والتصورات بشأنه تتغير بتغير السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

ويشكل العامل التاريخي، وما يرتبط به من تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية، محددات رئيسية في صياغة التصورات حول الجسد. إنها العملية التاريخية التي تؤثر على علاقة الفرد بذاته وبالجماعة. لقد منح التمدن وتعقد الحياة المدنية الأفراد «الأنا» مقابل «النحن»، أي النزعة الفردية مقابل الذوبان الوجودي في الجماعة. وفي حديثه عن تطور هذه النزعة في المجتمعات الغربية يقول كافين رايلي: «وقد كان لكلمة (الفرد) ذاتها في العصور الوسطى معنى يختلف اختلافاً شديداً عن معناها الراهن. فنحن عندما نقول عن فلان إنه فرد بحق،

نعنى أنه مختلف أو غير عادى أو منفصل عن البقية. أما فى العصور الوسطى فكان الفرد يعنى (اللبصق) أو من لا يمكن فصله عن غيره- أى المعنى العكسى تماما لما نعنيه اليوم. فالفرد فى العصور الوسطى هو شخص يعد ممثلاً نمطياً لجماعته، يستحيل فصله عنها. لقد كان الفرد يعد خير مثال للطبقة أو الأسرة أو الصنعة أو الأمة أو الجماعة العامة التى يجرى وصفها<sup>(1)</sup>.

وهذا ما يؤكده كذلك دافيد لو بروتون فى كتابه أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، حيث يقول: «فى أمكنة أخرى، يمكن لكلمة (جسد) أن توجد هكذا فى العديد من المجتمعات الأفريقية، لكنها تعطى من مكان لآخر مفاهيم مختلفة جداً. ففى المجتمعات الريفية الأفريقية، لا يكون الشخص محدوداً بتخوم جسده، المنغلق على ذاته. إن جلده وعمق لحمه لا يرسمان حدود فرديته. وما نفهمه نحن [يقصد المفهوم الغربى] بكلمة (شخصى) يفهم فى المجتمعات الأفريقية بشكل معقد ومتعدد. إن التعارض الأساسى يكمن فى بنية هذه المجتمعات التى لا يشكل الإنسان فيها فرداً (أى قابل للتجزئة وتميز). وإنما عقدة علاقات. فالإنسان يذوب فى جماعة قدرية لا تُعد تضاريسه الشخصية مؤشراً على تفرد...». ويضيف قائلاً: «إن الجسد، فى المجتمعات الغربية من النمط الفردى، يعمل كقاطع للطاقة الاجتماعية، أما فى المجتمعات التقليدية، فهو بالعكس، الواصل لطاقة الجماعة...»<sup>(2)</sup>

وهذه نقطة أساسية فى دراسات الجسد التى سعت لبيان أن المفهوم الغربى عن الجسد والذى يسود بشكل متواتر ما هو إلا منتج تاريخى فى سياقات محددة يرتبط بظهور مفهوم «الفرد» بمعناه الحديث. وتتمثل أهمية المفهوم الغربى للجسد فى تحوله إلى مفهوم كونى، وبالتالي تفاعلاته مع التصورات الأخرى من زاوية التأثير فيها وإعادة صياغتها، أو من منظور إبراز اختلافها عن المفهوم السائد عن الجسد.

إذن فإن التصورات حول الجسد تخضع لشروط تاريخية وبالتالى اجتماعية وثقافية، وهذه الشروط تعكس وضع الفرد داخل الجماعة، وهذه المسألة تتباين من مرحلة تاريخية لأخرى ومن مجتمع لآخر. فنحن نتحدث عن تصورات عن الجسد بدلاً من أن نتحدث عن الجسد ذاته. يقول «دافيد لو بروتون»: «إن تصورات الجسد، والمعارف التى تبلغها تخضع لحالة

اجتماعية، ولرؤية للعالم، ولتعريف محدد للشخص داخل هذه الرؤية. فالجسد بناء رمزي، وليس حقيقة في حد ذاتها. ومن هنا نشأ عدد لا يحصى من التصورات التي تسعى لإعطائه معنى، وسبب طابعها الغريب والشاذ والمتناقض، من مجتمع لآخر<sup>(3)</sup>.

وفي الحقيقة أن المفهوم الغربي الحديث عن الفرد وما نجم عنه من تصورات بشأن الجسد، لا يعتبر مجرد مفهوم ثقافي، بل إن قوته تنبع من أنه تعبير عن واقع مؤسساتي جديد، ونقصد بذلك مجمل المؤسسات الحديثة السياسية والصحية والقانونية وغيرها. فكل هذه المؤسسات تدير البشر وتنظمهم كأفراد، «تشير الحداثة بوجه عام إلى أنماط ونظم الحياة الاجتماعية التي ظهرت في أوروبا ما بعد الإقطاع، والتي تصاعد تأثيرها على مستوى العالم في القرن العشرين. يمكن على وجه التقريب فهم الحداثة على أنها «العالم الصناعي»، رغم أنها تتكون من أبعاد مؤسسية متعددة لكل منها مساراتها الخاصة..... من ضمن آثار الحداثة الكثيرة إسهامها في ارتفاع درجة تحكم الدول بوجه عام، والمهن الطبية بوجه خاص، في أجساد المواطنين. أيضاً أفضت الحداثة إلى التقليل من نفوذ السلطات الدينية في تعريف ماهية الجسد وتقنيته.... الحال أن لعلاقة الحداثة بالدين تأثيرات مهمة على اهتمامنا المعاصر بالجسد»<sup>(4)</sup>.

ارتبط التفريد برؤية جدية للجسد بوصفه ملكية للفرد أو لصاحبه، ولكنها ملكية منظمة ومشروطة ومرتهنة للواقع المؤسساتي الجديد. فقد بات الفرد هو موضوع السياسة (المواطن والحقوق)، والاقتصاد (المصنع وخط الإنتاج) والثقافة (النزعات الفردية والاهتمام بالذات). وقد أصبح ترويض الأفراد، وأجسادهم، الأساس الذي تشكلت بموجبه المؤسسات الجديدة سواء في مجال السلطة والحكم والقانون، أو مجالات الإنتاج، ومجالات الدعاية والإعلان. "إن أي حكم تصدره عن حالة الفردية في القرن العشرين لابد أن يعقد موازنة بين الاهتمام "بالذات" فسي الثقافة الحديثة، وهو الاهتمام الذي لم يكن له نظير تاريخي، والعدد الهائل من الطرق التي يتم بها التلاعب بالأفراد وتدبر أمورهم (أي ترويضهم)....."<sup>(5)</sup>

وهذا ما يحدثنا عنه «ميشيل فوكو» في مفهومه عن آليات السلطة الحديثة، الانضباطية والسلطة الحيوية التي تعمل على الأجساد. فآليات الهيمنة ليست سياسية أو إيديولوجية فقط بل جسدية أيضًا: «إن الانضباط يصنع هكذا أجسادًا خاضعة وتمرسة، أجسادا (طبعة). فالانضباط يزيد في قوى الجسد (بالمعنى الاقتصادى للمنفعة)، ويقلص هذه القوى بالذات (بالمعنى السياسى للطاعة). وبكلمة: إنه يفصل فيما بين قوى الجسد. فهو يجعل منها (كفاءة) أو (استعدادًا)، من جهة يحاول زيادتها؛ وهو من جهة أخرى يقلب الطاقة أو القوة التي يمكن أن تنتج عنه، ويجعل منها علاقة تبعية صارمة. إذا كان الاستغلال الاقتصادى يفصل بين قوة العمل ومنتوج العمل، فلنقل أن الإكراه الانضباطى يُقيم في الجسم علاقة ضابطة بين كفاءات متزايدة وسيطرة متزايدة»<sup>(6)</sup>.

لم تكن مجتمعاتنا بمعزل عن هذه التطورات، فالتحولات في بنية السلطة وعلاقتها بالأفراد وأجسادهم لم تظل حبيسة المجتمعات الغربية، بل حدث أنها اخذت في غزو أنظمة المجتمعات الأخرى، أساسًا بفعل الاستعمار الذى وُصف إيديولوجيا على أنه قوة تحديث، وهو وصف إيديولوجى ولكنه لا يخلو من واقعية. كما أن المجتمعات المستقبلية لم تفتح أبوابها للمفاهيم الجديدة لتدخل بسلام وصفاء، فقد تمثلتها ولكن في سياق تفاعلات وتوترات ومقاومات لم تنته بعد.

والمثال الذى نركز عليه في هذا المقال هو المجتمع المصرى والذى شهد تحولات كبرى في سياق عملية التحديث. فعلى الرغم من أن مصر من أقدم البلدان التى شهدت دولة مركزية، لكن هذه الدولة (قبل التحديث) لم تكن قائمة على علاقة بأفراد بل بجماعات أشبه بوحدات إنتاجية، وهو ما يسميه أحمد صادق سعد «المشترك القروى»، «... وحيث إن المشتركات القروية مكثفية ذاتيًا فيكاد لا يوجد تبادل تجارى ذو وزن اقتصادى بينها، وبالتالي تبادل فكرى وسياسى كثيف. ولوجود الدولة باعتبارها المثلة الأعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية، فهى التى تملك الأرض من الناحية النظرية والشرعية، ولموظفيها سلطة وظيفية. وتستولى أجهزة الدولة على فائض العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية، فتصبح الدولة -بموظفيها- هى الطبقة المستغلة الرئيسية والحاكمة بأمرها - (الطاغية) - في

الوقت نفسه. أما الفلاحون، أعضاء المجتمعات القروية، فهم ليسوا عبيدًا لفرد ما، بل للدولة صاحبة الأرض. وهكذا توجد (العبودية أو التبعية المعممة) بدلاً من أن تكون فردية أى بدلاً من أن يكون فرد من الأفراد مالكا لعدد معين من العبيد (كما هو في النظام العبودي النموذجي)<sup>(7)</sup>.

وبهذا المعنى فإن بنية السلطة في المجتمع المصري قبل التحديث كانت تركز على جسد اجتماعي قروي في الغالب، أكثر من كونها تروض أجساداً فردية. إلا أن العصر الحديث جلب معه آليات جديدة للسلطة والتفريد، فمع الاستعمار «سعت المناهج الجديدة للسلطة إلى مراقبة، والإشراف على، وتوجيه الأوامر إلى السكان بشكل فردي. كانت السلطة تريد أن تعمل مع «أفراد معروفين» و«شخصيات معروفة»، يجب تسجيلهم، وإحصاؤهم، والتفتيش عليهم، وكتابة التقارير عنهم، وقد أجرى أول تعداد سكاني عام 1882. أما بالنسبة لتسجيل المواليد وإجراءات التفتيش الصحي، فقد كان الاهتمام بالجسم الفردي للرعية السياسي اهتماماً عسكرياً واقتصادياً معاً. كذلك فإن الممارسات الطبية-الإحصائية، المأخوذة عن القوات المسلحة، قدمت لغة للجسم - عدده، وحالته، وتحسينه، وحمايته - يمكن للسلطة السياسية أن تعمل على أساسها.....»<sup>(8)</sup>.

يمكن البحث عن جذور العلاقة بين العولمة والجسد في هذه التحولات الكبرى والتي حدثت في المجتمعات الغربية، ثم انتقلت خارج الحدود في إطار الرسملة والاستعمار. والمسألة لا تتعلق بالمفهوم المبسط عن الغزو الثقافي، ولكن الحديث هنا عن تحولات تاريخية حدثت على المستويات المؤسساتية، وظهور الدولة القومية الحديثة والتي شملت تفاعلات وتوترات معينة بين الوافد والموروث. فعملية التفريد، وما يرتبط بها من رؤى وسياسات بشأن الجسد انتقلت إلينا بفعل هذه التحولات الكبرى. وفي تعبير ثقافي عن هذه التحولات يذكر دافيد لو بروتون جملة طريفة لشيخ من شيوخ أحد المجتمعات التقليدية وهو يتحدث عن القيم الغربية، فيقول الشيخ: «إن ما جلبتم إلينا، إنما هو الجسد»<sup>(9)</sup>.

## ثانياً: الجسد الأنثوي وصراعات الهوية

من المعروف أن السلطة في مجتمعاتنا لم تتأسس بشكل كامل على مبادئ المواطنة، ولكن ظل البناء الاجتماعي والثقافي يؤسس رمزية الجسد على ثنائية المواطن الحديث والرعية التقليدية. وقد أصبح المجال الثقافي هو ساحة التفاعلات الثقافية سواء على مستوى الامتثال لقيم ومفاهيم حديثة، أو على مستوى مقاومة قيم الحداثة باسم مواجهة القيم الغربية الوافدة والحفاظ على الأصالة والتراث، ومن ثم صياغة مسارات خاصة لعملية تحديث تستجيب للجدید وتفاوضه وتقاومه. كما أن عملية مقاومة الوافد كانت ذات طبيعة ثقافية بالأساس، وهنا تحديدا تشكلت علاقة عضوية بين السياسي والثقافي، فآليات السيطرة اعتمدت على رسم حدود الجماعة ثقافياً، وهو ما كان له بالغ الأثر على تصوراتنا عن أنفسنا كأفراد، فقد أصبحنا أفراداً بصيغة جماعية.

وفي إطار هذا التحولات أصبح الجسد، بوصفه فعالية رمزية، عرضة لكل التوترات المصاحبة لتفاعلات التحديث. فهو موضوع للسلطة الحديثة (ترويض الجسد)، وموضوع للمنفعة الاقتصادية الجديدة (قوة العمل الفردية)، ولكن، وقبل كل شيء، بات الجسد الموضوع الأهم للثقافة كساحة صراع وعلامة للهوية. ولأسباب تتعلق برأس المال الثقافي السائد في مجتمعاتنا، المعتمد على سيطرة ذكورية تقليدية، فقد تشكلت مفاهيم الهوية الحديثة انطلاقاً من ذات المفاهيم الذكورية.

وهنا تحديدا يبرز التقسيم الجنسي لآليات عمل السلطة ضمن ثنائية الجسد الذكوري والجسد الأنثوي. فالجسد الذكوري كان الأكثر عرضة للسلطة السياسية والأكثر استفادة من السلطة الأبوية الثقافية، أما الجسد الأنثوي، فعلى العكس، كان أقل عرضة لإملاءات السلطة السياسية، وأكثر عرضة لإكراهات السلطة الأبوية. إنها القسمة المعروفة بين الوجود الجسدي في الحيز العام والحيز الخاص. وعلى الرغم من أن شروط التحديث دفعت النساء مبكراً إلى الحيز العام بمنطق الاستفادة الاقتصادية، لكن التصورات عن أجسادهن ظلت مرتبطة بمفهوم الحيز الخاص. وهكذا فقد تشكل الجسد الحديث كموضوع للتطويع السياسي،

والمنفعة الاقتصادية، وكذلك كموضوع للأخلاق والحفاظ على الهوية الجماعية. وتم تحميل الجسد الأنثوي بالأساس بمنظومة كاملة من الرموز الأخلاقية والهوياتية.

ونلاحظ هذا في الكتابات حول الجسد في مجتمعنا الحديث، حيث تشير إلى أن آليات السلطة الحديثة في سياق تفاعلاتها المحلية في مصر أعادت صياغة التراتبية الجنسية والتفوق الذكوري. ونأخذ مثلاً على ذلك خطاب المؤسسة الطبية الحديثة، ففي هذا الخطاب، كما تقول ميرفت حاتم: «... أسست الخطابات الحديثة، برغم المزايم العلمية والجندرية، تعريفات جديدة للأنوثة والذكورة خدمت كقواعد لأشكال السيطرة العامة والخاصة. كما أعادت تأسيس تراتبية مباشرة بين الجنسين، وعلاقات جديدة من التضامن بين الرجال من مختلف الطبقات والأعراق، وانقسامات بين النساء العاملات والنساء من مختلف الطبقات. وكان لجميع هذه العوامل أهمية محورية بالنسبة لاشتغال نزعات توسع الدولة الحديثة». ومن منظور التحكم في الجسد تشير إلى أن الآراء الطبية الحديثة تضمنت تعريفاً حديثاً «...للأنوثة يتماهى مع فقدان التحكم الذاتي بالجسد. وعلى العكس من ذلك ترتبط الذكورة بالمبالغة في أهمية التحكم الذاتي بالجسد...»<sup>(10)</sup>.

إن ظهور الدولة القومية وما صاحبها من عمليات تفريد في ظل التحديث، لم تكن عملية منسجمة ومتناغمة، بل عملية معقدة تخضع لتوترات ومنازعات واستخدامات لكل من الهوية الفردية والهوية الجماعية. وفي القلب من ذلك كانت المرأة الموضوع الرئيسي للهوية، وجسدها هو ساحة الصراع السياسي/الجنسدي. وحتى يؤدي الجسد الأنثوي دوره في مجال الدفاع عن الهوية، كان على السلطة أن تقوم بنزع ملكية الجسد الأنثوي من صاحبه، لأنه بهذا المعنى يجب أن يكون ملكية للجماعة ويحمل رمزها. وفي هذا السياق تم استدعاء منظورات تقليدية لتأكيد تبعية المرأة وخضوعها وقصورها. ولتفعيل هذا جرى (ويجرب) التأكيد على الخطورة الكامنة في جسد النساء ليس فقط على الذكور الأفراد، ولكن على الجسد الجماعي للأمة الخاضع لمنطق الهيمنة الذكورية. وهذا سر رواج الخطابات التي تحذر من خطورة وقدرة الجسد الأنثوي على الإغواء والفتنة، بما يصاحب ذلك من فرض قيود على هذا الجسد وحجبه وعزله<sup>(11)</sup>.



وإذا كان الجسد الأنثوي الفردي خاضعًا لهذا النوع من الترميز، فإن تطهيره يتطلب ترميزات أخرى تنتقل به من الفردي إلى الجماعي، أو بالأحرى تطهيره من الحقوق الشخصية الجديدة لصالح الالتزام الجماعي. إن قوة عملية ترميز جسد المرأة لا تنبع فقط من بعدها الأخلاقي المعلن، ولكن وبالأحرى من الطبيعة السياسية لهذه العملية، وهو ما أسميه التحالف بين السياسى والثقافى فى بناء السلطة والهيمنة. فإن جسد المرأة، ولأغراض السيطرة السياسية باسم الجماعة والهوية، يجرى تصعيده فيصبح رمزًا للأمة بأكملها، وحدث هذا في إطار مناهضة الاستعمار والآن في إطار مقاومة العولمة. تقول روبينا ساينغول: «من الواضح أنه كلما تعرضت الهوية والذات للتهديد من قبل الآخر، الخارجى المحدد كعدو، تصبح أجساد النساء ميدانا لأعنف أشكال الصراع. ومع تكثف حدة الصراعات العالمية، يشعر الذكر في الدول الضعيفة والتابعة بالتهديد الذى تمثله القوى الدولية الكبرى، ويرجح تنامي الفكرة التى تقول بأن أجساد النساء هى الرموز الدالة على الأمة، والمنزل، والشرف. ويمكن لهذا التنامى أن يتمظهر بصورة قلق قومى ويرجح أن الاستجابة ستمثل فى المزيد من حجب وتقييد حرية النساء، ومضاعفة التوكيد على الحجاب، وحصر النساء ضمن إيسار الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية. كما يرجح أن يصاحب ذلك تمجيد مكثف للأمومة والحاجة الملحة لحمايتها ضد الانتهاك والتدنيس..»<sup>(12)</sup>.

فالملاحظ، إذن، هو خضوع الترميز الثقافى لجسد المرأة، منذ بداية التحديث والاحتكاك والصراع مع الآخر، لعملية مزدوجة كانت بدرجة كبيرة أساس التصورات الرائجة عن الجسد الأنثوى، فهذا الجسد يكون مقدسا عندما يفقد هويته الذاتية ويصبح معبرًا عن الجماعة أو الأمة، ويصير مدنسًا كلما اقترب من الذات وعبر عن ذاته كجسد أنثوى. وهذا الازدواج فى التعامل مع جسد المرأة له أبعاد سياسية، إنه جزء من السلطة الأبوية والسيطرة الذكورية الحديثة. فالسلطة الأبوية ليست تعبيرًا عن مجال تقليدى ضاغط على مجالات حديثة تبحث عن صفائها التاريخى، ولكنها جزء من بنية التحديث فى مجتمعاتنا. ويجب أن ننظر إلى ثنائية ترميز جسد المرأة (فردي مدنس مقابل رمزية جماعية مقدسة) ليس باعتبارها تصورات من

رواسب الماضي، ولكن من منظور تاريخي يرتبط بالمتغيرات الحاصلة، وآليات السيطرة، وعلاقات القوى التي تكون صيغ «معينة» للعلاقة بين النساء والرجال أحد عناصرها.

وأعتقد أن هذا المدخل قد يساعد في فهم علاقة الجسد الأنثوي بالعوامة، وأن الانفجار الحالى للخطاب حول الهوية والأخلاق والحجاب، إلخ، هو جزء لا يتجزأ من حالة التوتر التي فرضها الاحتكاك بالآخر ضمن اللحظة التاريخية التي بدأت بالاستعمار والتحديث وتتواصل الآن في ظل العوامة. إن الشرف، والعار، والطهارة والعفة هي مصطلحات مشحونة بالسياسة.

### ثالثاً: العوامة والجسد

تتعدد مستويات العلاقة بين العوامة والجسد: اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ففي ظل تكثيف الزمان والمكان، تتكثف استخدامات الجسد وتتسارع حيث يجري تداول الأجساد كسلع، وكقوة عمل، وكموضوع للاستهلاك، وكصور وتخييلات. وفي حالة العوامة «... تعنى التجارة العالمية بشكل مركزى بعصب العوامة الجسدية، المفاهيم السائدة حول الجسد، وسبل تقديم خدمات جسدية.... ويشتمل هذا على عرائس تطلب عبر البريد، رحلات سياحية جنسية إلى بانكوك أثناء العطلات، وحتى استعباد الأطفال. ثمة أمثلة أقل تطرفاً لتجارة الجسد نجدها في حالة الرياضة؛ حيث توجد أكاديميات تمتلكها أندية بعض كرة السلة الأمريكية في جمهورية الدومينيكان تسطو بطريقة منتظمة على أفضل المواهب الرياضية.... كل هذه ظواهر مختلفة، غير أنه يمكن اعتبارها أجزاء في منظومة تستهدف استغلال الجسد وتقع في صميم العملية العوامة...»<sup>(13)</sup>. فالجسد حاضر ليس فقط بكامله، ولكن كذلك كأجزاء أو كقطع غيار بشرية، وهي عملية آخذة في الاتساع في ظل العوامة، بل إنها ستقوم، حسبما يشير دافيد لو بروتون، حسب رقم الأعمال، بمنافسة صناعة قطع غيار السيارات<sup>(14)</sup>.

وللجسد الأنثوي وضع خاص في أنظمة العوامة كمادة إعلانية، كسلعة جنسية، وكمستهلك ومستهلك، ولكنه وقبل كل شيء موضوع لتفاعلات رمزية تفوق كثيراً ما للرجال، وخاصة في مجال تنميط الجمال. فعلى الرغم من أن الجسد الذكوري، يخضع لمتغيرات وتأثيرات العوامة، بما في ذلك استخدامه في الإعلان والدعاية، فإنه لا يتحمل أعباء الترميز

الهوياتى مثل الجسد الأنثوى. بل إن فعاليته وقوته ترتبط بتنمية معالم ذكورية عالمية (الموضة) ومعالم ذكورية محلية (القدرة على السيطرة على الجسد الأنثوى). وعلى أى حال فإن ما نريد الإشارة إليه هنا هو التوترات الثقافية، وعلاقة ذلك بالجسد الأنثوى.

يقول جورج فيجارللو: «يمكن التمييز بين ثلاثة منحدرات على الأقل في تاريخ الوجود الجسدى، كلها تمتلك استثماراتها الخاصة وتفردتها. المنحدر الأول، مبدأ الفاعلية وهو المصدر التقنى الذى يستخلصه الجسد من العنصر الميكانيكى أو العضوى أى القدرة على الفعل تجاه الأشياء. المنحدر الثانى، هو مبدأ الملكية، وهو امتلاك الجسد لحيز ومكان يتصف بالخصوصية الكاملة، وسيطرة الشخص فى أكثر صورته للخصوصية على مدى ضيق بيولوجياً. المنحدر الثالث، مبدأ الهوية وهو تعبير الجسد عما بداخله أو عن انتماء دال عن الشخص، وهو مورد للرسائل والتبادل انطلاقاً من إشارات وتعبيرات عن طريق الجسد». ويضيف عن وضعية الجسد فى المجتمع الحديث، فيقول: «نرى جلياً أن مبدأ الهوية قد أعيد صياغته بحثاً عن معانٍ جديدة للرسائل التى تصدر عن الجسد. وانطلاقاً من هذه الهوية تكتسب بقية المبادئ، مثل الفاعلية والملكية، أهمية كانت تفتقد إليها»<sup>(15)</sup>.

ترتكز هذه المبادئ الثلاثة: (الفاعلية، الملكية، الهوية) على مبدأ التفريد، وقد تفيد فى تحليل بعض التوترات الثقافية حول الجسد فى عصر العولمة. وأعود هنا إلى أثر تصورات معينة حول الجسد الفردى والجماعة على هذه المبادئ. فحركية العولمة تعطينا رسائل وترميزات وربما إكراهات بشأن الجسد الفعّال وخصوصيته وهويته. ولكن نظام العولمة يعمل وفق تفاعلات بين أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فرسائل الصحة والجمال، كما رسائل حقوق الإنسان والحريات الشخصية لا تعمل فى فراغ ولكن فى إطار تفاعلات ومنازعات سياسية وثقافية. وهذه التفاعلات والمنازعات تتجسد فى الأجساد كفعاليات رمزية. كما أن الهوية الدينية والأخلاقية التى يجرى نقشها على الجسد الأنثوى تتقاطع وتتضارب مع هويات أخرى طبقية ومهنية وثقافية أخرى، كل منها له رموزه التى قد تتجاور أو تتصارع ولكنها موجودة ومُعبر عنها جسدياً.

وكما يقول فيجارللو فإن تأثير مبدأ الهوية يصيغ أشكال تفاعلات الجسد مع المبادئ الأخرى (الفاعلية والملكية). فثمة اهتمام ثقافي غير مسبوق برمزية الحجاب، فهو دليل على انتفاء للجماعة. ولكن الجسد الأنثوي لا يحمل فقط ترميزات الحجاب، بل العديد من الترميزات الأخرى الخاصة بمقاييس الصحة والجمال المفروضة عالمياً، بل كثيراً ما يجري تكييف المفهوم الأخلاقي للحجاب، ليقى مجرد رمز وظيفي عن الانتفاء.

وإذا كانت فعالية الجسد يجرى إدارتها بأشكال مختلفة تبعاً للثقافة والوضع الطبقي والمهني، فإن كل الأفكار المرتبطة بملكية الجسد تظل مشكلة كبرى، فحتى في ظل العولمة وانتشار أفكار حقوق الإنسان، فإن السيطرة الذكورية تعتبر أن أحد امتيازاتها الكبرى هو نزع ملكية الجسد الأنثوي. فلا تزال الحريات الشخصية، والإنجابية، والجنسية للمرأة موضع مقاومة كبرى. والمكتسبات التاريخية التي تحققت في هذا المجال لم تكن مطلقاً لصالح حق النساء في التحكم في أجسادهن كقيمة، وإنما لأسباب أخرى سياسية واقتصادية، ومثال ذلك تنظيم النسل.

وفي سياق الملاحظة، فثمة عوامل، اجتماعية وثقافية، محلية عديدة تسهم في تعيين طرق استجابات الأجساد الأنثوية لرسائل وإغراءات وإكراهات العملية العولمية. ويتزامن هذا مع استجابات السوق للاحتياجات الجسدية، بل صناعتها. ونلاحظ هذه في التفاعلات العجيبة التي يمكن من خلالها تكييف أنماط الموضة العالمية مع مقتضيات ثقافية محلية، أو إنتاج أذواق تشي بأن الفعالية الرمزية للجسد في مأمن من إكراهات الثقافة المحلية. ومن كل هذا تخرج مركبات هي هجين بين ثقافات متنازعة. وبهذا المعنى أضحي الجسد الأنثوي محملاً برموز عديدة تبدو متنافرة أحياناً. وثمة أجساد أنثوية أريد لها أن تكون أحادية الرمز، وحتى يتحقق هذا فلا سبيل إلا أن يتلاشى الجسد خلف الرمز (النقاب).

وعندما نتابع الجدل الدائر حول «الخصوصية الثقافية» نلاحظ أن الثقافة المحلية استجابت للعديد من مبادئ حقوق الإنسان العالمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن عندما يتعلق الأمر بالحقوق الشخصية وحقوق المرأة، فتبرز مسألة الخصوصية الثقافية والهوية كعائق. إن دفاعات الخصوصية الثقافية، تقتضي إنتاج وحث

خطابات أخلاقية حول الجسد الأنثوي، وربطه رمزياً بالتطهر من أجل حماية الجسد الجماعى للأمة من الدنس. والخطير في مسألة «الخصوصية الثقافية» أنها تُصاغ بلغة الحقوق، أى الحقوق الجماعية والثقافية للجماعات والأعراق المختلفة. وهذا المعنى يقدمه لنا وزير الأوقاف المصرى ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في كتابه «الإسلام في عصر العولمة»، فيقول: «من البديهي أن قيام المسلمين بتطوير الاقتصاد في بلادهم مسألة لها أهمية حاسمة. ولكن الحفاظ على هويتهم الثقافية تعد مسألة أكثر أهمية. ولهذا فإن المسلمين عندما يدافعون عن حقوقهم وعن حريتهم فإنهم يضعون في أولويات اهتمامهم المسائل التي تمس البعد الثقافى للعولمة. وإذا كانت العولمة تهدف إلى تصدير القيم الغربية إلى العالم الإسلامى، فإن المسلمين يحتفظون - في كل الأحوال - لأنفسهم بالحق في أن ينظروا إلى هذا الموضوع نظرة فاحصة نقدية، بحيث لا يأخذون مما جاء فيها إلا ما كان فى رأيهم موافقاً للحق....»<sup>(16)</sup>.

إن الجسد الأنثوي، كما الجسد الذكورى، هما داخل عملية العولمة بكل المعانى، من الاقتصاد إلى الأزياء، ولكن الجسد الأنثوي هو الذى يتحمل عبء الدفاع عن هوية أو هويات افتراضية. ولأنه كذلك فما زال قدره أن يفقد هويته الذاتية من أجل الهوية الجماعية. وهذا التناقض والصراع ليس صراعاً بين حاضر وماضٍ، بل وضع راهن يكون فيه الجسد الأنثوي ساحة لصراعات سياسية وثقافية.

## الهوامش :

- (1) كافين رايلي: الغرب والعلم، القسم الثاني، ترجمة د. عبد الوهاب المسيري، ود. هدى عبد السميع حجازي، عالم المعرفة العدد 97، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص 266
- (2) دافيد لو بروتون: أنثروبولوجيا الجسد والحدائث، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1997، ص 23
- (3) دافيد لو بروتون: المصدر السابق، ص 11-12 العصور
- (4) كرس شلنج: الجسد والنظرية الاجتماعية، ترجمة منى البحر، نجيب الحصادي، دار العين للنشر، الطبعة الأولى 2009، ص 21
- (5) كافين رايلي: المصدر السابق ص 283
- (6) ميشيل فوكو: المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة د. علي مقلد، مركز افتاء العربي، بيروت 1990، ص 159
- (7) أحمد صادق سعد: تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص 13
- (8) تيموثي ميتشل: استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان، سينا للنشر، القاهرة 1990، الطبعة الأولى، ص 157
- (9) دافيد لو بروتون: مصدر السابق ص 16
- (10) ميرفت حاتم: "حرفنة" الصحة والسيطرة على جسد المرأة باعتبارها نزعة حديثة لتوسيع دور الحكومة في مصر القرن التاسع عشر. في [بينار إيلكاركان: المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية، ترجمة معين الإمام، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى 2004، ص 89-104]
- (11) راجع في هذا الصدد، صوفية السحيري بن حنيرة، الجسد والمجتمع، دراسة أنثروبولوجية لبعض الاعتقادات والتصورات حول الجسد، الانتشار العربي، الطبعة الأولى 2008
- (12) روبينا سايجول: العسكرة، والأمة، والجنود، جسد المرأة كميدان للصراع العنيف، في [بينار إيلكاركان: المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية، ترجمة معين الإمام، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى 2004، ص 135-149]
- (13) كرس شلنج: مصدر سابق، ص 43
- (14) راجع في هذا الصدد، دافيد لو بروتون، ص 222
- (15) جورج فيجاريللو: عبادة الجسد في المجتمع الحديث، ترجمة ماجدة أباطة في [لايف ميشو (محرر): جامعة كل المعارف، الجزء السادس، ما الثقافة؟، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى 2006، ص 747-754]
- (16) د. محمود حمدي زقزوق: الإسلام في عصر العولمة، سلسلة قضايا إسلامية، العدد 177، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 2009، ص 47

## الفقر والعمولة والنوع الاجتماعي

تمت كتابته بالاشتراك مع أشوينى تامبى

ترجمة: آمال عبد الهادى

في عصر ما بعد الحرب الباردة؛ تمثل العمولة الليبرالية الجديدة تجسيداً مكثفًا لأهم الالتزامات المعيارية في السياسات العالمية. فعلى مذبح السوق الخيرية يرقد الوعد بأن الفائدة الاقتصادية ستعود على كل المخلصين لمبادئها. ينبع الجانب المعيارى المغرى في العمولة الليبرالية الجديدة من الرؤية التي تقدمها باعتبارها فرصة للصعود في التراتبية الكونية للسلطة والإنتاج. هذا النموذج للنظام العالمى ليس مجرد مجموعة من السياسات المتعلقة بالانتعاش الاقتصادى فقط، لكنه أيضًا إدعاء أخلاقى وله مستتبعات حقيقية على عدالة التوزيع. ويحمل النسق القيمى لهذا النموذج تأكيدًا ضمنيًا على أن الليبرالية الجديدة ستتشل ملايين البشر من الفقر، وبدلاً من الديناميكيات التي تمكن الفائز من الحصول على كل شىء، سيكون هناك وضع يجعل النجاح والفوز من نصيب كل الأطراف.

الحجة التي يقدمها منظور الليبرالية الجديدة، أن نسبة الفقر بين السكان في العالم تتناقص، ومن ثم فإن النمط القائم لتخفيف الفقر يتماشى مع وعد الليبرالية الجديدة. على أى حال، هذا الادعاء يثير الجدل حول ما هي أكثر القياسات الملائمة لقياس الفقر، وهو حقل ألغام لا نتمنى دخوله. ويكفى القول بأنه لا يوجد إجماع بين المحللين في هذا الصدد<sup>(1)</sup>. وانطلاقاً من الاعتراف بأنه لا يوجد تبنى واسع الانتشار لتعريف محدد للفقر بين علماء الاجتماع، اتفقت ماري دورفي وجيمس روزنوا (Mary Durfee and James

من كتاب:

James H. Mittelmarn (ed.) The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance.  
Princeton: Princeton University Press, 2000.

Rosenau (1996، 523) على صيغة «الواقع والمخاوف من أوضاع المعيشة تحت المستوى المعيارى»، بما فى ذلك عدم كفاية الدخول المتاحة، والمسكن، والملبس والتوظيف. تفيد هذه الصياغة بشكل خاص فى جمعها بين البعد الموضوعى والبعد الذاتى للفقير. و يترتب عليها - حتى دون الاشتباك مع الجوانب المنهجية- إمكانية استخدام مدى واسع من المؤشرات الأمبريقية لقياس المعدلات المتغيرة للفقير.

ولكن هناك براهين معاكسة لادعاء الليبرالية الجديدة، تجادل بأنه كلما ارتفعت مستويات العولة الأعلى عنى ذلك زيادة الفقر. فبينما زادت معدلات الدخول على مستوى العالم، زاد أيضًا مجمل عدد الفقراء (والذين يعرفون بأنهم أولئك الذين يحصلون على أقل من دولار فى اليوم) من 1.2 بليون عام 1987 إلى 1.31 عام 1993. حدث ذلك بتفاوتات كبيرة بين المناطق وداخل كل منطقة: انخفض معدل الفقر فى شرق آسيا (نمط يتغير الآن تحت تأثير اضطرابات السوق فى نهاية التسعينيات والذى بات محسوسًا تمامًا)، ولكنه ظل ثابتًا عند 39٪ فى أفريقيا ما تحت الصحراء، حيث هناك ارتفاع فى مجمل عدد الفقراء (البنك الدولى 1996: 7-9). كيف يكون ذلك؟ كيف يمكن أن تتعارض العولة التى تساعد على تخفيف الفقر فى بعض العالم مع تخفيف الفقر على مستوى العالم؟ يبدو الأمر متناقضًا مع تخفيف الفقر لأن هناك تحولًا فى معدلات حدوث الفقر، واستقطابًا متناميًا بين المناطق المختلفة وداخل كل منطقة، وإعادة تركيز للثروات. بكلمة أخرى، يمثل الفقر على مستوى العالم منحى حلزونياً تنحدر فيه الأوضاع الاقتصادية للأسفل فى بعض البلدان، بينما فى باقى الأماكن هناك إحساس بالانفصال بين تطور المستويات الاقتصادية على المستوى العام، واستمرار الحرمان الاقتصادى للعديد.

ومن ثم، تكون الأسئلة الرئيسية التى تشكل هذا الفصل هى: ما الروابط المتصاعدة بين العولة والفقير؟ وما مفتاح التحليل لفهم الفقر فى ضوء الهياكل العولمية المتغيرة؟

ومن هنا، فإن الغرض من هذا الفصل هو مواجهة ادعاءات الليبرالية الجديدة عن الفقر، وتقديم، حتى ولو بشكل أولى فحسب، رؤية نظرية بديلة. والنقطة المركزية هنا هى إنتاج الفقر، وليس المقاومة السياسية والثقافية للهياكل العولمية التى تدعمه، والتى هى



موضوع الجزء الثانى من هذا الكتاب. فرضيتنا المحورية هى أنه رغم أن الفقر ظاهرة عمرها من عمر الزمان، فإنه يمكن فهمها اليوم بشكل أفضل كنتاج للتفاعل بين العولمة، والتهميش والنوع الاجتماعى. كما نحاول تحديد الصلات متعددة الأوجه فى هذه العملية. وفى مركز هذه السلسلة من العلاقات، تأتى السبل المتنوعة التى تمسح العولمة الاقتصادية عبرها أعداداً كبيرة من الناس، بتخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وفصل الإصلاح الاقتصادى عن السياسات الاجتماعية. هذا النوع من التهميش يحمل بعداً نوعياً بقدر ما تمثل النساء غالبية من يتأثرون به.

مع إعادة الهيكلة الاقتصادية، تتحمل النساء معظم المسئوليات التى تتخلى عنها الدولة فى استجابتها للعولمة، بالإضافة إلى الاستمرار فى تحمل مسئولية ما يعرف تقليدياً بالعمل فى المنزل. وبصرف النظر عن المصادر الجديدة للدخل لبعض النساء، يتزايد عبء المهام التقليدية لأن عمليات العولمة، مثل دخول النساء فى قوى العمل الرسمية عبر إعادة تنظيم فضاء الإنتاج، لها تأثير مدمر وغير متساوٍ على طرق المعيشة. وعبر تعيين الطرق التى تتم عبرها التحولات فى الحياة اليومية من خلال عمليات العولمة الليبرالية الجديدة والتهميش فى الوقت نفسه، يثير هذا الفصل التساؤلات حول وعد الليبرالية الجديدة كما يوضح أيضاً حدودها.

على أى حال، إن لم نؤسس لما نقوله، سيكون للشروح الهيكلية لهذا الأسلوب حدودها هى الأخرى. ولذا سيكون من المفيد استكشاف التهميش النوعى عبر استخدام دراسات الحالة، التى توفر براهين جيدة على زيادة الفقر فى قلب العولمة الليبرالية الجديدة. وأحد الحجج النظرية المركزية هنا، هى أن ارتفاع عدد الناس الذين يعيشون فى ظل الفقر يعود إلى الفصل بين المجتمع والاقتصاد؛ أى انتزاع الاقتصاد من المجتمع.

ومن زاوية الديناميكيات التى نسعى لشرحها مستويات أعلى من العولمة ومزيد من التهميش - سواء داخل أو ما بين الوحدات الإقليمية. ولكى يمكننا استيعاب التهميش، علينا الجمع بين الإحساس البصرى بتعبير «الهامش» - الحافة الخارجية إذا ما كنا ننظر من المركز - وبين الاستخدام الاقتصادى لكلمة «الهامش»، أى النقطة التى تغطى فيها عوائد

النشاط تكاليفه بصعوبة. هناك أمر له أهمية خاصة لحجتنا، ألا وهو تقسيم العمل وفقاً للنوع الاجتماعي: نظام تصنيف اجتماعي محوري يضع النساء في المواقع الأدنى. فعلاقات النوع الاجتماعي هي من حيث الأساس علاقات قوى.

تتكون إيديولوجية النوع الاجتماعي من اعتقادات راسخة تنظم علاقات القوى بين النساء والرجال. وكما هو الحال مع جميع الإيديولوجيات وهيكل الهيمنة السيادية، يحتفظ بها بشكل غير واع من خلال الافتراضات البديهية. بعض هذه الافتراضات البديهية في حالة إيديولوجية النوع الاجتماعي، أن العمل المنزلي هو المجال الطبيعي للنساء، وأن النساء لسن فاعلات اجتماعيات منتجات. هنا مقترح من الممكن تطويره، ألا وهو أن إيديولوجية النوع الاجتماعي لا تشكل السلطة فقط في العلاقات الاجتماعية، لكنها أيضاً تتمفصل -تشتبك بطرق محددة- مع إيديولوجية العولمة. فإيديولوجية العولمة تضيء شرعية لتحويل الوظائف من الدولة إلى النساء في ميدان الخدمات الاجتماعية، والأمر نفسه بالنسبة للأسواق المفتوحة الطفيلية، وتحرير التجارة، وتقليص تدخلات الدولة في الاقتصاد. وفي الاقتصادات التي تحد -بشكل هيكل- من المشاركة الاقتصادية للنساء في أنشطة الإعاشة، فإن تراجع دور الدولة -والذي أحياناً ما يطرح على المستوى النظري باعتباره مأسسة السلطة الأبوية (البطريارية)- يعمل في الواقع ضد زيادة هذه المشاركة. وحتى في الاقتصادات التي زادت فيها مشاركة النساء الاقتصادية، تحت الضغوط الناجمة عن تحرير التجارة والصناعة، فكثيراً ما تفضى شروط تلك المشاركة إلى تشديد الاستغلال. ومن ثم، رغم أنه قد لا يوجد طابع ذكوري واضح في إيديولوجية العولمة، فإن تمفصلها مع إيديولوجية النوع الاجتماعي تحديداً يديم تهميش النساء. إن تقسيم العمل وفقاً للنوع الاجتماعي هو بالفعل أحد العوامل التي تجعل العولمة ممكنة.

دراسات الحالة التي سنعرض لها سوف توضح سمات هذا التتمفصل المشار إليه أعلاه في سياقين مختلفين، قطاع الزراعة غير الرسمي، ومناطق التصدير الصناعية. يقدم هذا الفصل تحليلاً للبلدان -عبر مناطق مختلفة- التي يمثل فيها هذان القطاعان مكوناً مهماً من الاقتصاد الوطني. سنستكشف عبر دراستي الحالة ما ينجم عن تعميق اقتصاد سوق من تبعات توليد

الفقر بين النساء. وسوف نركز على النساء في قطاع الزراعة غير الرسمي في موزمبيق، والتي عادة ما يشار إليها باعتبارها أكثر دول العالم فقراً (البنك الدولي 1990 ب إلى 1997 ب)<sup>(2)</sup> حيث يوفر عمل النساء في الحقول جزءاً كبيراً من تغذية الأسرة (مارشال 1990، 33). وبالنسبة لمناطق التصدير الصناعية، تعتمد رؤيتنا المقاهيمية على حالة الفلبين، حيث كان التصنيع المتوجه للتصدير والذي يقوم على عمل الإناث بدرجة كبيرة (بمعنى أن عمالة النساء المتدنية الأجور تمثل المكون الرئيسي له) هو المحرك للنمو الاقتصادي في التسعينيات. وبصرف النظر عن أوجه عدم التشابه المتعددة، كانت كلتا الدولتين - كل في منطقتها الجغرافية - متخلفتين اقتصادياً، حتى حدثت في التسعينيات قفزة نمو مفاجئة في كل منهما (الفصل الخامس). ورغم أن الأمر لا يمثل أهمية مركزية لنقاشنا، فإن كلتا الدولتين كانتا من المستعمرات السابقة وتحملان بصمات التراث الايبيري<sup>(3)</sup> والكاثوليكي. المهم أن كلتا الدولتين تمان بتطبيق برامج التكيف الهيكلي. هذه البرامج ذات الطابع العولمي تهدف إلى تخفيف الفقر، لكنها من منظور النوع الاجتماعي ليست محايدة، سواء على المستوى المفاهيمي أو على مستوى التأثير.

في كلتا الحالتين، التكيف الهيكلي ليس سوى أحد أبعاد سياسات الليبرالية الجديدة الهادفة إلى نحو الطابع الوطني للاقتصادات وكذلك إلى توسيع وتعميق السوق. البراهين تتحدى وعد الليبرالية الجديدة، ليس هذا فقط، بل يمكن أيضاً اللجوء إلى رؤية «بولاني» النظرية النافذة فيما يتعلق باقتصادات السوق، لأنها يمكن أن تساعد في شرح هذا التمهصل. كان تركيز بولاني على نمو الأسواق في القرن التاسع عشر في إنجلترا (كما على مجتمعات ما قبل السوق)، لكن قد يكون من الممكن مد فكرته حول "التحول العظيم" لفهم ديناميات عوالة الفقر في نهاية الألفية. وكما جادل أرسطو فإن الإنتاج، قبل صعود مجتمعات السوق، كان من أجل الاستعمال وليس من أجل الربح، وهو ما سماه الإغريق «المنزلي». وقد تعامل الرجال والنساء عبر الارتباط بالأسرة مع كل من الأسواق والنقود باعتبارها «بجرد إكسسوارات للمنزل المكتفى بذاته» (Polanyi بولاني 1968، 16-17). وبعبارة أخرى، فإن مفهوم بولاني عن انغراس النظام الاقتصادي في المجتمع، ومن ثم فصله عن المجتمع فيما

بعد، كان بمثابة إرهابات لبعض أشكال التحليل القائم على النوع الاجتماعي، بل إنه حتى يقدم منهجًا للتساؤل لفحص السبل التي خلخلت العولمة من خلالها الترتيبات الاقتصادية الاجتماعية القائمة وأعدت توجيهاها. ولتطوير هذا التصور النظرى، سوف نقدم أولاً نقدًا للإطار الذى تطرحه الليبرالية الجديدة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ثم نطرح رؤيتنا من خلال مدخل بديل.

### **الفقر: إعادة صياغة التصور النظرى**

#### **منظور الليبرالية الجديدة**

توفر الليبرالية الجديدة منطقتًا للتدابير الدافعة للعولمة مثل سياسات التكيف الهيكلى. من ذلك المنظور، فإن الالتزام بتخفيف الفقر لا يمكن أن يتم إلا عبر الاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى. ومن هنا فإن عولمة الليبرالية الجديدة تقدم باعتبارها الترياق لمشكلة الفقر، بدلاً من رؤيتها باعتبارها متورطة أيضًا فى توليد الفقر. علاوة على ذلك تعزز إيديولوجية الليبرالية الجديدة توسيع الأسواق باعتباره أمرًا طبيعيًا وحتميًا، بينما تتعامل مع الترتيبات الاجتماعية القائمة - التى مازالت الاقتصادات منغرسه فيها جزئيًا - باعتبارها قيودًا ينبغى تحريرها منها. ربما كان بولانى سيتعامل مع هذا الرأى باعتباره لا-تاريخى، كما توحى الفقرة التالية:

«يكشف تاريخ الاقتصاد أن ظهور الأسواق الوطنية لم يكن بأى شكل نتيجة التحرر التلقائى التدريجى للمجال الاقتصادى من التحكم الحكومى؛ على العكس كانت الأسواق نتيجة التدخلات الحكومية الواعية بل والعنيفة فى كثير من الأحيان، والتى فرضت تنظيم السوق على المجتمع لغايات غير اقتصادية. ومع التمحيص الدقيق نجد أن سوق القرن التاسع عشر التى كانت تنظم نفسها بنفسها قد تحولت وأصبحت مختلفة جذريًا حتى عن سلفها المباشر، من حيث إن تنظيمها يقوم على المصلحة الاقتصادية الذاتية» (بولانى 1857،

إن فكرة السوق التي تنظم نفسها تطبق على العمل بشكل خاطئ عندما يفترض أن العمل سلعة متوافرة بكثرة ومتنوعة تستجيب من حيث الأساس لمؤشرات السوق. حينها، يتم شرح الفقر باعتباره نتيجة تزايد العمالة غير المستخدمة بالشكل الأمثل، والتي يمكن حلها في زيادة التوظيف عبر النمو الاقتصادي الكلي، ويطلب من الفقراء شحذ قواهم حيث إن لهم مصلحة في الاقتصاد الكوني. ورغم ذلك، فإن التآكل الفعلي للكثير من الوظائف المضمونة في سياق التكيف الهيكلي يبرز مطلبًا جديدًا متناقضًا، فالعمالة ينبغي أن تكون الآن «متنوعة» و«متكيفة». وهكذا يتم، في سياق العولة، إسقاط سرعة ومرونة رأس المال على العمالة: العمالة ينبغي أيضًا أن تكون مرنة ومتحركة. والنتيجة؛ فائزين جدد وخاسرين جدد، وبعض قطاعات قوة العمل التي تتكيف بسرعة باتجاه الفقر.

### الفقر والعلاقات الاجتماعية للإنتاج

من الأخطار الشائعة التعامل مع الفقر باعتباره فئة ثابتة وغير ديناميكية يكثر حدوثها في مناطق محددة أو بين طبقات اجتماعية معينة. ورغم أنه من الصحيح أن هناك عمليات متنوعة تؤدي إلى غرس الفقر في مناطق وبلدان ومجتمعات محددة؛ ينبغي إدراك أن ذلك جزء من مشكلة توليد الفقر الكونية. في التحليلات الاجتماعية الأكثر علمية، يوجد الفقراء في وسط وحدات مجتمعية محددة وثابتة عبر رسم خطوط الفقر. تلك الخطوط -رغم فائدتها بشكل أولي- تمثل الفقر بوضوح زائف، مخفية العلاقات التي تولده. والأسس التي ترسم عليها تلك الخطوط تعكس تحكم أطر فكرية بعينها. فالنموذج السائد في تحليل الفقر، والذي يتضمن أولاً مدرسة الحدائة والاقتصادات الكلاسيكية الجديدة والتي تمدها الآن الليبرالية الجديدة، تميل إلى شرح الفقر على أساس مستويات الاستهلاك. ويتم التأكيد بشكل أحادي على نقص الاستهلاك، وليس زيادة الاستهلاك. التركيز على مجال الاستهلاك يقود إلى سياسات تهدف أساسًا إلى رفع مستويات الاستهلاك. نموذجيًا، مثل هذه السياسات هي أدوات يقصد بها تحقيق دمج أكبر للأسواق، والتي قد تزيد في الواقع من التهميش، وتفاقم عدم المساواة، وتزيد من حدة الصراع السياسي.

ويعتبر تحليل البنك الدولي نموذجًا لهذه الطريقة في مقارنة الفقر. يعرف البنك الدولي الفقر باعتباره عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة، حيث يقاس الفقر وفقًا للإنفاق الضروري لشراء الغذاء والضروريات الأساسية؛ وبشكل أكثر تحديدًا على مستوى للبلدان، يقاس بتكلفة المشاركة في الحياة اليومية. كيف يحصل الفقراء على دخلهم وكيف ينفقونه هو موضوع تقرير البنك الدولي المعنون تقرير التنمية الدولية: الفقر (البنك الدولي 1990 ب، 6). أيضًا يركز تقرير المتابعة حول الفقر (البنك الدولي 1996، 2) على الدخل والاستهلاك. في كلتا الوثيقتين، استخدام الإنفاق كنقطة الانطلاق في قياس الفقر هو خيارًا لمصالح البنك نفسه في دمج السوق العالمية، وتوليد طلب «فعّال» على المنتجات في أسواق السلع الكونية.

في سياق المناخ الثقافي ما بعد الحرب الباردة، التفكير في استخدام مداخل أخرى تقوم على علاقات الإنتاج، قد يستدعي الاتهامات السهلة بالتبسيط الاقتصادي المخل. على أي حال، فإننا نتمسك بأن التعامل السائد مع الفقر من قلب مجال التحليل الاستهلاكي يثبت الفقر كمقياس إحصائي أو تصنيفي، ومن ثم يتم إهمال العلاقات الاجتماعية التي تبقى على استمرار الفقر، وتوسيع نطاقه في بعض الأحيان. ومن الواجب إعادة تصنيف الفقر باعتباره نتيجة التفاعل بين العولمة والتهميش في عملية الإنتاج والعلاقات الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.

أن تُهمش في سياق العولمة، هو أن يتم الدفع بك إلى حواف الاقتصاد التي يصبح بعدها عائد العمل أقل من الجهد المبذول فيه. والفقر عندها هو الخبرة والإدراك الناجمان عن التهميش الذي يتم تثبيته تحت وطأة الضغوط الهيكلية. عندما يعيش الناس في الفقر، فإن عملهم يجلب عليهم باستمرار تكلفة أعلى من عائده. والعمل هنا يعنى كل أشكال العمل، سواء بأجر أو دون، والتكلفة تعنى أى نوع من التكلفة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والقدرة على البقاء على قيد الحياة. كل من العاملين في القطاع الرسمي أو غير الرسمي وكذا العاطلون عن العمل، قد يعيشون في درجات متنوعة من الفقر.

هذا التصور المفاهيمي للفقير ينطلق من الكتابات السائدة حول الموضوع بطريقتين. أولاً، يركز على الإنتاج ليصور الفقر باعتباره ينبع من داخل علاقات العمل مهما كانت مُقيدة، ولا يحدث ببساطة بشكل متوازٍ مع البطالة أو البطالة الجزئية. ثانياً، يربط الفقر بعملية التهميش، بدلاً من قصره على فئة من الناس. هذا المفهوم يأخذ الخطوة المبدئية لتفكيك العلاقة بين الفقر وفئات جغرافية أو ثقافية ثابتة، وإدراكه من منظور العلاقات. نقطة الانطلاق هذه ضرورية لكي يمكن وضع الفقر في الإطار نفسه الذي استخدم لفهم العولمة، ولغة تغير العلاقات وفقاً للزمان والمكان. الفقر أيضاً عابر للأمم؛ تمر هوامشه عبر دول ومناطق العالم.

في هذا السياق، يمكن شرح ضعف الفقراء، جزئياً، كنتيجة لفصل الأسواق عن المجتمع. فهم يستبعدون من العملية التي تقرر ما سوف يتم إنتاجه. إن صرامة هياكل السلطة في علاقات العمل أمر مهم لأنها هي التي تحافظ على استمرار التهميش. وبالعودة إلى التصور المفاهيمي للتهميش الذي ناقشناه في البداية، قد يمكن تعريف الفقراء بأنهم من يكون عائد عملهم أقل من الجهد المبذول. ما يميز علاقات الفقر عن غيرها من أنواع العلاقات الفوقية للإنتاج هو تحديداً الدرجة العالية من الكوابح الاجتماعية ضد محاولة الإفلات من تلك الهياكل. الموارد الفردية بالنسبة للفقراء لا تكفى للتغلب على القوى الاجتماعية التي تحافظ على استمرارية علاقاتهم الهامشية بالإنتاج.

إيديولوجيات النوع الاجتماعي تتخلل علاقات الإنتاج. فالنساء عامة، فرصهن أقل في الوصول إلى أدوات الإنتاج والتحكم فيها مقارنة بالرجال. إن تدنى تقييم عمل النساء المنتج اجتماعياً يجعلهن يعملن لفترات أطول وبجهد أكبر. وتهميش النساء ينبع من القوى الاجتماعية التي تنظم الإنتاج وتجزئه. كما أن أنماط الأسواق المفترض أنها تنظم نفسها بنفسها تؤدي إلى زيادة حدة إفقار النساء اقتصادياً. وكما توضح دراسة الحالة التالية يولد الترابط الوثيق بين إيديولوجية النوع الاجتماعي وإيديولوجية العولمة الفقر ويحافظ على استمراره.

## الفقر فى موزمبيق

رغم أن موزمبيق هى تجسيد لفكرة "الانفصال اللإرادى" عن نظام التصنيع العالمى، لكنها بعيدة كل البعد عن الانفصال عن النظام المالى العولمى. وصل دين موزمبيق إلى 5.4 بليون دولار عام 1994، وهى أربعة ونصف أضعاف إجمالى الدخل القومى. (البنك الدولى 1996، 220)، ويعود قسم كبير من المعونة المقدمة لها مرة أخرى إلى الجهات المانحة من خلال مدفوعات الدين (الفصل الخامس).

ويوضح حدثان من تاريخ موزمبيق الحديث الشروط التى تكرر الفقر هناك. فى مارس 1993، تم بيع 12000 طن من المواد الغذائية كغذاء للحيوانات بسبب تعفنها فى مخازن ميناء مابوتو. والأسباب التى قدمها وزير التجارة دانييل جابرييل لهذا الحدث كانت "تشيع السوق" فى جنوب موزمبيق، وعدم قدرة الشركات على بيع مخزون الذرة الموجود (ملف موزمبيق 1993 أ، 21). المساعدة الغذائية كانت جزءاً من منحة خصصت 200.000 طن من الذرة المجانية، و100.000 طن للبيع. وبينما كان من السهل توزيع الـ 200.000 طن المجانية، فقد تم ترك الكمية الباقية لتتعفن. ما سمى بتشيع السوق كان فى الواقع متناقضاً بوضوح مع المجاعة الموجودة بسبب الجفاف والقحط والحرب الأهلية المستمرة بين جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة (فرليمو) ومجموعات الكونترا المعروفة باسم حركة المقاومة الموزمبيقية الوطنية (رنامو). وتشهد سرقات المعونة الغذائية الأخرى فى الشهور التالية على هذه المشكلة. (ملف موزمبيق 1993 أ، 21).

الحدث الآخر فى أكتوبر 1995، هزت مظاهرات الجوع العاصمة «مابوتو». فقد قطع المئات من البشر الطرق، وقذفوا وسائل النقل بالحجارة، واجتاحت ثورتهم الأسواق فى رد فعل على ارتفاع أسعار الطعام. ففى زيادة مفاجئة لجعل الأسعار المحلية متماشية مع الأسعار العالمية، قفز سعر جوال الأرز (خمسين كيلوجراماً) من 15 إلى 50 دولاراً («علامات فى موزمبيق بعد عام» 1995، 11). وقتها، كانت القوة الشرائية للفرد تصل بالكاد إلى 90 دولار، ومن ثم فإن قفزة مثل هذه فى الأسعار كان معناها مجاعة هائلة. ويوضح كل من هذين الحدثين بجلاء التأثير الضار للفصل بين أعمال السوق، وظروف المعاناة الفعلية؛ فهى تؤثر على انتزاع السوق من السيطرة الاجتماعية.



من الحقائق المعروفة، أن المزارعات الريفيات هن من بين أفقر الناس في إفريقيا، وهى حقيقة معروفة جيداً. حالياً يتجذر هذا الفقر باعتباره علاقة هيكلية من خلال قوى العولمة. وتعتبر نسبة النساء في قوة العمل في موزمبيق الأعلى في إفريقيا حيث وصلت إلى 49٪ عام 1990 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 199، 169). وبسبب هجرة الذكور إلى المدن والدول المجاورة، تعول النساء 60٪ من الأسر في موزمبيق، وهو رقم أعلى من المتوسط (43٪) في باقى بلدان ما تحت الصحراء الإفريقية. (جيمس 1995، 6-7). ورغم ذلك، فإن وصول النساء إلى تملك الأرض والائتمان محدود، والقسم الغالب من عملهن لا يمكن أن يتحول عن إنتاج الغذاء. فلنتقل الآن إلى كيف يعمل التكيف الهيكلي بخصوص هذه العلاقات الاجتماعية.

### آليات التسعير واستمرار عدم تأمين الغذاء

أكثر المشاكل الاجتماعية الملحة في موزمبيق هى الجوع. ليس هناك قيود على الوصول إلى الأراضي الزراعية لإنتاج الغذاء فقط، ولكن طرق الإعداد لحث الأرض تعطى إنتاجية محدودة، وهو ما يخلق احتياجاً لسوق تحصل على الغذاء من مصادر أخرى. بالتعبيرات الاقتصادية الحديثة، يعتمد وجود سوق الغذاء على توفر دخل مالى لخلق طلب فعال. الدخل النقدي يمكن تخليقه من خلال بيع المحاصيل النقدية أو من العمل خارج المزارع. والعمل خارج المزارع يقلل من إنتاج الغذاء، ومن إمكانية توفير فائض يمكن بيعه في السوق.

لقد زاد الضغط على الأراضي الريفية بسبب وجهى التكيف الهيكلي: ترويج المحاصيل النقدية والتصديرية مثل الكاجو والقطن، والنزوح لخصخصة حيازة الأرض. يكمن جذر المشكلة في الاقتصاد السياسى الكولونيالى، لأن البلد المستعمر، البرتغال، خصصت مناطق للزراعة التجارية حصرياً، وقدمت حوافز لزراعة المحاصيل النقدية. ورغم أن معظم هذه المناطق أصبحت تحت سيطرة الدولة بعد استقلال موزمبيق عام 1975، فقد تمت خصخصة الكثير منها (الفصل الخامس). والأراضي التى كان من المقرر إعادة توزيعها تم بيعها وغالباً للمنتجين الكبار، وحديثاً جداً بدأ التفاوض على مشاريع لبيع الأراضي في المحافظات

الجنوبية إلى مجموعات من السكان البيض في جنوب إفريقيا (وحدة الاستخبارات الاقتصادية 1996، 10). وفي الأراضي المروية فقدت مجموعات الفلاحين الفقيرة، خاصة تلك التي تعولها النساء، حيازتها للأرض أو أعادوا تأجيرها (O'Langhlin أو لانغلين 1995، 105) وبسبب الأجور المنخفضة، وارتفاع أسعار الغذاء، تعتمد الأسر، حتى المدينة منها، على الزراعة المنزلية التي تتولاها الزوجات كمصدر للبقاء. وفي كثير من المناطق المدنية تعمل النساء في المزارع الصغيرة (المشامبا) الملاصقة للعاصمة مابوتو. هذا النوع من العمل يعتبر إجبارياً بالنسبة للنساء. وفي الواقع تكشف مقابلات مارشال مع العمال الذكور في مابوتو أن الزوجات اللاتي يقمن بالزراعة لا يعتبرن عاملات، بل إنهن لا يفعلن شيئاً (1990، 33). وبتزايد الضغط على الأراضي المحيطة بالمناطق المدنية بشكل واضح بسبب أسعار الغذاء المرتفعة، وكذا الحوافز لزراعة المحاصيل النقدية. ويقدر أن 30٪ فقط من الأسر يمكنها الوصول إلى قطعة أرض زراعية في مابوتو (O'Langhlin لونغان 1995، 105).

وفيما يتعلق بمسألة ارتفاع إنتاج الغذاء، تشير «ديان إلسون» إلى وجود خيارين متناقضين للتعامل مع مسألة الفقر: «أحدهما، هو تخفيض القوة الشرائية للنقود بتوسيع مظلة الخدمات الاجتماعية؛ والثاني السعى لزيادة القوة الشرائية للنقود عبر وضع محددات مالية لعمل كل الخدمات العامة، وعبر إعادة تنظيم أسواق العمل» (Elson إلسون 1994، 517). من الواضح أن الخيار الثاني هو الذي تم اتباعه في ظل برنامج الإصلاح الليبرالي الجديد في موزمبيق. في عام 1988، وتحت البرنامج الاقتصادي وإعادة التأهيل (PRE-2) برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم رفع الدعم عن أسعار الغذاء، وهو ما مثل ضربة قاصمة لمجال اجتماعي لسكان الحضر. منطلق رفع أسعار الغذاء من أجل استنهاض الإنتاج الزراعي كان محل خلاف، حيث إن القسم الأكبر من المزارع كان من أجل إنتاج الغذاء. ولأن أسواق الغذاء لا تلعب دوراً كبيراً في توفير الأمن الغذائي في الأسر الريفية، فقد أدت القفزة في الأسعار إلى مزيد من الصعوبات في كل من الريف والحضر على السواء. (Tschirely and Weber تشيرلي ووبر 1994، 159-73)

## النوع الاجتماعي والأمن الغذائي

كما هو الحال في كثير من أنحاء العالم، لا تصل النساء في موزمبيق إلى الأرض إلا عبر أزواجهن أو أقاربهن الذكور. والمحاصيل الغذائية في المعتاد مسؤولة النساء؛ فإيديولوجية النوع الاجتماعي تقف ضد قيام الرجال بزراعة المحاصيل الغذائية، حيث يهتم الرجال بشدة بزراعة المحاصيل النقدية. وفي الوقت الراهن، استولى الرجال على الأراضي التي تستخدمها النساء لزراعة الغذاء لكي يقوموا بزراعة المحاصيل النقدية. هذا الوضع يزيد من الضغوط على عمل النساء في الأراضي الهامشية لزراعة الغذاء. وكثيراً ما تعنى خصخصة الأرض إغلاق الباب أمام النساء اللاتي يعلن أسرهن؛ والنزوح إلى المتاجرة بالأرض بطرد النساء الريفيات بالقوة من أرضهن. ولا تستدعى مؤشرات الأسعار في سوق الغذاء الاستجابة المفترضة من جانب السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث إنها لا تصل إلى زراعة الغذاء التي تتولاها النساء. ومن ثم فإن الضغط المزدوج لخصخصة الأرض، ورفع أسعار المحاصيل النقدية يعمل ضد مصالح النساء المزارعات. وبقدر ما تنتزع الموارد لإنتاج الغذاء من النساء بينما تستمر الحاجة إلى التغذية، يمكن للمرء أن يتوقع استمرار عدم استقرار الأمن الغذائي

## الفقر وتخفيض إنفاق الدولة

لا يقل الوقت الذي تنفقه النساء داخل الأسرة على تربية الأطفال، وتحضير الطعام ورعاية المسنين. وحتى مطالب النساء الغذائية تأتي بعد باقى أفراد العائلة وفقاً للتراتبية الأسرية. وفي الأوضاع الاجتماعية الراهنة في موزمبيق لا يوجد مجال لتعويض النساء عن العبء الكبير الذي يؤثر على صحتهن بسبب مزيج العمل المتزايد وقلة الطعام. وبدلاً من ذلك، أدت خصخصة الرعاية الصحية تحت مظلة البرنامج الاقتصادي وإعادة التأهيل (2- PRE) إلى ارتفاع أسعار الخدمات الطبية، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض التردد على العيادات والمستشفيات المحلية بنسبة 50-80٪، وخاصة من جانب النساء (Marshall 1990، 36). لقد فاقم التكيف الهيكلي هذا المنحني الهابط بوتيرة متسارعة لعدم كفاية التغذية، وغياب الرعاية الصحية للنساء

هناك احتياج ملح لإنعاش البنية التحتية في الريف بعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت سبعة عشر عاماً، لكن التكيف الهيكلي أدى إلى تقليص إنفاق حكومات المقاطعات. تخفيض الإنفاق على وسائل النقل في الريف كان له مستتبعات خطيرة على النساء، اللاتي تتضمن مهامهن جمع الوقود والمياه. ووفقاً لوزارة الزراعة، تنفق النساء في المتوسط 4-5 ساعات يومياً على المواصلات فقط (Berman برمان 1996، 9). ولكن ما تم تقييده ليس الإنفاق على كل وسائل النقل. لأن موقع موزمبيق يمثل أهمية استراتيجية لجيرانها الذين ليس لهم منفذ على البحر، فقد ركزت جهود التنمية حديثاً على إعادة بناء السكك الحديدية الإقليمية، ولكن ليس على بناء فروع جديدة تربط المناطق الطرفية بالمدن والموانئ الكبرى. ولكي يمكن تحسين ظروف الجنود المسرحين، من الضروري خلق فرص توظيف جديدة من خلال إعادة بناء الريف، بما في ذلك المواصلات. وهكذا فإن زيادة الإنفاق على البنية التحتية الإقليمية لتيسير التجارة، كان معناه، تخفيض الإنفاق على وسائل النقل الداخلية، التي تحتاج إليها النساء. لكن أولويات التكيف الهيكلي تعمل بنشاط ضد مثل هذه المجالات الاجتماعية.

ويتضح تأثير التخفيضات في مجال الاحتياجات الاجتماعية بشكل خاص في مجال التعليم. حالياً يوجد نقص في المدرسين، ودون شك سوف يتدهور الوضع إلى الأسوأ؛ فقد تم إنهاء برنامج لتدريب المدرسين في أماكن العمل منذ أواخر الثمانينيات (Marshall مارشال 1990، 36). يكرس تخفيض الإنفاق على التعليم وضع النساء الاقتصادي المهمش. يحدث ذلك بطريقتين: تضطر النساء إلى بذل وقت أطول في رعاية الأطفال، كما تقل فرص حصولهن أنفسهن على التعليم كوسيلة لفتح فرص إنتاجية جديدة لهن.

الحجة هنا هي أن الهياكل العالمية - وبشكل خاص، الخصخصة والتحرير والتراجع عن الإشراف الحكومي على الجوانب التنظيمية - لها بعدها النوعي من زاوية المفاهيم ومن زاوية التأثير. من زاوية المفاهيم، يفترضون أن النساء قادرات على تحمل الطلب المتزايد على عملهن، متطلبات الأسرة في توفير الغذاء وتربية الأطفال وتعليمهم، والعناية بالمسنين. أما بعدها النوعي من زاوية التأثير فهو بقدر ما تقلص الأسواق المنظمة لنفسها وخصخصة الأرض من قدرة النساء على الوصول للموارد الإنتاجية. وفي بلد فقير مثل موزمبيق، تدفع مثل تلك الميول بغالبية النساء إلى علاقات الفقر داخل مجتمع شديد التراتبية.

بمعنى ما، إذا ما تناولنا الأمر من منظور «بولانى»، تعيش النساء خبرة السوق بطرق تطيح بمطالبهن فى الرفاه من توفر الصحة والأرض والتعليم. لقد تم تهميش الفلاحات، ودُفِعن إلى العمل فى ظل ظروف تجعل العائد من العمل يغطى بالكاد، أو يفشل فى تغطية تكلفة رفاهن. وفقاً لإيديولوجية الواجبات المنزلية للنساء، فإن أنشطة توفير الغذاء ورعاية الأسرة، هى أنشطة تكافأ بإحساسهن بالحب والامتنان من أفراد الأسرة. على أى حال، لا يمكن لأى مقدار من الحب أو الامتنان أن يحل محل الغذاء الكافى أو الدواء ويمكنهن من التعامل مع الجوع أو المرض.. وهى مسألة تنطبق على كل المناطق.

### الفقر فى الفلبين

اتبعت الفلبين -لفترة طويلة - روستات الاقتصاد العولمى؛ فهى الدولة التى طبقت عشرين من برامج التكيف. تنفق الفلبين 40% من ميزانيتها السنوية على مدفوعات تسديد الديون الأجنبية، التى وصلت إلى 9 بلايين دولار عام 1994 (البنك الدولى 1996، 220). أثناء منتصف التسعينيات، كان معدل النمو الاقتصادى السنوى حوالى 5%، وهو رقم يجعل المرء يتصور أن الفلبين تمر بفترة ازدهار. لكن التجربة الفعلية توضح أن نسبة كبيرة من السكان يعانون من استمرارية الفقر. وفى مسح على المستوى الوطنى عام 1994، أفاد 9% فقط من المستجيبين بأنهم يشعرون أنهم «ليسوا فقراء»، وهى نسبة أقل مقارنة بنسبة 19% كان لديهم الشعور نفسه عام 1992. (محنة الرصد الاجتماعى 1994). ما يفسر هذا التناقض بين المكتسبات على مستوى الاقتصاد الكلى، وتعمق الفقر، هو الانفاق الضئيل على السياسة الاجتماعية، والنمو القائم من حيث الأساس على مناطق/قطاعات معزولة. ومن زاوية نسبة المخصصات الاجتماعية (الإنفاق العام على الصحة والتعليم كجزء من إجمالى إنفاق الحكومة المركزية)، تأتى الفلبين فى مرتبة أقل (حيث النسبة 20%) من دول مثل: موريشيوس حوالى 60%، وزيمبابوى 40%، وباكستان أكثر من 50%، وترينداد وتوباغو 33% (صندوق الأمم المتحدة الإنمائى 1996، 71). علاوة على ذلك، تبنت النظم الفلبينية المتعاقبة فكرة أن النمو الموجه من المؤسسات الدولية العالمية سوف يصل إلى الفقراء،

ووجهت دعمها لقطاعات معينة مثل الإلكترونيات والملابس والمالية، مع روابط محلية محدودة تقع غالباً في مناطق التصدير المعزولة والبعيدة جغرافياً.

تأسست أول تلك المناطق في «الفلبين» في بدايات السبعينيات في مقاطعة «باتان». وقد تضمنت الحوافز التي قدمتها دولة الفلبين للشركات الأجنبية، ملكية 100٪ يدعمها الحق في الاقتراض داخل البلد وضمان الحكومة للقروض الأجنبية، وعدم فرض أى ضرائب على الاستيراد أو التصدير، وعدم وضع شروط بخصوص الحد الأدنى للاستثمار. وقد جذبت تلك المناطق المستثمرين من البلدان التي توجد فيها قيود على التصدير للولايات المتحدة الأمريكية، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان. وبوضع نفسها في الفلبين استطاعت تلك الشركات الأجنبية أن تؤمن وصولها للأسواق الأمريكية من خلال الحصة المخصصة للصادرات الفلبينية. وتمثل الصناعات الخفيفة والإلكترونيات والملابس، والتصنيع الثقيل القسم الأكبر من أنشطة تلك الشركات، حيث منتجات الإلكترونيات في تصاعد والملابس في تراجع. ويوجد في منطقة باتان أكثر المشروعات التي يحدد توجهها التصدير وتعتمد على السوق العالمية. وهى تمثل المناطق المعزولة الكلاسيكية، التي يتزعمها منطقتا الاقتصاد الليبرالي الجديد - الذى يحافظ على استمرارها - بعيداً عن السياق المحيط بها.

### **النساء الفلبينيات بين قيادة النمو الاقتصادى ومعاونة الفقر**

النساء العاملات هن وقود تجربة الفلبين في النمو الاقتصادى؛ فهن يمثلن 85-90٪ من قوة العمل الموظفة في مناطق التصدير. كما يمثلن أكثر من 50٪ من تحويلات العاملين بعقود في الخارج التي تدعم الاقتصاد الوطنى بشكل كبير. وعادة ما تأتى قوة العمل في مناطق التصدير من المناطق الريفية المجاورة، حيث غالبية العمال من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 17-29 عامًا. وفي حالة منطقة باتان، هناك بطالة مرتفعة في المناطق المجاورة لها. ومن ثم فإن إعالة الأسر سبب مهم للعمل في تلك المنطقة (Rosa روزا 1994، 77).

وقد يتصور المرء أن مناطق التصدير، على سبيل المثال حول العاصمة «مانيلا»، تساعد على القضاء على الفقر لأنها توفر وظائف، إلا أن الأجور في تلك المناطق أقل من المناطق الصناعية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يقسم التمييز على أساس النوع الاجتماعى قوة

العمل؛ فمثلاً تتلقى 40٪ من النساء اللاتي يعملن في مناطق التصدير أجورًا تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور، مقارنة بنسبة 17٪ من الرجال. وعلى حد تعبير أحد المديرين في منطقة باتان يتم تعيين النساء لأنهن «يتحملن الفقر جيدًا» (Eviota إيفيوتا 1992، 121). إذا كان معيار تعيينهن هو الفقر «وتدنى المهارة»، فما ينتج عن ذلك هو الضغط على النساء للبقاء فقراء ومحدودات المهارة. وتفيد التقارير بأن ظروف المعيشة صعبة في تلك المناطق، وأسعار الطعام أعلى منها في المناطق القريية، وأن المساكن التي تعيش فيها أولئك النساء كثيرًا ما تكون شديدة الازدحام ومرتفعة التكلفة. وعلاوة على ذلك، تهدد ظروف العمل غير الآمنة مستقبل أولئك النساء، في صناعة الإلكترونيات الدقيقة على سبيل المثال تشييع المعاناة من عدم وضوح الرؤية بين العاملات. تلك الضغوط، متضافرة مع حقيقة أنهن كثيرًا ما يكون عليهن تحويل جزء من أجورهن إلى أسرهن، تعنى أن النساء برغم أنهن يعملن بأجر، لكنهن يعشن في فقر مستمر.

تستحق علاقات النوع الاجتماعى اهتمامًا جديدًا، لأنها أداة كبرى يستخدمها المديرون والمشرفون في إخضاع العمل للسلطة. ففي المصانع تتم إعادة إنتاج نظام الانضباط الأبوى، حيث المدير هو رمز الأب للعاملات الشابات، حيث يمارس تحكمًا صارمًا في وقت العاملات يصل إلى قواعد لاستخدام دورة المياه. وفي بعض الحالات، يطل خطر الجنس القسرى عبر هذا النمط من الانضباط. فعادة ما يحتاج تأمين الوظيفة إلى مقايضات تتضمن خدمات جنسية (Eviota إيفيوتا 1992، 123). أيضًا، تعمل أنشطة الترفيه التي تنظمها الشركات على تكريس التصورات الجنسية النمطية (ترويج منتجات التجميل، ومسابقات الجمال التي ترعاها الشركة). مثل هذه المسابقات شائعة بشكل خاص في صناعة الإلكترونيات الدقيقة، حيث هناك جهد واضح لترويج تصور عن أن تجميع شبه الموصلات هو «عمل النساء» (Eviota إيفيوتا 1992، 120). ما يحدد سياسات التعيين هو إيديولوجية النوع الاجتماعى، وليس نوعية العمل وجوهره، جنس من يقوم بالعمل هو ما يحدد إذا كان العمل سيصنف باعتباره عملاً يحتاج إلى مهارة عالية أم لا. وهى ديناميكية تعمل على إبقاء فئة الأعمال منخفضة الأجور باعتبارها أعمالاً نسائية. والتعامل مع النساء

باعتبارهن عمالة ثانوية ينبع من مفهوم النساء كعمالة مؤقتة، العمل المأجور بالنسبة لهن مصدر إضافي للدخل، حيث إن هناك من يؤمنون معيشتهم. وبالرغم من المحاجة في بعض الأحيان بأن مناطق التصدير تساعد النساء على الخروج من أسر الحياة الريفية الأبوية، فإن قيود الأجور لا تسهل ذلك. فنظرًا لارتفاع تكلفة المعيشة في ظل التكيف الهيكلي، فما تحاول النساء تأمينه ليس دخلًا إضافيًا بل دخل أساسي للبقاء. ولا يمثل الزواج بالضرورة مخرجًا، فالعديد من النساء مضطرات للاستمرار في الحصول على أجر، بل وعادة ما يعملن بشكل أشد بعد الزواج.

ورغم شيوع تبرير تعيين النساء بسبب طبيعتهم -الإشارة إلى خصائصهن الطبيعية- فإن قبول هذا الافتراض من أولئك الذين يراقبون العولمة يمثل سقطه غير مبررة. الإيديولوجية التي تهدد النساء في أماكن العمل، هي نفسها التي تطالبهن بمزيد من العمل في الأسرة. توقع أن تقوم النساء بواجبات متعددة، مع ارتفاع تكلفة الغذاء والرعاية الصحية، يدفعهن للبحث عن وظائف ذات أجر. كما تسعى النساء العازبات إلى الوظائف كوسيلة للحصول على قدر من الاستقلال وكسر الشروط المقيدة في المنزل. وتجربة النساء في مناطق التصدير الصناعية هي تجربة الاغتراب في كثير من الأحيان، حيث تتغير علاقة النساء بالمجتمع بشكل قسري، إنهن يناضلن من أجل تحسين علاقات الإنتاج، وليس العودة إلى حالة التبعية السابقة التي كن يعشن في ظلها. ومن ثم، فإن أي هروب من علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تهمشهن، وأي محاولة لإعادة زرع الاقتصاد المحلي في داخل المجتمع، والتي تعنى ضمناً إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، تتضمن بالضرورة تحديثاً للأعراف السائدة التي تركزها إيديولوجية النوع الاجتماعي.

### تقاطعات العولمة والتهميش والنوع الاجتماعي

لقد جادلنا بأن الليبرالية الجديدة تركز على تصنيف الفقر وفقاً لمحصلة عدد من الأمور كإجمالي النمو، والإنفاق الفردي، والمؤشرات الأخرى التي تقيس أعراض الفقر وليس العوامل البنوية الأساسية والعلاقات؛ ومن ثم ينجم عن ذلك الفشل في الإمساك بالجدور الأعمق للفقر. من الصحيح أن العولمة تقدم للبعض فرصاً اقتصادية غير مسبقة، لكنها



أيضًا تعيد تشكيل الفقر بين البلدان، وداخل كل بلد. أى أن العولمة والتهميش، عمليتان متشابكتان لكن العولمة هي التى تلعب الدور القيادى. وفى سياق التنافسية الفائقة تدفع العولمة بمجموعات معينة، تقليديًا النساء، إلى الهوامش، وهو ما يكرس الفقر أكثر.

وبقدر ما تساعد إيديولوجية النوع الاجتماعى على تجزئة النساء ووضعهن فى مواقع خاصة فى عملية الإنتاج، بقدر ما يجب أن يهتم المحللون بالتغلب على الفصل بين الهياكل الطبقيّة والهياكل الناجمة عن النوع الاجتماعى، وتفحص الطرق المتنوعة التى تترابط من خلالها. ومن هنا، تقوم فرضيتنا على أن التفاعلات بين تلك العمليات-العولمة، والتهميش، والقوى الاجتماعية- هي التى تصوغ أنماط الفقر ومخرجات التوزيع الأخرى. وفى هذا السياق، من المهم المعالجة النظرية المفاهيمية للفقر من حيث علاقات الإنتاج الاجتماعية.

لنتنقل الآن إلى مسألة كيف تتم معالجة ذلك؟ من الخطأ محاولة التهوين من وطأة الفقر وآلامه، لكن هناك خطر فى محاولة البعض لطمسها. فما تفعله جهود الليبرالية الجديدة لوضع نهاية للفقر، لا يؤدى سوى إلى استمرار الفقر من خلال إعادة تركيزه. فبينما تنتشل سياسات الليبرالية الجديدة العديد من الناس من فقرهم فى بعض المناطق، فإنها تدفع بالنساء أيضًا إلى آليات الفقر، فالليبرالية الجديدة لا تفاقم من عدم المساواة فحسب، ولكنها تنعش النزعة الاستهلاكية، وتؤدى استراتيجيات الليبرالية الجديدة إلى الخلط بين ما يمكن أن يكون حلاً لمسألة الفقر وبين السبب الكامن وراءه. ولكن هل هناك شيء بديل يمكن أن يكبح الفقر؟ إذا كانت مقاربتنا فيما يتعلق بهيكلة الفقر صحيحة فإن مشكلة كبح الفقر تقلب المسألة رأسًا على عقب، ويصبح السؤال هو: هل يمكن التصدى للهياكل الكامنة وراء الفقر؟ وللإجابة عن هذا السؤال من المهم أن نبني على دراسات الحالة: موزمبيق، أفقر دولة فى أفقر قارة، والفلبين.. أكثر دولة عانت من الفقر لفترة طويلة، وكانت حتى فترة قريبة، أكثر البلدان تهميشًا فى منطقة عاصرت انفجارًا فى النمو الاقتصادى. الدولتان قد تبدوان مختلفتين من حيث ما تتمتعان به من الموارد، أو من حيث المسارات التاريخية، والهياكل الاجتماعية والتشكيلات الثقافية المتنوعة، لكن عندما ننظر إليهما معًا، نجد أنهما تجسدان ديناميكيات متشابهة ومنبئة عن هيكلية الفقر. وبينما يمثل الفقر وضعًا اقتصاديًا، فإنه أيضًا يتداخل مع

أشكال التمييز الاجتماعي الأخرى، غالبًا وإن ليس حصريًا التمييز على أساس النوع الاجتماعي؛ فالتراتبية الجامدة للبطارية تعمل على إفقار النساء. بكلمات أخرى، تمثل هياكل الفقر عمليات متوازية لكنها تقوى بعضها البعض.

مع عولمة الليبرالية الجديدة، تتزايد بشكل غير مسبوق صعوبة زحزحة تلك الهياكل بسبب الطابع التقني للإنتاج – والمنظم الآن ليس على المستوى الوطني من حيث الأساس بل على المستوى العالمي – والذي يبدو أنه يتجاوز قدرات الضبط الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن عولمة الليبرالية الجديدة هي تطور تنبأ به بولاني (وإن لم يكن بالطبع بشكل محدد) في تحليله المستقبلي حول فصل قوى السوق الحرة عن المجتمع. والآن في عصر العولمة، يقع الفقر في سياق مجموعة من قوى السوق مختلفة نوعًا ما عن تلك القوى التي فحصتها دراسات بولاني، ليس هذا فحسب ولكن من الواجب التعامل معه أيضًا كوضع سياسى. وبشكل أوضح، يصبح الفقر بوتقة يتفاعل فيها التمييز الاجتماعي – بما في ذلك تدهور المؤسسات مثل الصحة والتعليم – مع استبداد السلطة ليقوى من نفسه. كثيرًا ما يقدم «النمو» في السياسات السائدة حول تخفيف الفقر باعتباره الحل لكل المشاكل، لكنه يبدو حلاً باهتًا لهذه المسألة السياسية الأعمق.

إن كان التحدى هو تخفيف الفقر، فإن الخطوة الأولى هي خلق معارف ومعايير جديدة بخصوص المشكلة في سياق محدد، كما ينبغي أيضًا وضعها في سياق عملية العولمة. وبقدر ما تؤدي عولمة الليبرالية إلى تضائل دور الدولة في التصدي لهياكل التهميش النوعى، بقدر ما تجذر الفقر أثناء فتحها لمزيد من الأسواق. والأسواق ترسخ الفقر على أسس النوع الاجتماعي، جزئيًا بسبب غياب ضبط شعبى لها. ولكى يمكن تخفيف الفقر، يجب أن توجه التدخلات السياسية نصلها إلى جذور المشكلة، مشكلة كيف نعيد غرس الاقتصاد في المجتمع. حاليًا، ما زالت المرجعية الرئيسية للمجتمع هي الإطار الوطنى، وهو نفسه مليء بتشوهات عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وغيرها من أشكال عدم المساواة. وفي غياب تغيير اجتماعى أساسى في المجتمع لإعادة غرس العولمة؛ لن تقوم الأسواق من تلقاء نفسها بحل مشكلة توليد الفقر. وعلى سبيل الاحتياط، في مواجهة خطر «روشتة» بولاني

بخصوص إعادة الغرس .. ينبغي التأكيد على أن المجتمعات المختلفة تتعايش مع أشكال البطياريكية الخاصة بها، ومع ديناميات الفقر المميزة لها. وينتج عن التفاعل بين عولمة الليبرالية الجديدة، والهياكل المحلية التاريخية تباديل متنوعة كما توضح دراستنا الحالية المشار إليهما في هذه الورقة. ورغم ذلك، في التحليل الأخير، حل مشكلة الفقر يقع في بناء أسواق اجتماعية، وإعادة الاقتصاد ليخضع لسيطرة المجتمع ولكن من دون إيديولوجية النوع الاجتماعي التي ساعدت على وجود الهياكل المجتمعية التراتبية في المحل الأول.

### الهوامش :

- (1) للمزيد من المعلومات حول الفقر، وللاطلاع على مناقشة أوسع للتقاليد الأكاديمية المختلفة، يمكن الرجوع إلى Mittelman متلمان و Pasha باشا (1977)
- (2) وفقاً لتقارير البنك الدولي (1990 – 1995)، كانت موزمبيق أقل معدل لنصيب الفرد من الدخل القومي في نهاية الثمانينيات وبدايات التسعينيات. ورغم أن معدل نصيب الفرد من الدخل القومي في رواندا كان 80 دولاراً عام 1994، أي أقل منه في موزمبيق حيث كان 90 دولاراً (البنك الدولي 1996 ب، 188)؛ فقد حلت موزمبيق محل رواندا في تصنيف عام 1995 بمعدل 80 دولاراً، بينما ارتفعت رواندا إلى المركز السابع من أسفل بمعدل 180 دولاراً (البنك الدولي 1997 ب، 214). وبالمثل فإن أحدث الأرقام بخصوص عام 1997، تضع موزمبيق بمعدل 90 دولاراً في قاع التصنيف ((البنك الدولي 1999 ب، 191)
- (3) شبه جزيرة إيبيريا أي الإسبانية البرتغالية (الترجمة)

### المراجع :

- Berman, Jessica. 1996. "Bike Aid: Focus on Environment and Development." *Global Links: Newsletter of the Overseas Development Network* (Spring): 9.
- Durfee, Mary and James N. Rosenau. 1996. "Playing Catch-Up: International Relations Theory Poverty." *Millennium: Journal of International Studies* 25, no. 3 (Winter): 521-45.
- Elson, Diane. 1994. "People, Development and International Financial institutions: An Interpretation of the Bretton Woods System." *Review of African Political Economy* 21, no. 62 (December): 511- 24.
- Eviota, Elizabeth Uy. 1992. *The Political Economy of Gender: Women and the Sexual Division of Labor in the Philippines*. London: Zed Press.

- James, Valentine Udoh, ed. 1995. *Women and Sustainable Development in Africa*. Westport, CL: Praeger.
- Marshall, Judith. 1990. "Structural Adjustment and Social Policy in Mozambique." *Review of African Political Economy* 47 (Spring): 28- 43.
- Mittelman, James H. and Mustapha Kamal Pasha. 1997. *Out from Underdevelopment Revisited: Changing Global Structures and the Remaking of the Third World*. London: Macmillan, and New York: St. Martin's.
- O'Laughlin, Bridget. 1995. "Past and Present Options: Land Reform in Mozambique." *Review of African Political Economy* 22, no. 63 (March): 99- 106.
- Polanyi, Karl. 1957. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon press.
- \_\_\_\_\_. 1968. *Primitive, Archaic and Modern Economies: Essays of Karl Polanyi*. Ed. George Dalton. Garden City, NY: Anchor Books.
- Rosa, Kumudhini. 1994. "The Conditions and Organizational Activities of Women in Free Trade Zones, Malaysia, Philippines and Sri Lanka, 1970- 1990." In *Dignity and Daily Bread: New Forms of Economic Organizing among Poor Women in the Third World and First* ,ed. Seheila Rowbotham and Swasti Mitter, 73- 99. London: Routledge.

---

---

## الديمقراطية التنموية ومشتملاتها :

### العولمة وتغيير مفهوم المشاركة

---

---

تأليف : كريستين كيتينج

ترجمة : شهرت العالم

في مقدمة كتابها المهم «الأنساب النسوية، والميراث الكولونيالي، والمستقبل الديمقراطي» (Feminist Genealogies, Colonial Legacies, Democratic Futures)، تطرح جاكى ألكسندر (M. Jacqui Alexander) وشاندرا موهانتي (Chandra Talpade Mohanty) أن المهمة النسوية الأساسية تكمن في إعداد «تعريف فاعل للديمقراطية النسوية، تعريف مناهض للرأسمالية ويتركز حول مشروع المقرطة» (1997, xxx). وتجادلان أن المنظرات النسويات عليهن «دراسة الحالة ومستبعدها» (1997, xxx). فقد كان التركيز على طرق استبعاد النساء من المؤسسات والعمليات الديمقراطية نمطاً مركزياً للنقد لدى النسويات، كما كان توليد مشاركة متزايدة هدفاً أساسياً. وفي هذا المقال، وعلاوة على التركيز على الاستبعاد، فإننى أتناول ضرورة التفحص النقدي لأشكال جديدة من التضمين الديمقراطي التي تعززها العمليات التفاعلية (وإن لم تشابك بالضرورة) لكل من التنمية والعولمة. ومن خلال تحليل جوهر التقرير الذي أصدرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (المعروفة باسم وكالة المعونة الأمريكية) بعنوان «المبادرة الجديدة للشراكة» وبرنامج عمل «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» فى الهند، سوف أدرس الطرق التى انتهجتها عمليات العولمة لتغير مصطلحات المنافسات بين النماذج الديمقراطية التى تتركز حول السوق، وتلك التى تتعلق بزيادة المشاركة. كما أطرح أن المشاركة ربما لم تُعد المقياس المستخدم للتمييز بين

---

Chosrine Keating. "Developmental Democracy and Its Inclusions: Globalzafion and the Transformation of Participation". Signs Wintes 2006, Vol. 29, No. 2: pp/ 417-437.

نموذجي الديمقراطية - الرأسمالي والتحريري - ذلك أن النموذجين يطرحان انخراط الجمهور على نحو نشط وموسع. وبالأحرى، فإن أفضل طريقة للتمييز بين هذين النموذجين تتمثل في دراسة تعارض رؤاهما في ما يتعلق بالثقافة التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية: وتحديدًا ثقافة «الأعمال التجارية» التي تطرحها وكالة المعونة الأمريكية، وهي الثقافة التي يمكن أن تدعم الديمقراطية التنموية التي تتخذ من السوق مركزًا لها، وثقافة «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في الهند وهي ثقافة «المسئولية» التي تؤازر الديمقراطية التنموية التي تتخذ من الناس مركزًا لها.<sup>(1)</sup> وسوف ألقى الضوء على جوانب إطار عمل «المبادرة الجديدة للشراكة» في ما يتعلق بالثقافة الديمقراطية التي تضمن توافقها مع الرأسمالية المعولة، وملامح نموذج «التحالف الوطني للحركات الشعبية» الذي بإمكانه أن يتحدى الحدائثة الرأسمالية بالطريقة التي تأملها ألكسندر وموهانتي. إن اعتبار المرأة بمثابة المواطن الديمقراطي في النموذجين يشير إلى المخاطر التي تكتنف أيضًا إعادة صف العقدين العنصري والجنسي للديمقراطية. وبالتركيز على الهند، فإنني أبحث في طرق إعادة التفاوض بين هذين العقدين بحيث يصبحان متوافقين مع مطالب الرأسمالية المعولة في مبادرات مثل «المبادرة الجديدة للشراكة»، ويجري تحديهما عن طريق ما أطلق عليه «تقارب مقاومة» الحركات المعاصرة مثل «التحالف الوطني للحركات الشعبية».

### المشاركة و«ديمقراطية التوازن» لدى ماكفرسون

تُعد مقارنة نموذجي الديمقراطية المتعارضين نمطًا مركزيًا في أطروحات النظرية الديمقراطية. وفي إطار هذا التقليد، يضع كثير من المنظرين أشكال الديمقراطية التي تتخذ من السوق مركزًا لها في مواجهة أشكال الديمقراطية التي تدعو إلى زيادة المشاركة، كما يجادلون أن الشكل الأخير لا يؤدي إلى الازدهار البشري.<sup>(2)</sup> وفي سياق معالجة مهمة لهذه الأطروحة، يفرق ماكفرسون (C. B. Macpherson) - في كتابه «حياة وأزمان الديمقراطية الليبرالية» (The Life and Times of Liberal Democracy) - بين «ديمقراطية التوازن» لدى المجتمعات الغربية الحالية المنقسمة طبقيًا و«ديمقراطية المشاركة» ذات المستقبل الأكثر عدالة. ويُعتبر نظام الحكم، في نموذج التوازن، بمثابة سوق حيث يكون الناخبون هم

المستهلكون المتنافسون المهتمون بزيادة مصالحهم الشخصية إلى الحد الأقصى، والساسة هم رجال الأعمال الذين يستجيبون لمطالب الناخبين. إن هذا النموذج «يمثل العملية الديمقراطية باعتبارها نظامًا يحافظ على التوازن بين الطلب والعرض الخاص بالسلع السياسية» (Macpherson 1977, 77).

والتوازن الناتج في إطار هذا النوع من الديمقراطية، كما يجادل ماكفرسون، هو "توازن في عدم المساواة" (1977, 86). ويبنى مثل هذا النموذج هياكل العرض والطلب بالنسبة للسلع السياسية بغية الحفاظ على التفاوتات الطبقية. ويحظى الطلب الفعّال، في هذا النموذج، بمساندة المال والطاقة؛ فعدم التوازن الحالى في الثروة، علاوة على تراتبية فرص التعليم والتوظيف، يؤدي إلى عدم المساواة في ما يتعلق بمدى ما يمكن أن يطرحه الناس من مطالب فعّالة (Macpherson 1977, 89). وبالإضافة إلى ذلك، نجد الإمداد بالمطالب السياسية محدودًا لأن السوق السياسية تخضع لاحتكار القلة: «يوجد عدد قليل فقط من البائعين، وعدد قليل من الموردين... وعدد قليل فحسب من الأحزاب السياسية... وعند وجود هذا العدد القليل من البائعين، فإنهم لا يحتاجون أو يستجيبون لمطالب المشترين على نحو ما يفعلون في أى نظام تنافسي كامل. ويصبح بمقدورهم تحديد مدى السلع التي سيتم توفيرها» (1977, 89). إن هذه الحدود المفروضة على الانخراط السياسى الفعّال هي التي أدت إلى إدراك ماكفرسون لهذا النموذج باعتباره «متحيزًا ضد المشاركة السياسية»؛ لأن النظام يؤكد أن أولئك الذين يعانون من الحرمان الاجتماعى الاقتصادى لا يملكون سوى قدر قليل من النفوذ الضرورى لوضع أجنداتهم السياسية، أو إجبار الساسة على الاستجابة إليها (1977, 89). وبالفعل، يكتب ماكفرسون قائلاً إن هذا «النظام من النخب المتنافسة، في ظل انخفاض مستوى مشاركة المواطنين، يكون مطلوبًا فى أى مجتمع يفتقر إلى المساواة» (1977, 92). فزيادة المشاركة سوف تساعد على زعزعة استقرار الانقسامات الطبقية، كما يجادل، لأن «انخفاض المشاركة، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية، يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض» (1977, 92).

وفي القسم التالي، سوف أجادل في أن الافتراض الذي يطرح أن زيادة المشاركة سوف تؤدي إلى تمزيق النظام السياسي الديمقراطي الرأسمالي المساند للنخب، هو افتراض غير صحيح في ظل الظروف الجديدة لرأسمالية العولمة. وفي المقابل، تتسق هذه الظروف ونموذج الديمقراطية الذي يتجه نحو السوق ونحو المشاركة في آن. كما سأدرس «المبادرة الجديدة للشراكة» التي تطرحها وكالة المعونة الأمريكية، وذلك بغية توضيح أن هذا النموذج يُدخل زيادة المشاركة دون تمزيق النظام الاجتماعي غير المتساوي الضروري لتحقيق الأرباح الرأسمالية المعولمة.

### «المبادرة الجديدة للشراكة» التي أطلقتها وكالة المعونة الأمريكية

تأسست الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 1961 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من أن الوكالة منذ إنشائها ربطت التنمية بالديمقراطية في خطابها، فلم يصبح «تعزيز المؤسسات الديمقراطية» (في ما يتعلق ببرامجها في أمريكا اللاتينية والوسطى) هدفاً مباشراً لها إلا في ثمانينيات القرن العشرين. وفي التسعينيات، أدخلت الوكالة برامج «الحكم الديمقراطي» في آسيا وأفريقيا أيضاً، وجعلت «بناء الديمقراطية المستدامة» واحداً من أهدافها الاستراتيجية الخمسة في نطاق عملها. أما «المبادرة الجديدة للمشاركة»، والتي شرعت فيها الوكالة في بداية مارس 1995، فقد كانت مبادرة رائدة من حيث تعريف منهاج وكالة المعونة الأمريكية في برامجها لبناء الديمقراطية. وارتكازاً على مدخلات قدمها متخصصون في المجالين الأكاديمي والتقني، تناصر المبادرة البرامج التي تعمل على توليد المشاركة في المؤسسات الديمقراطية المحلية وفي مشروعات التنمية. وقد أوصى القائمون على إعداد المبادرة بأن تتولى وكالة المعونة بناء مثل تلك المشاركة عن طريق مساعدة المسؤولين في الحكومات المحلية، وقادة المنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال على «اكتساب مهارات، ومؤسسات، وموارد مادية تتيح لهم ممارسة الحكم الذاتي» (USAID 1995a). ويكافح أنصار هذه المبادرة من أجل تعزيز المنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الصغيرة، ومؤسسات الحكومات المحلية وذلك ببناء روابط بينها لتعزيز «فنون وعادات المشاركة الاستراتيجية على مستوى المجتمع المحلي» (USAID 1995b, 1).



وعلى الرغم من أن مهندسي المبادرة يقرون بأن هذا المنهاج يمثل ابتعاداً عن مشروعات المعونة «من حكومة إلى حكومة»، فإنهم يتصورون أن مثل هذا الدعم المقدم للمجموعات المحلية سوف يقود إلى استكمال سلطة الدولة عن طريق توسيع نطاق امتداد نفوذها (USAID 1995a, 5).

وعلى حين يبدو أن تأكيد «المبادرة الجديدة للمشاركة» على اتساع المشاركة يعتبر هذا المشروع مشروعاً لدعم «ديمقراطية المشاركة» التي يدعو إليها ماكفرسون، فإن منهاج المبادرة يعتمد على التناظر نفسه بين السوق والمجتمع على النحو الذي ألقى ماكفرسون عليه الضوء كأحد مكونات ديمقراطية التوازن. يفترض التقرير الأساسى للمشروع أن التنمية المستدامة تتطلب بناء مجتمع مدنى على شاكلة السوق: «في عملية التنمية المستدامة، يتسم المجتمع المدنى الفاعل والكفاء بأهمية الأسواق نفسها الفاعلة والكفاء. فالمجتمع المدنى يُنظم المشاركة السياسية تماماً كما تعمل الأسواق على تنظيم المشاركة الاقتصادية فى المجتمع. ومثله مثل الأسواق، يحدد المجتمع المدنى شروط السلوك الاجتماعى ويساعد على تخصيص الموارد. وبإيجاز، يقوم المجتمع المدنى بنوع الدور الوظيفى نفسه الذى تقوم به الأسواق فى التنمية المستدامة» (USAID 1995d, 2). ومن خلال هذا التناظر، يمكن وصف نموذج الديمقراطية الذى حددت «المبادرة الجديدة للمشاركة» خطوطه العريضة باعتباره ديمقراطية مشاركة تتخذ من السوق مركزاً لها. ومما يثير الاهتمام، أن هذا هو النموذج نفسه الذى يطرح ماكفرسون عدم استقراره؛ لأنه يقود إلى تمزيق الانقسامات الطبقيه التى يتطلب منطق السوق وجودها واستمرارها. على أن الانتباه إلى ظروف الإنتاج المعولم المتغيرة تكشف عن أن نموذج المشاركة الذى تتصوره «المبادرة الجديدة للمشاركة» لا يتعارض مع الحفاظ على الرأسمالية. ونجد، فى واقع الأمر، أن ديمقراطية المشاركة التى تتخذ من السوق مركزاً لها تدمج نمطاً من المشاركة يؤدى فعلياً إلى استمرار نمو الممارسات الرأسمالية وتوسعها.

ويوضح مهندسو «المبادرة الجديدة للمشاركة» أن تطويرها جاء استجابة للظروف السياسية والاقتصادية الجديدة التى جعلت «المنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الصغيرة، والحكومات المحلية تحاول سد الفجوات التى نتجت عن التحرير الاقتصادى،

وتقليص الإدارات الوطنية، [و] الخصخصة» بالإضافة إلى «إعادة هندسة أسلوب ممارسة وكالة المعونة الأمريكية لأعمالها على نحو يضمن تحقيق التقدم تجاه النتائج المستدامة والقابلة للقياس عبر اتباع أساليب تتسم بأكبر قدر ممكن من مردودية التكلفة وفي وقتها المناسب»، وذلك في مواجهة الضغط السياسى لتقليص البيروقراطية داخل الوكالة» (USAID 1995a, 1). ويذهب مهندسو «المبادرة الجديدة للمشاركة» إلى أن «الفجوات» التى خلقتها السياسات الاقتصادية والسياسة الرأسمالية العالمية فى البلدان المستهدفة تمثل فرصة أمام المواطنين من أجل «تمكينهم للإمساك بناصية بيئتهم الجديدة»، كما يمثل الناس أنفسهم موردًا يمكن حشده للمشاركة فى مشروعات التنمية بأسلوب يزيد من كفاءة الهيئات المانحة واستمرارية تدخلاتها. ويشير ديفيد موسى (David Mosse) فى تحليله لخطاب التنمية الريفية التشاركية إلى «أن المشاركة لم تعد تملك الدلالة الراديكالية التى كانت تملكها يومًا ما (وعلى سبيل المثال: فى الحركات الشعبية الراديكالية بستينيات القرن العشرين). ويتمثل الأكثر بروزًا فى الخطاب الحالى فى المصالح البراجماتية للسياسة مثل : تحقيق إنتاجية أعلى بتكلفة أقل، ووجود آليات كفاء لتقديم الخدمات، أو تقليص تكلفة الارتداد والصيانة» (2001, 17).

ونظرًا لزيادة تركيز المقاربات التشاركية للتنمية فى تدخلات هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى وغيرهما من الهيئات المانحة، فمن الأهمية بمكان فهم ذلك الخطاب ليس ببساطة كاستراتيجية لتبرير طرق جديدة لعمل أشياء للجمهور المتشكك (الذى قد يضم من يفضلون المقاربات التقليدية للتنمية، من القمة للقاعدة)، وإنما أيضًا بوصفه تحولاً نحو أنماط جديدة من التنظيم السياسى.<sup>(3)</sup> فى كتابه بعنوان «شروط ما بعد الحداثة» (The Condition of Postmodernity)، يحنثا ديفيد هارفى (David Harvey) على فهم التغيرات التى تشير إلى «الانتقال فى نظام التراكم» إلى عصر من التراكم المرن، عصر «يرتكز على المرونة التى تحترم عمليات العمل، وأسواق العمل، والمنتجات، وأنماط الاستهلاك» (1990, 121). هذا النمط الجديد من التراكم يتطلب نمطًا جديدًا من التنظيم الاجتماعى والسياسى، نمط يُعد هو نفسه أكثر مرونة. ويوضح هارفى أنه «إذا كانت السيطرة على العمل أساسية لإنتاج الأرباح وتصبح قضية أوسع نطاقًا بالنسبة لنمط التنظيم، عندئذ يصبح

الابتكار التكنولوجي والتنظيمي في النظام اللائحي (مثل جهاز الدولة، النظم السياسية للاندماج والتمثيل ... إلخ) مسألة أساسية لتحقيق أودية الرأسمالية» (180, 1990). وتُعد صفات النمط الجديد للتنظيم السياسي تأكيداً لنزعة العمل التجاري، وهو تأكيد أصبح منتشرًا الآن «ليس فقط [في] العمل التجاري، وإنما [أيضا في] عوالم الحياة المختلفة مثل الحُكم في الحضر، ونمو إنتاج القطاع الحضري [و] تنظيم سوق العمل» (Harvey 1990, 171).

ويمكن رؤية مركزية الأعمال التجارية في «المبادرة الجديدة للشراكة» في هدفها المتمثل في توليد «المبادرة، والابتكار، والعمل التجاري، والتحول التكنولوجي السريع، والتكيف مع عملية التنمية» في المشاركة المحلية (USAID 1995d, 1). وفي هذه الرؤية للمواطنة الديمقراطية، لم يعد نموذج المرأة المواطنة هو المواطنة المستهلكة، بل أصبح بالأحرى نموذج سيدة الأعمال التي تعمل مشاركتها النشطة في الحياة السياسية على تيسير حل مشكلات المجتمع المحلي. ويجرى قياس مميزات هذا النوع من المشاركة من زاوية فائدة التكلفة. وعلى سبيل المثال، يجادل مهندسو المشروع قائلين: إن الفاعلين المحليين يمكن أن يكونوا أصحاب أعمال تجارية ويتسموا بفاعلية أكبر من الفاعلين القادمين من الخارج، وذلك لأن لديهم «حوافز أقوى للتوصل إلى حلول، ولديهم معلومات أكثر دقة، ويتكبدون تكلفة أقل في الموارد التنظيمية» (USAID 1995c, 1).

وعلاوة على ذلك، كما تكشف البرامج الموجهة، فإن المواطنين المتخيلين ليسوا مجرد أصحاب أعمال، من حيث استخدام صيغة الاستعارة الأدبية - أي يتناولون المشكلات السياسية بمثل ما يمكنهم تناول مشكلات السوق - بل هم بالفعل أصحاب أعمال، أصحاب أعمال صغيرة تساعد مشاركتهم في الحكم المحلي على خلق «البيئة التمكينية» للنجاح (USAID 1995e, 1). إن مقارنة «المبادرة الجديدة للمشاركة» تعمل من أجل خلق أصحاب الأعمال هؤلاء عن طريق إدماج أفراد من مختلف المجتمعات المحلية في السوق العالمية على المستوى المحلي ذاته. وتقوم المبادرة بذلك عن طريق تشجيع توجيه الأموال إلى مشروعات مثل القروض الصغيرة وخطط الخصخصة، فضلاً عن المشروعات التي تعزز الأعراف والأهداف الملائمة لاقتصاد السوق العالمية.

لقد أكدت المبادرة أهمية تعزيز الأعراف والأهداف لدى النساء بوجه خاص. ويمنح مهندسوها أعلى أولوية لتخصيص الأموال للمنظمات غير الحكومية التي تدعم المشروعات المدرة للدخل بالنسبة للنساء، وتخصيص الموارد لإنشاء «شبكة أعمال تجارية نسائية» في كل بلد توجد فيه هيئة المعونة الأمريكية. ومن المقترح إنشاء الشبكة «على المستوى القطري أولاً، بهدف إقامة روابط مستقبلية إقليمية وعالمية» (USAID 1995e, 6). وعلى هذا النحو، يرى مهندسو المبادرة أن مشروعات بناء الديمقراطية التي تقوم بها هيئة المعونة الأمريكية يمكن أن تسهم في تعميق «انخراط نطاق واسع من أصحاب المصلحة، وخاصة النساء» في التنمية التي تتخذ من السوق مركزاً لها (USAID 1995f, 7). وجزئياً يُعد هذا التأكيد على النساء انعكاساً للعمل الذي قامت النسويات داخل وخارج منظمات المعونة الدولية لوضع النساء على أجندة التنمية. ومع ذلك، ومن بين اهتمامات أخرى، يجب أن تتحلى النسويات باليقظة تجاه إمكانات وطرق تمثيل نساء العالم الثالث كصاحبات أعمال سياسيات ممكنات في هذه الوثيقة، حيث يمكن أن تشير تلك الطرق إلى إعادة تحيز العقدين الجنسى والعنصرى اللذين تركز عليهما النظرية الديمقراطية.<sup>(4)</sup> وسوف انتقل الآن إلى هذه الإمكانية.

### إعادة تنشيط عقدي الديمقراطية العنصرى والجنسى

يُعد العقد مبدأ مهماً للمشروعية في النظرية السياسية. وقد جادل مُنظرون مثل توماس هوبس (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke)، وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) بأن السيادة السياسية الشرعية تضرب بجذورها في اتفاق بين طرفين متساويين - عقد اجتماعى - حيث يبادل المواطنون حريتهم الطبيعية في مقابل الحصول على النظام وحماية الدولة. على أن كارول باتمان (Carole Pateman) وتشارلز ميلز (Charles W. Mills) يجادلان في كتابيهما «العقد الجنسى» (The Sexual Contract, Pateman 1988) و«العقد العنصرى» (The Racial Contract, Mills 1997) أن التوقيع على ذلك العقد لم يشمل جميع أفراد الحكم؛ فالعقد الاجتماعى تأسس، في واقع الأمر، على أبنية استبعاد النساء والملونين. وعلى الرغم من أن العقد الاجتماعى مزق الحكم البطريركى للأب في الحياة السياسية بالنظرية السياسية الغربية، كما طرح «باتمان»، فقد أعاد تأكيد حكم

أبنائهم - الأخوة - على النساء، وبالتالي كان إعلاناً عن نظام بطيركي خاص جديد هو نظام الأخوة (1988). ونظراً لأن العقد الجنسي أسهم في تأكيد ضمان وتنظيم نفاذ الرجال إلى أجساد النساء وعملهن، فقد امتلك قدرة عن طريق فصل القطاعين الخاص والعام في النظرية السياسية - مع حياة النساء مطمورة بصرامة في القطاع الخاص - وإدراك السياسة باعتبارها مجالاً ذكورياً بوجه خاص. ويؤكد ميلز أن الأخوة التي تناقشها باتمان تتسم بطابع عنصري - حيث اقتضت المشاركة في المجال العام على البيض خلال العقد العنصري (1997). وفي سياق العقد العنصري، جرت معالجة تفصيلية لفكرة «الكيان الشخصاني الثانوي» (subpersonhood)، التي تعتبر الملونين غير مناسبين لحكم أنفسهم، لتيسير الاستيلاء على أراضي الملونين واستغلال عملهم.

إن نظريات العقد النقدي - مثل نظرية «العقد الجنسي» لباتمان، ونظرية «العقد العنصري» لميلز - تعيد رواية قصص العقود بغية الكشف عن علاقات القوى العاملة في الحكم، فضلاً عن القيم التي تبرر تلك العلاقات. ومع ذلك، تخننا جين فلاكس (Jane Flax) في كتابها (The American Dream in Black and White) على أن نتذكر أن بنود وشروط العقود الديمقراطية ليست ساكنة، وأن «العقد هو عملية مستمرة» (1998, 12). وأعتقد أن إدخال مقاربات تشاركية في الممارسات الرأسمالية الديمقراطية للتنمية يمثل إعادة تفاوض مهمة للعقدين الجنسي والعنصري للديمقراطية الليبرالية، تفاوض يجري خلاله تيسير النفاذ إلى عمالة النساء والملونين عن طريق إدخالهم في، وليس استبعادهم من، عمليات التنمية الديمقراطية الرأسمالية. وبهدف تحديد هذا التحول، فإنني سأدرس الهند كموقع مركزي واختبر ذلك المسار المجدول من العقدين الجنسي والعنصري في تاريخ الهند الحديث.

ويكتب «ميلز» قائلاً إن «العقد الكولونيالي» يُعد إضافة للعقد العنصري: فبدلاً من تبرير التوسع الكولونيالي عن طريق القوة، أو المكثنة، أو الحق الإلهي، قام الكولونياليون الأوروبيون بتبرير حكمهم عن طريق وضع اتفاق ضمنى بالمستعمرات. إن فكرة العقد الكولونيالي، كما يجادل ميلز، هي التي تضيف شرعية على «حكم الأمم في آسيا وأفريقيا

والمحيط الهادي»، وهى التى بنت العالم الحديث بوصفه «حكماً عنصرياً، يخضع لهيمنة الأوروبيين عالمياً» (27, 1997). وفى سياق الهند، كان العقد الكولونيالى الذى يتصوره الإمبريالون البريطانيون يرتكز على فكرة التفوق الحضارى البريطانى: فموجب بنود العقد، تبادل بريطانيا الأثر الحضارى مقابل استخراج موارد الهند وإخضاع البلد سياسياً. على أنه بمعرفة مركزية النوع الاجتماعى بالنسبة لإنشاء علاقات الحكم الكولونىالية، يصبح من الملائم إطلاق تسمية «العقد الجنسى الكولونىالى» على ما يطلق عليه ميلز العقد الكولونىالى. وفى واقع الأمر، تُعتبر معاملة الهنود للمرأة علامة مهمة على الاختلاف بين المستعمر والمستعمَر؛ فمن وجهة نظر الإمبرياليين، كانت المستعمرة فى أشد الحاجة إلى الإرشاد الحضارى فى مجال العلاقات بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، فى كتابه «تاريخ الهند البريطانية» (History of British India, [1820] 1990) كان الفيلسوف والمؤرخ النفعى جيمس ميل (James Mill) «يؤكد الوضع الحقيقى للهندوس فى ميزان الحضارة» مع وضع النساء كصناعات أساسيات للتقدم الحضارى. ووفقاً لما يقوله ميلز، كان وضع الهند شديد السوء بمقياس هذا الميزان؛ وزعم أنه «لا شيء يمكن أن يتجاوز الأزدراء الذى يضمه الهندوس عادة لنسائهم»، بالإضافة إلى وجود «وضع من التبعية أكثر صرامة وازدراء من أسلوب المعاملة التى يلقاها الجنس الأضعف من الهندوس ولا يمكن إدراكها بسهولة» (280, [1820] 1990). وكان «إنقاذ» النساء فى الإمبراطورية يُعتبر جانباً حاسماً من «عبء الرجل الأبيض» ذاتى الإدراك لدى الكولونىاليين: فالوضع المذل افتراضاً لنساء الهندوس، وفقاً لكلمات أوما شاكراڤارتى (Uma Chakravarti)، كان تبريراً لضرورة الحصول على «الحماية» من الدولة الكولونىالية وتبريراً لـ «تدخلها» (34, 1989).

ومع ذلك، كانت التمثيلات الكولونىالية للخلاص البريطانى للكيان النسوى الهندى متناقضة وتقيدها البنود الاستيعادية بالعقدين الجنسى والعنصرى. وفى واقع الأمر، عندما بدأت النساء فى المستعمرات يضغطن من أجل الحصول على حق التصويت، تكشفت حدود الاهتمام البريطانى بالنساء الهنديات. ففى عام 1919، على سبيل المثال، تقدمت المجموعات النسائية الهندية بالتماس إلى لجنة ساوثبورو (Southborough Commission)، وهى هيئة أنشئت لدراسة مسألة حق الانتخاب فى الهند، ولتوسيع التصويت ليشمل النساء. لكن

اللجنة رفضت التسليم بمطالبهن، وجادلت في تقريرها أن توسيع حق الانتخاب بحيث يشمل النساء «لا يتسق والشعور المحافظ في البلد... ونحن نشعر بالرضا لأن الظروف الاجتماعية في الهند تجعل من السابق لأوانه توسيع حق الانتخاب بحيث يشمل النساء في هذا المنعطف»<sup>(5)</sup> وقد أثار التقرير عند نشره حنق الجماعات النسائية. ففي مجموعة من المقالات النسوية-القومية في تلك الفترة، جادلت المؤلفات أن التقرير يوضح سعى البريطانيين الفوري لتصوير «ظروف الهند [باعتبارها] وراء الزمن [و] النساء الهنديات [باعتبارهن] متخلفات عن جميع النساء، بينما يؤكدون من خلال التشريعات أن النساء والهند سيظلون متخلفين عن العصر» (Chatopadhyaha 1939, 62). إن مقاومة بريطانيا لحق النساء في الانتخاب جعلت مزاعمها حول «حماية» النساء فارغة. كما أن رفض مسئولى الإدارات الكولونيلية منح المرأة حق الانتخاب قد كشف التناقض القائم في قلب العقد الكولونيالي: فالحكم الكولونيالي، حتى عند شجبه، يعتمد على إخضاع النساء.

إن الاهتمام بالطرق التي أسهمت من خلالها الخطابات الإمبريالية حول خلاص النساء الهنديات في تبرير العقد الكولونيالي قد أدى إلى إثارة مخاوف حول المخاطر الجغرافية-السياسية لوضع النساء المركزى في برامج الديمقراطية والحكم لدى هيئة المعونة الأمريكية. ما الصور الجديدة للعقدين العنصرى والجنسى للديمقراطية التي يجرى تمكينها أو تعزيزها إذا ما دخلت النساء «كصاحبات مصلحة في التنمية» بشكل أساسي، على النحو المتصور في إطار عمل «المبادرة الجديدة للشراكة» حول الحكم الديمقراطي؟ وإذا تعرضت علاقات القوى التي تشكل أساس العقد الجنسى الاجتماعى للخطر عبر الجهود الرامية إلى منح النساء حق الانتخاب، فما التحديات التي يمكن أن توضح علاقات القوى المعرضة للخطر في ما يتعلق بنموذج هيئة المعونة الأمريكية لديمقراطية المشاركة التي تتخذ من السوق مركزاً لها؟

في كتابه «مواجهة التنمية» (Encountering Development)، يعتبر «أرتورو إسكوبار» (Arturo Escobar) تركز الخطاب حول المرأة جزءاً من مسار التنمية كجهاز للرأسمالية المعاصرة: «لقد كان إدخال الفلاحين أول حالة لإنشاء مجموعة جديدة ضخمة من العملاء من أجل الجهاز، حيث تحولت نظرة الجهاز الادخارية والتكنولوجية نحو موضوع جديد.

ومنذ السبعينيات وحتى اليوم، أمكن إدخال مجموعة أخرى من العملاء - حتى بكميات أكبر - إلى فضاء التنمية المرئي: وأعنى النساء» (1995, 155). ويذهب إسكوبار في تحليله إلى أن إدخال النساء كعملاء للتنمية يسهم في توسيع نطاق وعمق العمليات الرأسمالية بحيث تصل إلى مواقع مثل الأسرة المعيشية. وتطرح «ماريا ميس» (Maria Mies) في كتابها «البطيركية والتراكم على نطاق عالمي» (Patriarchy and Accumulation on a World Scale) أن إدخال النساء بشكل واضح وصريح في التقسيم الدولي للعمل يخدم في أن تسهم مثل تلك المقاربات على حل «الأزمة العالمية» للرأسمالية لأن «النساء، وليس الرجال، يُعتبرن أفضل قوة عمل لعملية التراكم الرأسمالي على النطاق العالمي... يمكن شراء [عملهن] بأسعار أرخص كثيرًا من عمل الذكور» (1998, 116). على أن النساء في إطار «المبادرة الجديدة للشراكة» لا يمكن اعتبارهن ببساطة متلقيات للمعونة أو عمالة رخيصة لصنع السلع التي تحتاج إليها السوق العالمية - باعتبارهن عميلات، أي مُنتجات - بل بالأحرى، يجرى وضعهن في موقع شريكات في ثقافة العمل التجاري المعولمة التي يُعتبرن فيها أصحاب المصلحة الأساسيات.

وعن طريق حشد النساء والمجموعات المهمشة الأخرى باعتبارهم مواطنين أصحاب أعمال في عملية العولمة، وعن طريق إدخالهم في عمليات الحكم - وليس استبعادهم منها - نجد أن مقاربات مثل «المبادرة الجديدة للشراكة» تعمل من أجل ضمان إدعائهم، وبالتالي لصالح استمرارية النظام الرأسمالي الديمقراطي. وبذلك، يأمل مهندسو «المبادرة الجديدة للشراكة» في بناء نظام ديمقراطي رأسمالي يمكن، في نهاية المطاف، الحفاظ عليه دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة. ويكمن هدف «المبادرة الجديدة للشراكة» على المدى البعيد في «تسريع الخروج من إطار مساعدة الولايات المتحدة». إن «خروجًا ناجحًا في إطار «المبادرة الجديدة للشراكة» يتمثل في خروج تصبح فيه «الشراكات العالمية في مكانها وتعمل بفاعلية... ويوجد خلاله تقدم متواصل تجاه الديمقراطية والمشروع الحر» (USAID 1995f, 5). إن «الخروج» بهذا المعنى يقدم تصورًا لعالم من المجتمعات الديمقراطية «الناجحة» التي تتجه نحو السوق.



في أول خطاب سياسى رئيسى لجورج دبليو. بوش حول المعونة الخارجية منذ الستينيات، دعا الرئيس في خطابه عام 2002 إلى «ميثاق جديد حول التنمية». ووفقاً لما قاله بوش، فإن هذا الميثاق «يزاوج بين جودة السياسات وزيادة المعونة» ويعمل من أجل إدخال "كل أفريقي، كل آسيوي، كل أمريكي لاتيني، كل مسلم، في دائرة موسعة من التنمية" (2, 2002). ويهدف الميثاق إلى «إمداد البلدان الفقيرة والنامية بالأدوات التي تحتاج إليها من أجل اقتناص فرص الاقتصادات العالمية» (4, 2002). على أن الميثاق يضم فقرة شرطية ذات دلالة، إذ أننا - كما يواصل قائلاً - «نتوقع في المقابل أن تتبنى تلك البلدان الإصلاحات والسياسات التي تجعل التنمية فاعلة ودائمة» (4, 2002). فإذا كانت «الحضارة» قد مُنحت في ظل العقد الكولونيالى مقابل الإخضاع السياسى، فإن «التنمية» - وفقاً لشروط ميثاق بوش الجديد - سوف تُمنح في مقابل الامتثال للسياسة. وفي الواقع، وعن طريق الزيادة الهائلة في كمية المعونة المتاحة (5 بلايين دولار زيادة على المخصصات الحالية للمعونة) وربط فاتورة هذه المعونة على نحو وثيق بالامتثال لما يُسمى السياسات الجيدة التي تتفق ومواصفات الولايات المتحدة، فإن ميثاق بوش الجديد يُعد علامة على امتداد نطاق مشروع التنمية الديمقراطية الرأسمالية وتكثيفه.

في كتابها المشترك «نهاية الرأسمالية» (The End of Capitalism)، يطرح فريق الكتابة جيسون-جراهام (J. K. Gibson-Graham) أهمية تجنب تمثيلات الرأسمالية العالمية ككيان اختراقى كلى القوة، يهيمن على جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتماصة معه، من أجل تجنب الإهمال غير المتعمد في «ترسيخ هيمنة الهيكل الاقتصادية العالمية على الحياة الاجتماعية والثقافية المحلية ... [و] المشاركة في تدعيم مرحلة جديدة من الهيمنة الرأسمالية» (1996, vii-ix). ويقترحان في المقابل ضرورة الاهتمام الشديد بالتناقضات والمشكلات واللحظات المعقدة في المواجهات المحلية مع عمليات الرأسمالية المعولمة. وتتمثل إحدى تلك المضاعفات الملازمة لإطار عمل «المبادرة الجديدة للشراكة» في أن مهندسيتها يشيرون إلى مجموعات القواعد الشعبية الجماهيرية بوصفها مجموعات من المرغوب بوجه خاص العمل معها، كما يحثون بعثات هيئة المعونة الأمريكية على «تحديد الروابط والحركات

الاجتماعية الحالية، المرتكزة على العضوية، و يتبينون إمكاناتها واستعدادها لأن تصبح أكثر انخراطاً في أنشطة برامج التنمية الوطنية» (USAID 1995d, 8). على أن ما يدعو إلى السخرية أن تلك المجموعات نفسها، التي تأمل هيئة المعونة الأمريكية في العمل معها، غالباً ما تكون أكثر المجموعات مقاومة لثقافة التنمية المرتبطة بنزعة العمل التجارى الديمقراطية التي يناصرها مهندسو «المبادرة الجديدة للشراكة». وفي القسم التالي، سوف أتناول الطرق التي تتبعها إحدى تلك المجموعات في الهند - وهى مجموعة «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» - فى جهادها من أجل تعزيز ثقافة المشاركة فى المسئولية الديمقراطية المناهضة لمنطق الديمقراطية الرأسمالية.

### التحالف الوطنى للحركات الشعبية

على الرغم من أن مبادرات مثل «المبادرة الجديدة للشراكة» التى أطلقتها وكالة المعونة الأمريكية تتمتع بمساندة واسعة، فقد كشف حلفاء مثل «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» عن أن موقعهم يتعد عن موقع الهيمنة. لقد تأسس «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» عام 1992 بهدف «العمل من أجل الوفاء بالوعد غير المتحقق بشأن الديمقراطية والمساواة والاستقلال فى الهند» (NAPM 1996, 2). وعن طريق الربط بين المنظمات القبلية والنسائية والداليت<sup>(6)</sup> والأقليات والعمالية والزراعية، تمكنت هذه المجموعات من التجمع فى مواجهة «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى اتبعتها حكومة الهند، حيث وضعت الاقتصاد الهندى على مسار العولمة والليبرالية والخصخصة، فى مواجهة تنامى السياسات الطائفية. وقد عقد التحالف فى عام 1996 اتفاقية وطنية بين مائة منظمة، بغية توضيح الأساس المشترك لعملهم وتحديد بعض الأهداف المشتركة من خلال برنامج عمل. وقد أوضحت تلك المنظمات أن وثيقة الاتفاق «ليست بمثابة مانيفستو أو ميثاق للمطالب. إنها توضح موقفنا الأيديولوجى... ويمكن أن تشكل أساساً لتعزيز الوحدة بين المنظمات الشعبية على نطاق واسع، علاوة على تطوير برنامج» (1996, 3). ويكمن جوهر هذه الوثيقة فى الدعوة إلى «تطوير ديمقراطية شعبية تركز على سيطرة الشعب على الموارد» (1996, 4). وسوف أتناول فى القسم التالى تعارض الرؤى بين برنامج «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» ومشروع

«المبادرة الجديدة للشراكة» حول المواطنة الديمقراطية التي تشكل أساس كل من البرنامج والمشروع. وبعد ذلك سوف أتناول نموذج «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في ما يتعلق بالديمقراطية التحريرية مقارنة بنموذج ماكفرسون لديمقراطية المشاركة، وأجادل أنه على الرغم من أن الاثنين يتقاسمان الكثير، فإن نموذج «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يتحدى فكرة «ماكفرسون» الفائلة إن اقتصادات الوفرة هي فقط التي يمكن أن توازر ديمقراطية المشاركة.

### «التحالف الوطني للحركات الشعبية» و «المبادرة الجديدة للمشاركة»: مقاربتان مختلفتان تجاه التنمية

إن برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، مثله مثل «المبادرة الجديدة للشراكة»، يؤكد الحاجة إلى زيادة المشاركة في الديمقراطية ولا مركزية السلطة للفاعلين المحليين. ويدعو مهندسو برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، على سبيل المثال، إلى «ديمقراطية تشاركية كاملة تضمن وجود أقصى سلطة سياسية اقتصادية في أيدي الناس، مع تقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى» (NAPM 1996, 7). ومع ذلك، تختلف الوثيقتان تمامًا، من زاوية فهمها لفوائد مثل تلك المشاركة. فعلى حين ترى «المبادرة الجديدة للشراكة» أن زيادة المشاركة تسهم في تسخير الطاقة من أجل تنمية تقود إلى توسيع اقتصاد السوق ليصل إلى أكثر المستويات محلية، فإن «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يرى أنها تسهم في تعبئة الدعم من أجل تنمية بديلة تقاوم توسع الأسهمية العالمية. ويُعد هذا الفهم المتباعد للتنمية محورًا يمكن عن طريقه التمييز بين هذه النماذج من الديمقراطية. وعلى الرغم من أن «التحالف الوطني للحركات الشعبية» و «المبادرة الجديدة للشراكة» يتقاسمان الالتزام ببناء الشراكة والمجتمع المدني، فإن رؤية «التحالف الوطني للحركات الشعبية» البديلة للتنمية تقود أصحابها إلى تصور مجموعة مختلفة من الشركاء ونوع مختلف من الشراكة.

وعلى حين تجاهد «المبادرة الجديدة للشراكة» من أجل إدخال من كانوا مستبعدين سابقًا إلى عملية التنمية كمستفيدين محتملين، يسعى «التحالف الوطني للحركات الشعبية» إلى تجميع

من عانوا من «نماذج وبرامج ومشروعات التنمية في فترة ما بعد الاستقلال»، مثل: «القرويون في مختلف أنحاء الهند [الذين] يحاولون إنقاذ مواردهم الطبيعية المشتركة كالغابات والمراعى من عمليات الخصخصة والاستغلال التي تستهدف تحقيق أرباح على المدى القصير ... و«الأديفاسيس» وغيرهم من الريفيين [الذين] يناضلون من أجل إنقاذ أراضيهم من أن تخمرها السدود أو تتلفها المشروعات الصناعية الكبرى ... [و] الحرفيين التقليديين الذين تنخفض قيمة رزقهم بسبب الإنتاج الضخم المميكن الناتج عن الاقتصاد الحديث» (NAPM 1996, 2). ولا يقتصر تركيز برنامج "التحالف الوطني للحركات الشعبية" على الفقراء فحسب، وإنما يمتد ليشمل أيضًا الطرق التي تأثرت من خلالها النخب تأثيرًا سلبيًا عند إدخالها في الديمقراطية الرأسمالية. وي طرح برنامج العمل، على سبيل المثال، أن قاطني المدن المنتمين إلى الطبقة الوسطى يحصلون على دخول متزايدة، لكنهم يعانون من تدنى مستويات المعيشة بسبب «الحياة المؤتمتة المليئة بالتوترات» والتي أنتجت الرأسمالية الحديثة. وبالمثل، نجد أنه حتى الأثرياء غير محصنين أمام التفسخ البيئي للتنمية الرأسمالية وبالتالي يمكن اعتبارهم شركاء إمكنانيين في النضال من أجل تنمية تستهدف تمكين الناس ضد الثقافة الاستغلالية المهيمنة التي تقترن بشروط «الخصخصة» و«اللبرلة» (2, 1996).

وفي مقابل تركيز أصحاب «المبادرة الجديدة للشراكة» على الحاجة إلى بناء «شراكات استراتيجية» تستهدف حل المشكلة التنموية حلاً فعالاً، يأمل نشطاء «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في تعزيز نوع الشراكة الذي يتجاوز «مجرد شبكات العمل في قضايا بعينها» (2, 1996, NAPM). وي طرحون شراكة تقود إلى تمكين الجماعات من «الظهور بقواسم أيديولوجية مشتركة محددة واستراتيجية مشتركة ... [و] يمكنهم إحياء قوة اجتماعية [و] سياسة قوية»، ويتيحون للجماعات الإبقاء على «هويتها المستقلة» (2, 1996). إن هذا النموذج من الشراكة يمثل ما أسميه «التقارب المقاوم»، حيث إنه يتميز بوجود ارتباط بين تحليلات المجموعات للإخضاع الاقتصادي والسياسي والثقافي والنوعي على النحو الذي يتيح إدراك نجاح نضال كل مجموعة باعتباره متوقفاً بحسم على نجاح نضالات المجموعات الأخرى. ونتيجة ذلك، تشترك المجموعات في الحملات التي يشنها بعضهم البعض اشتراكاً حيويًا وتبادل التعزيز. ففي عام 2003، على سبيل المثال، شرع «التحالف الوطني للحركات

الشعبية» في جولة في جميع أنحاء الهند «ضد العولمة والطائفية»، حيث قام أعضاؤه بزيارة المجموعات والحملات المحلية المختلفة والعمل معها من أجل ربطها ببعضها البعض و«بالنضال في جميع أنحاء البلد» (1, NAPM 2003).

وعندما يتباعد نموذج الشراكة لدى كل من «المبادرة الجديدة للشراكة» و«التحالف الوطني للحركات الشعبية»، تتباعد تصوراتها أيضًا حول الفاعل السياسي الذي يشكل أساس تلك الشراكة. وبالفعل، نجد أن نموذج الشراكة لدى «المبادرة الجديدة للشراكة»، المتعلق بتحالف مصالح قصير المدى، هو نموذج يتفق مع فهم الفاعل السياسي باعتباره رجل/ سيدة أعمال يشترك مع الآخرين من أجل زيادة مصالحه/ مصالحها الذاتية. لكن الشراكة التي يتصورها «التحالف الوطني للحركات الشعبية» تتطلب شخصًا مختلفًا، شخص بكلمات جاياترى شاكرافورتى سبيفاك (Gayatri Chakravorty Spivak) «مهتم بالمسؤولية» وجزء من ثقافة تعتبر الناس، سواء اختاروا أو لم يختاروا إدراك ذلك، «مسئولين عن معاناة الآخرين» (7, 1992a). إن الإقرار بإدخال شخص في المسؤولية، كما تجادل سبيفاك، يؤدي إلى اضطراب عميق في الرأسالية، لأنها نظام يعتمد على رفض ذلك الإقرار «من أجل امتلاك القدرة على تبرير نفسه أمام أعضاء المجتمع الخاملين» (8, 1992a). إن «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يحث الناس على إقرار هذه المسؤولية، وخاصة الشباب والطلاب، الذين يدعونهم إلى «الابتعاد عن حياة تضرب بجذورها في العمل المهني والنزعة الاستهلاكية، وإعطاء الوقت والطاقة للإسهام في هدف «التحالف الوطني للحركات الشعبية» المتمثل في المساواة والعدالة والاستمرارية» (15, NAPM 1996).

وكما هي الحال في نموذج «المبادرة الجديدة للشراكة»، تحتل النساء موقعًا مركزيًا في رؤية «التحالف الوطني للحركات الشعبية» للديمقراطية. وبينما تركز «المبادرة الجديدة للشراكة» على سُبُل إدخال النساء في عمليات الديمقراطية الرأسالية العالمية، يركز «التحالف الوطني للحركات الشعبية» على أسباب الإخضاع. وبدلاً من التركيز الأولى على أنشطة النساء الاقتصادية، يروج «التحالف الوطني للحركات الشعبية» لرؤية عريضة حول تمكين النساء، رؤية تسعى إلى تمكين النساء وتسعى إلى تحسين جميع جوانب حياة النساء:

إننا نعارض عدم المساواة بين الجنسين في جميع أشكالها، والتي تركز أساسًا على البطريركية؛ ونجاهد من أجل توفير جميع حقوق الإنسان الأساسية للنساء بغض النظر عن الطائفة والدين، والنوع الاجتماعي. إننا نعمل من أجل إصدار قوانين مدنية تتسم بالعدالة الكاملة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي - ونعني القوانين التي تحكم الزواج، والطلاق، وحقوق الملكية، والميراث، والتبني، والرزق، والتحرر من التمييز على أساس الدين. ونحن ندعم تقييم عمل النساء على قدم المساواة، ونعترف بدلالة مساهمة النساء في مؤازرة المجتمع المحلي والثقافة. كما أننا نُقدر تمكين النساء ومشاركتهن في جميع المجالات على قدم المساواة مع الرجال في مجال اتخاذ جميع القرارات وصنع السياسة وتنفيذها على صعيد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (7, 1996, NAPM).

وتُعتبر النساء أنفسهن لاعبات مركزيات بالفعل في المنظمات التي تُشكل «التحالف الوطني للحركات الشعبية». وعلى سبيل المثال، توضح منظمة «ميدها باتكار» (Medha Patkar) - التي تولى تأسيس «التحالف الوطني للحركات الشعبية» - أن النساء يُعتبرن «قوة أساسية» في إحدى المنظمات الرئيسية في التحالف، وهي «حركة إنقاذ نارمادا» التي تناضل ضد سد نارمادا (163, 1995). إذن صورة المرأة هنا ليست صورة المرأة بوصفها (مع مساعدة وكالات المعونة) سيدة أعمال إقليمية، وإنما بوصفها قائدة تنخرط حاليًا في المجتمع المحلي وناشطة مسؤولة في الحركة (بالمعنى الذي تطرحه سيفاك).

إذا كانت التحركات التي تتحدى عمليات الاستبعاد الديمقراطي قد كشفت جزئيًا تناقضات العقد الجنسي الكولونيالي، فقد أدى النضال في مواجهة بنود وشروط الإدماج في النظام الديمقراطي الرأسمالي العالمي إلى الكشف جزئيًا عن تناقضات الأطر الرأسمالية الديمقراطية للتنمية. وعلى سبيل المثال، يتذكر جوستافو إستيفا (Gustavo Esteva) ومادهو سورى براكاش (Madhu Suri Prakash) كيف قامت أورميلا باتل (Urmila Patel)، زوجة رئيس الشركة التي تم التعاقد معها للإشراف على مشروع بناء سد نارمادا، بتنظيم آلاف القرويين في تجمع مناصر للسد. ويشير كل من إستيفا وبراكاش إلى أن "الاستراتيجية

الرسمية للمشاركة الشعبية تضم جلب كثير من الخاسرين للقتال على الجانب الفائز، وذلك بتعبئة الناس بالطريقة التي تتبعها تقليدياً مجموعات الجماهير الشعبية ... والاضطراب الذى تسببه مثل تلك التغيرات فى طبيعة المواجهة ... يتفاقم لأن جماعتي الضغط تتحدثان اللغة الاقتصادية نفسها المتعلقة بالتنمية المستدامة، واللغة الأخلاقية نفسها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة» (48, 1992). ومع ذلك، عندما تتحرك المشاركة الشعبية ضد أوامر رأس المال المعولم، يجرى إلقاء الضوء على حدود المشاركة «المقبولة». وعلى سبيل المثال، تذكر باتكار رد فعل المسئولين تجاه المسيرة السلمية احتجاجاً على السد، والتى قادتها منظمة نارمادا:

فى أثناء المسيرة، تم تحدى كل من الحكومة والبنك الدولى وأيضاً الالتماس إليهم. إن خروج آلاف من الناس لنضال استمر 36 يوماً يشير بوضوح إلى مدى التزامهم. ولا يمكن تصديق ما واجهوه على حدود جوجارات، فى ظل وجود آلاف من رجال الشرطة على طول الحدود وممارسة القمع - بما فى ذلك إطلاق القنابل على المشاركين فى المسيرة، واعتقالهم، وتمزيق ملابس النساء الناشطات - وذلك عندما كانت مجموعات من المسيرة تحاول فى صمت عبور الحدود، وأيديهم مطوية أمامهم إشارة على التزامهم السلمى (166, 1997).

وتشير النساء الموجودات فى جبهة الاحتجاج الأمامية إلى أن الاستراتيجيات الرسمية للمشاركة الشعبية، التى وصفها كل من إستيفا وبراكاش، لن تختارهن بسهولة.

ويرى مهندسو «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» إمكانية بناء فضاء حاسم خارج عالم المؤسسات السياسية التقليدية لتشكيل السياسات الديمقراطية، وذلك عبر تطوير ثقافة سياسية تقدمية. فى مقدمتهم لكتاب «ثقافات السياسة/ سياسة الثقافات» (Cultures of Politics/Politics of Cultures)، تطرح سونيا ألفاريز (Sonia Alvarez) وإفلينا داجنينو (Evelina Dagnino) وأرتورو إسكوبار (Arturo Escobar) منظوراً حول المواطنة «يعتبر النضالات الديمقراطية مشتملة على إعادة تعريف، ليس للنظام السياسى

فحسب وإنما أيضاً للممارسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى توليد نظام ديمقراطي للمجتمع ككل» (2, 1998). ويذهب نشطاء «التحالف الوطني للحركات الشعبية» إلى أن المجال غير الانتخابي يُعد موقفاً حاسماً لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية جديدة. ووفقاً لبرنامج عملهم: «يجب أن يأخذ الناس زمام المبادرة الآن، ويملأون شروطهم وسيطرون من خلال محاولة وطنية خارج السياسات الانتخابية الضيقة. فالسياسات غير الانتخابية تمتلك .... موقفاً قوياً ولديها دور تلعبه في تمكين وتعبئة الناس، وإثارة ضمير الأمة، ووضع أجندة الشعب في المرحلة المركزية. وبذلك ستكون سياسات الشعب» (7, 1996, NAPM).

وعلى الرغم من أن «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يؤكد إمكانات السياسات غير الانتخابية والحركات المرتكزة على الناس كفضاءات لبناء الثقافة الديمقراطية، وباعتباره منظمة غير حزبية في حد ذاته، يحث التحالف الناس والمنظمات الشعبية أيضاً على «التدخل بفاعلية هادفة في السياسات الانتخابية» (1, 1998a). ففي أثناء الانتخابات الوطنية لعام 1998 في الهند، على سبيل المثال، قامت المنظمات المنتسبة إلى التحالف في عديد من المدن والقرى عبر أنحاء البلد بدعوة المرشحين إلى المنتدى الشعبي (لوك مانش) للإجابة عن الأسئلة و«مواجهة قضايا [حقوق] الداليت والمسلمين والنساء والصيادين والفلاحين والقبائل، والانقضااض على الخصخصة والعولمة» (2, 1998b, NAPM).<sup>(7)</sup> وبهذه الطريقة، تتيح حتى الانتخابات نفسها فرص لتوضيح «سياسات الشعب». وسوف أنتقل في القسم التالي إلى خطة مهندسى برنامج عمل «التحالف الوطني للحركات الشعبية» حول «سياسات الشعب» كنموذج بديل للمجتمع الديمقراطي.

### **الديمقراطية التنموية التي تتخذ من الشعب مركزاً لها في برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»**

يتمثل المبدأ الرئيسى للديمقراطية التنموية التي تتخذ من الشعب مركزاً لها، في برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، في «أن المطلب الأول حول استخدام الموارد سوف يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الرزق» (4, 1996, NAPM). وفي ظل هذا المبدأ،



يرسخ النشاط نموذجهم للديمقراطية من خلال إدراك مركزية التنمية، ليس على أساس النمو الاقتصادي بذاته وإنما على أساس «حق الناس في الحياة بكرامة» (4, 1996). أما البنية المؤسسية لتلك الديمقراطية، فسوف «تبنى من المجتمع المحلي بدءاً من المستوى الوسيط ووصولاً إلى المستوى الوطني، في ظل أنماط ديمقراطية للتخطيط واتخاذ القرار تُستخدم لاتخاذ تلك القرارات» (4, 1996). كما أن نمط الديمقراطية بالمؤسسة المركزية في «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، باعتبارها بمثابة القاعدة، هو «بانشايات معدل» - أى الشكل التقليدي للحكم الذاتي التشاركي المحلي في الهند.

إن هذا النموذج للديمقراطية يمثل، بطرق عديدة، نموذج «ماكفرسون» للديمقراطية التشاركية. إذ يوصى أيضاً بنظام تراتبي، نظام يرتكز على «الديمقراطية المباشرة عند القاعدة والديمقراطية التفويضية عند كل مستوى أعلى من ذلك» (Macpherson 1977, 108). على المستوى المحلي (الذي يتخيل ماكفرسون أنه الجوار أو المصنع في المجتمعات الصناعية الغربية)، تصبح المواجهات المباشرة بمثابة النمط المتميز للانخراط الديمقراطي. وعندئذ، تتولى هذه المجموعات انتخاب المندوبين الذين يشكلون مجلساً على المستوى التالي. ويهتم «ماكفرسون» بوجه خاص بالمساءلة الديمقراطية، ويؤكد أن «صانعي القرار وصانعي القضايا المنتخبين من أسفل يجب أن يكونوا مسؤولين عن الأدنى منهم، وذلك بإخضاعهم لإعادة الانتخاب أو حتى الاستدعاء» (109, 1977). إن هذا التركيب من الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يضمن توليد المطالب من أسفل ويخضع تنفيذها للمساءلة أمام من هم أدنى.

وعلى الرغم من أن هذه النماذج تتقاسم رؤية مؤسسية متشابهة، فإننا نجدتها تختلف في جانب حاسم: أن فهمها للظروف الاقتصادية يُعد ضرورياً للتحرك نحو ديمقراطية المشاركة. ويجادل «ماكفرسون» أن الشرط الضروري لمثل هذا التحرك يكمن في وجود اقتصاد الوفرة. ونظراً لارتباط الحرمان الاجتماعي والاقتصادي بانخفاض المشاركة، فإن زيادة الوفرة سوف تعمل على توليد المنافذ الضرورية لتوسيع المشاركة. ويذهب ماكفرسون إلى أن الرابطة بين الديمقراطيات والسوق ستصبح فحسب «غير ضرورية... إذا افترضنا أننا

وصلنا الآن إلى مستوى تكنولوجى من الإنتاجية يتيح توفير حياة جيدة لكل شخص ... ويمكن بالطبع تحدى هذا الافتراض. لكن إنكاره يعنى عدم وجود إمكانية لأى نموذج جديد لمجتمع ديمقراطي، وبالتالي لا ضرورة لمناقشة مثل ذلك النموذج» (22, 1977). وهو يعترف بأن عدم عدالة توزيع الثروة العالمية بين الدول يقود إلى توليد هذه الوفرة. ويشير حتى إلى تقليص التفاوت العالمى بوصفه عاملاً يمكن أن يحول دون نجاح نموده لديمقراطية المشاركة فى البلدان الغربية. كما كتب قائلاً: إذا «كانت الدول المتخلفة قادرة، عن طريق الابتزاز بالتهديد النووى أو غيره، على فرض إعادة توزيع للدخل بين الدول الغنية والفقيرة»، فإن ذلك يزيد من صعوبة «التقليص الضرورى المطلوب للتفاوت الطبقي ... داخل الدول الغنية» (8-107, 1977).

ومع ذلك، فإن النموذج الذى أعده «التحالف الوطنى للحركات الشعبية» يتحدى تلك الفرضية. فبدلاً من افتراض اقتصاد الوفرة، يطرح معدو برنامج عمل التحالف اقتصاد البساطة الذى يركز على «ساداجي» (الحياة البسيطة) و«ساماتا» (المساواة)، كشرط أساسى لنموذجه الخاص بديمقراطية المشاركة. ويفسرون هذا الاقتصاد بالأسلوب التالى: "التزام نحو «ساماتا» وعدالة فى التوزيع تتطلب بالضرورة استخدام أكثر عدالة للموارد، بما يؤكد تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملابس والمأوى والصحة والتعليم للجميع .... وهو ما لا يمكن ضمانه إلا عند وقف الإنفاق العام غير الضرورى والإسراف فى الاستهلاك، فضلاً عن تقدير الإبداع والإنسانية غير الأنانية وليس الوفرة المادية» (7, 1996, NAPM). كما يتناول جزء كبير من برنامج «التحالف» الاستراتيجيات الخاصة بمقاومة الأخلاقيات الاستهلاكية. وعلى سبيل المثال، كتب معدو البرنامج قائلين إن النزعة الاستهلاكية «تخط من كرامة النساء، وتشجع على سوء معاملة الأطفال، وتعوق نموهم إلى بشر ناضجين، كما تشجع على العنف» (6, 1996). وعلاوة على ذلك، هناك مستويات متزايدة من الاستهلاك فى هذا النموذج لا تُعتبر مؤشراً على تقليص التفاوت الطبقي. وبالأحرى، ومع معرفة محطات البداية والنهاية لرأس المال عبر القومى (سواء من الغرب أو إليه)، يُنظر إلى مثل هذا الاستهلاك باعتباره يستنفد «موارد الدولة من أجل تراكم الربح فى أيدي قطاع الأقلية الخاص على المستويين الوطنى والدولى» (4, 1996). وعلى هذا النحو، يدعو «التحالف

الوطني للحركات الشعبية» إلى النضال ضد الشركات متعددة القومية مُستخدماً شعارات مثل «لا نريد اليبسي / الكوكاكولا - إننا نريد الماء» (8, 1996).

يرتكز إذن هذا النموذج لديمقراطية المشاركة على اقتصاد يلبي فوراً احتياجات الناس الأساسية، ولا يتطلب (وبالطبع يجب أن يُدمر) عدم العدالة في توزيع الثروة بين الأمم. وفي واقع الأمر، يُنظر إلى الاقتصادات الرأسمالية للوفرة - في ما يتعلق بتوليد الإنتاج - باعتبارها تقود إلى حياة التقشف.

### خاتمة

يوجد مهرجان في يوم الانتخاب ... يخرج الناس، في حالة إثارة، في مجموعات للإدلاء بأصواتهم. لكنهم يجدون مظهر مركز التصويت مثير للريبة ... سيحدث عراك دون شك. يركض كل شخص من أجل حياته. يركض ممثلو المرشحين للإمساك بالناخبين. ويركض أفراد الشرطة لمساعدتهم. وعندما يركض أفراد الشرطة ... لا تعنى الحكومة أمراً جيداً. وفي مثل هذا المجد، هل تصل الانتخابات العامة الثالثة إلى نهاية (Devi 1993, 32).

إن "قصة ماهسويتا ديفي!" التي تُقيم الانتخابات العامة الثالثة في الهند، المشار إليها أعلاه، تتحدث عن إغواء الإدماج الديمقراطي ومخاطره. فبينما نجد الفلاحين في قصة «ديفي» مستعدين للمشاركة، فإن المؤسسات والعمليات التي توجه مشاركتهم تهدد بتعزيز علاقات القوى المألوفة والخطيرة في القرى، وتعزيز ما أطلقت عليه سيفاك اسم «الرابطة بين الراكضين والمتنافسين» (1992b, 106).

ونظراً لأن الخط القائم بين الراكضين والمتنافسين يهدد بأن يصبح حتى أكثر رسوخاً في ظل عمليات العولمة المعاصرة، يجدر بوجه خاص دراسة عمليات الإدماج الديمقراطي - مع معرفة أن من أخلاقيات الديمقراطية ومؤسساتها أن نتقد عادة ونحارب علاقات القوى تلك. وعلى سبيل المثال، يجادل ديفيد هلد (David Held) في كتابه «نماذج الديمقراطية» (Models of Democracy) قائلاً: «إننا نعيش اليوم في سياق نقطة تحول أساسية ...

[حيث] تركيز السلطة التدريجي على أساس رأس المال متعدد القوميات» يمكن أن يقود إلى تمدد «القدرة التنظيمية للمصالح الجغرافية السياسية المهيمنة» على حساب «فاعلية الديمقراطية ومدى وصولها داخل حدود كثير من البلدان ويتجاوزها» (1996, 353). ولمواجهة هذا السيناريو، يؤكد هلد أهمية «الديمقراطية الكوزموبوليتانية» التي «تعمق وتوسع الديمقراطية عبر البلدان، والمناطق، والشبكات العالمية» (1996, 353). ونحو تطوير مثل تلك الديمقراطية، يركز هلد وغيره من الديمقراطيين الكوزموبوليتانيين على المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية أساسًا، مثل منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة، ويجادلون حول ضرورة إعادة تنظيم تلك المؤسسات بحيث تصبح أكثر انفتاحًا على المشاركة الديمقراطية (Archibugi 1993; Held 1996; Cabrera forthcoming). وبينما أجد أن التركيز على تلك المؤسسات يُعد أمرًا مُلحًا، فإنني أطرح في هذا المقال ضرورة التركيز في الوقت نفسه على معنى المشاركة ذاتها. لقد أكدت في هذا المقال أن العمليات المعاصرة للعولمة قد أدت إلى تغيير بنود التعارض بين النماذج المتنافسة من الديمقراطية، بحيث أصبحت نماذج الديمقراطية التي تتخذ من السوق مركزًا لها والتي لا تتخذ من السوق مركزًا لها تتقاسم اللغة الخاصة بالمشاركة نفسها، بينما تحافظ على رؤى صارخة الاختلاف حول ما تخدمه تلك المشاركة. ولهذا السبب، يجب توضيح المشاركة كمصطلح: أي ضرورة زيادة تحديد نوع المشاركة التي يمكن أن تنافس مظالم العولمة. إنها أنماط المشاركة المتصورة في نماذج للديمقراطية مثل نموذج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، وهي الأنماط التي تمزق الرابطة بين الديمقراطية والرأسمالية بطرق لا تعتمد على عدم العدالة في توزيع السلطة العالمية أو الثروة، بما يمكن أن يولد مقاومة معمقة للتراتيبات التي تعززها العولمة.

-----

### كلمات شكر:

أود أن أتوجه بالشكر إلى كل من: لويس كابريرا (Luis Cabrera)، كريستين دي ستيفانو (Christine Di Stefano)، كوشيك جوش (Kaushik Ghosh)، نانسي هارتسوك (Nancy Hartsock)، كيمبرلي مانينج (Kimberley Manning)، لارين ماكلافلين

(Larin McLaughlin)، بريتي رامامورثي (Priti Ramamurthy)، إيمي كاريللو رو (Aimee Carrillo Rowe)، بامبلا تريفيدي (Pamela Trivedi) لما قدموه من مدخلات مفيدة لهذا المقال. كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء Escuela Popular Norteña لأفكارهم الموحية وتضامنهم في النضال.

-----

### الهوامش:

(1) في النظرية الديمقراطية، عادة ما يُستخدم مصطلح الديمقراطية التنموية للإشارة ضمناً إلى تلك النماذج من الديمقراطية التي "تؤكد القيمة الجوهرية للمشاركة السياسية من أجل تنمية المواطنين كبشر" (Held 1996, 44). وبينما يصدق ذلك على نموذج وكالة المعونة الأمريكية ونموذج التحالف الوطني للحركات الشعبية في ما يتعلق بالديمقراطية التنموية (وإن كان بطرق مختلفة تماماً لكل منهما)، فقد استخدمت في هذا المقال كلمة "تنموي" للإشارة أساساً إلى تلك النماذج من الديمقراطية التي ترتبط بتناول عمليات التنمية وخطاباتها أو المنافسات القائمة بينها.

(2) انظر/ي: Barber 1984; Cohen and Rogers 1983; Macpherson 1977; Pateman 1970

(3) انظر/ي مجموعة المقالات بعنوان (Cooke and Kothari) Participation: The New Tyranny? (2001) للاطلاع على تحليل ناقد لخطابات وتقنيات وممارسات تنمية التشاركية عبر عدد من هيئات التنمية ومشروعاتها المختلفة. وكما يشير عديد من الكُتاب، يجدر التفرقة بين الانتقادات المتعلقة بما يمكن أن تضفيه الطرق التي تولدها المشاركة نتيجة تلك الممارسات من طابع مادي على علاقات القوى الحالية، وتلك الانتقادات المتعلقة بالمشاركة وتطرح أن «معرفة الخبراء والدولة أفضل بالفعل، بشكل عام، وأن مديري المنظمات والمشروعات يحتاجون إلى حرية العمل السريع من أجل تحقيق النتائج، وأن اهتمام الناس بتحقيق تحسينات جوهرية في حياتهم على المدى القصير أكثر من اهتمامهم بالمشاركة» (Taylor 2001, 138). إن المطروح للنقاش في التقييمات التقدمية للمقاربات المعاصرة في مجال التنمية لا يتمثل في قيمة المشاركة ذاتها، بل يكمن بالأحرى في شروط مثل تلك المشاركة.

(4) انظر/ي المجموعة الصادرة بعنوان «الفكر النسوي ما بعد التنموي» (Feminist Post-development Thought (Saunders 2002)، على سبيل المثال، للاطلاع على مناقشة واسعة النطاق وناقدة للتطور التاريخي، وإمكانات الفاعلية، والآثار الخطابية لما أطلقت عليه ساوندرز (Kriemild Saunders) "تعميق الاندماج، وزيادة المشروعات" للتركيز على النساء في الأجندات الثنائية والمتعددة الأطراف للتنمية (1, 2002).

- (5) من المثير للاهتمام أن معارضي حق المرأة في الانتخاب في بريطانيا استخدموا تكتيكات مماثلة من أجل إقناع النساء في انجلترا بالعدول عن شن حملات من أجل التصويت. وعلى سبيل المثال، تذكر الناشطة النسوية والقومية موثولاكشيمي ريدي (Muthulakshmi Reddi) في إحدى خطبها أن «أولئك الذين جاهدوا من أجل حق النساء في الانتخاب في بريطانيا كانوا يواجهون على الدوام بالحجة القائلة إن النساء إذا مُنحن أصواتاً في أم البرلمانات [أي بريطانيا العظمى]، فإن «التابعة الكبرى» [أي الهند] سوف تفقد احترامها لسلطتها» (4, n.d.). إن توظيف مثل هذا الخطاب في محاولة إقناع النساء البريطانيات بالتحريض من أجل التصويت قد كشف عن بعض أصحاب المصلحة العنصريين الموالين للعقد الجنسي داخل الدولة الامبريالية.
- (6) كلمة داليت (Dalit) تعني «المجموعة المضطهدة»، وهو مصطلح تُفضل كثير من الجماعات الطائفية المتدنية أو الطوائف «المُسجلة» إطلاقه عليها.
- (7) نتيجة لاجتماعات المنتدى الشعبي (لوك مانش) في القرى القبلية في وادي نارمادا بولاية ماهاراسترا الهندية، قررت العديد من القرى عدم قبول أي من المرشحين وقاطعت الانتخابات، بحيث كانت «غرفة الاقتراع في مانيبلي، ونيمجافهان، ودانل وغيرها من الأماكن فارغة في يوم الاقتراع» (2, NAPM 1998b).

-----

### قائمة المراجع:

- Alexander, M. Jacqui, and Chandra Talpade Mohanty, eds. 1997. *Feminist Geneologies, Colonial Legacies, Democratic Futures*. New York: Routledge.
- Alvarez, Sonia E., Evelina Dagnino, and Arturo Escobar. 1998. *Cultures of Politics/Politics of Cultures: Re-visioning Latin American Social Movements*. Boulder, Colo.: Westview.
- Archibugi, Daniele. 1993. "The Reform of the UN and Cosmopolitan Democracy: A Critical Review." *Journal of Peace Research* 30(3): 301-15.
- Barber, Benjamin. 1984. *Strong Democracy: Participatory Politics for a New Age*. Berkeley: University of California Press.
- Bush, George W. 2002. "Remarks by the President on Glocal Development." Speech before the Inter-American Development Bank, Washington, D. C. Available online at <http://whitehouse.gov/news/release/2002/03/20020314-7.html>.
- Cabrera, Luis. Forthcoming. *Political Theory and Global Justice: The Cosmopolitan Imperative*. New York: Routledge.
- Chakravarti, Uma. 1989. "Whatever Happened to the Vedic Dasi? Orientalism, Nationalism, and a Script for the Past." In *Recasting Women: Essays in*

- Colonial History*, ed. Kumkum Sangari and Sudesh Vaid, 27-87. New Delhi: Kali for Women.
- Chattopadhyahya, Kamaladevi et al. 1939. *The Awakening of Indian Women*. Madras: Everyman's Press.
- Cohen, Joshua, and Joel Rogers. 1983. *On Democracy*. Middlesex: Penguin.
- Cooke, Bill, and Uma Kothari, eds. 2001. *Participation: The New Tyranny?* London: Zed.
- Devi, Manasweta. 1993. *Imaginary Maps*. Trans. Gayatri Chakravorty Spivak. Calcutta: Thema.
- Escobar, Arturo. 1995. *Encouraging Development: The Making and Unmaking of the Third World*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Esteva, Gustavo, and Madhu Suri Prakash. 1992. "Grassroots Resistance to Sustainable Development: Lessons from the Banks of the Narmada." *Ecologist* 22(2):45-51.
- Flax, Jane. 1998. *The American Dream in Black and White: The Clarence Thomas Hearings*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Gibson-Graham, J. K. 1996. *The End of Capitalism (as We Knew It): A Feminist Critique of Political Economy*. Oxford: Blackwell.
- Harvey, David. 1990. *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Cambridge, Mass.: Blackwell.
- Held, David. 1996. *Models of Democracy*. Cambridge: Polity.
- Macpherson, C. B. 1977. *The Life and Times of Liberal Democracy*. London: Oxford University Press.
- Mies, Maria. 1998. *Patriarchy and Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour*. London: Zed.
- Mill, James. (1820) 1990. *The History of British India*. New Delhi: Associated Publishing House.
- Mills, Charles. 1997. *The Racial Contract*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.
- Mosse, David. 2001. "□ People's Knowledge, □ Participation and Patronage: Operations and Representations in Rural Development." In Cooke and Kothari 2001, 16-35.
- National Alliance of People's Movements. 1996. "National Alliance of People's Movements." Available online at <http://www.narmada.org/NAPM/napm.html>.
- \_\_\_\_\_. 1998a. "Elections! Elections!! Elections!!! An Appeal by the National Alliance of People's Movement." Available online at <http://www.narmada.org/NAPM/resolution2.html>.

- \_\_\_\_\_. 1998b. "The General Elections in February-March 1998 and the People's Movements." Available online at:  
<http://www.narmada.org/NAPM/election.comments.html>.
- \_\_\_\_\_. 2003. "Farmers, Workers, and Students in North, Central Kerala Resolve to Resist Unsustainable Development, Privatization, and Communalism." Available online at <http://www.narmada.org/nba-press-release/january-2003/secondday.html>.
- Pateman, Carole. 1970. *Participation and Democratic Theory*. Cambridge: Cambridge University Press.
- \_\_\_\_\_. 1988. *The Sexual Contract*. Cambridge: Polity.
- Patkar, Medha. 1995. "The Struggle for Participation and Justice: A Historical Narrative." In *Toward Sustainable Development? Struggling over Narmada's River*, ed. William Fischer, 159-78. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.
- Reddi, Muthulakshmi. N.d. "Report on the Presentation of the Purse to Gandhiji Organized by the Ladies of Madras." In *Speeches and Writings II*, 4-5. New Delhi: Nehru Memorial Museum and Library.
- Saunders, Kriemild, ed. 2002. *Feminist Post-development Thought: Rethinking Modernity, Post-colonialism, and Representation*. London: Zed Books.
- Spivak, Gayatri. 1992a. *Thinking Academic Freedom in Gendered Post-coloniality*. Cape Town: University of Cape Town.
- \_\_\_\_\_. 1992b. "Women in Difference: Mahasweta Devi's "Douloti the Beautiful." In *Nationalisms and Sexualities*, ed. Andrew Parker, Mary Russo, Doris Sommer, and Patricia Yeager, 96-117. New York: Routledge.
- Taylor, Harry. 2001. "Insights into Participation from Critical Management and Labour Processes Perspectives." In Cooke and Kothari 2001, 122-39.
- USAID. 1995a. "Core Report of the New Partnerships Initiative." Available online at <http://www.info.usaid.govpubs/npicorept/npicorept-npi-mas.htm>.
- \_\_\_\_\_. 1995b. "Executive Summary of the New Partnerships Initiative." Available online at <http://www.usaid.gov/pubs/npicorept/npicorept-npi-mas.htm#summary>.
- \_\_\_\_\_. 1995c. "New Partnerships Initiative: Local Democratic Governance." Available online at <http://www.usaid.gov/pubs/npicorept/npicorept-npi.htm>.
- \_\_\_\_\_. 1995d. "New Partnerships Initiative: NGO." Available online at <http://www.usaid.gov/pubs/npicorept/npicorept-npi-ngo.htm>.
- \_\_\_\_\_. 1995e. "New Partnerships Initiative: Small Business." Available online at <http://www.usaid.gov/pubs/npicorept/npicorept-npi-sme.htm>.
- \_\_\_\_\_. 1995f. "NPI Resource Guide." Available online at <http://www.usaid.gov/pubs/npicorept/npicorept-npi-src.htm>.



---

---

## الفكر النسوي

### ما بعد التنموي

---

---

عرض : نولة درويش

يتكون هذا الكتاب من مقدمة يسبقها تعريف موجز بالمشاركات في إنجاز هذا العمل، إلى جانب ستة أبواب يدور كل باب من هذه الأبواب حول محور محدد يتضمن عددًا من المقالات، وينتهي بقائمة المراجع وملحق بالأسماء الواردة فيه؛ هذا، ويقع الكتاب في 368 صفحة من القطع المتوسط. تحمل المقدمة بقلم محررة الكتاب عنوان "نحو نقد تفكيكي لفكر ما بعد التنمية"، وتستعرض فيها التطور الذي حدث في تناول قضايا النوع والتنمية؛ وتشير إلى أن سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي قد شهدت طفرة في النضالية النسوية في مواجهة الهيمنة الذكورية؛ وهو ما واكبه ظهور اجتهادات نظرية متعددة تعكس المدارس النسوية المتنوعة حول البطريكية.

ففي الغرب، آمنت النساء بأهمية تنظيم أنفسهن بمعزل عن الرجال في مجموعات من أجل رفع الوعي في صفوف ما يعرف بالهياكل التي تفتقد إلى قيادات. وقد تميزت هذه النزعة النسوية بتجانسها وانسجامها مع اتجاهات الحداثة الليبرالية ومع النظريات والممارسات التنموية. ولكن، شهدت البلدان الأخرى، خاصة في الجنوب، أطروحات مختلفة؛ فشكّلت تلك التوجهات المغايرة تحديًا يواجه الفكر النسوي الغربي المهيمن الذي يسعى إلى تعميم مقاربه التي تركز على أثر العلاقات الأبوية دون النظر إلى تداعيات العوامل الأخرى مثل الطبقة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية الأخرى. كما تشير محررة الكتاب إلى الطرح المتباين

من كتاب :

Kriemild Saunders (Ed.) (2002). Feminist Post-Development Thought: Rethinking Modernity, Post – Colonialism, and Representation. London: Red Books.

فيما بين الرؤية النسوية الليبرالية، ومقاربة النسوية الماركسية الجديدة؛ حيث يوجد فرق في تناول المقاربتين لمفاهيم التضمين والتهميش أو الاستبعاد. فبالنسبة للمناصرات لفكر «النساء في التنمية» يتعلق التضمين بالموقع الذي تحتله النساء في القطاع الحديث، سواء كان هذا الموقع داخله أو خارجه. أما بالنسبة للنزعة الماركسية الجديدة، فإن مسألتى التضمين والتهميش تشيران بالأساس إلى الطبيعة التراتبية للاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وفي هذا الإطار، ترى هذه النزعة أن الفضاءات الواقعة بعيداً عن المركز لا تكون خارج نطاق التنمية، وإنما هي جزء من المبدأ الهيكلى المتعلق بتشكيلاتها المحلية والكونية. أما أطروحات الجنوب، فهي ترى أن خبرات النساء الفقيرات على امتداد العالم الثالث في نضالهن من أجل تأمين المقومات الأساسية لبقاء أسرهن على قيد الحياة هي التى تسمح بالوصول إلى استيعاب واضح لعمليات التنمية. كما تعنى تلك المقاربات بتضمين النضال ضد جميع أشكال القهر واعتبارها مشروعاً وضرورية. ففي كثير من الأحيان، لا بد من تحقيق التغيير على جبهات متنوعة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. غير أنها تعتبر في الوقت نفسه أنه لا ينبغي أن تطمئ هذه النضالات الأخرى وجه النضال ضد الهيمنة القائمة على أساس النوع. ثم جاءت مقاربات ما يسمى بمرحلة ما بعد التنمية والتي توافقت حولها نسويات من الشمال والجنوب، وهي المقاربات التي تؤكد الاحتياج إلى تنمية مستدامة تكون متحورة حول الإنسان؛ وقد انبثقت المداولات بين هؤلاء النسويات إلى التركيز على الطابع العالمى للأزمة البيئية، وبرز شعور الاحتياج إلى أخوية نسائية كونية؛ ومع اختلاف الأراضيات الفكرية التي يقفن عليها، اتفقن على أهمية التوصل إلى استراتيجية تحمل ملامح لتوافق مشترك حول ضروريات الاستدامة وحول حق النساء في التضمين كبديل عن الدخول في حروب فكرية. وأخيراً، تعرض المحررة بإيجاز الفصول الستة التي يتضمنها هذا الكتاب.

يتناول الفصل الأول بعنوان «دعم التنمية أو ما بعد التنمية» الممارسات والنظريات الاقتصادية والاجتماعية المعنية بدعم التنمية؛ ففي المقال الأول، تنظر «جين باربارت» إلى حالة تقييم التنمية الريفية بالمشاركة من خلال السعى إلى اكتشاف إمكانات التمكين التي تحملها، وكذلك حدود هذا التمكين؛ وتذهب إلى المناداة بمقاربة أكثر تفاعلاً واستناداً إلى أرض الواقع للتقييم التنويرية ولاستعمال المفاهيم الغربية في الهجوم على القيم التراتبية. وهي

تلاحظ أن لغة التمكين التي برزت في صفوف بعض المجموعات الشعبية الصغيرة والمنظمات غير الحكومية قد ارتفعت لمساءلة أثر المقاربة التنويرية بالنسبة للتمكين، والنوع، والمشاركة. وترى الكاتبة أن هناك حدودًا كبيرة لمقاربة التنمية الريفية بالمشاركة في تركيزها على ما هو محلي، والاعتقاد بأنه يمكن التغلب على مظاهر عدم المساواة من خلال مجرد القدرة على الإقناع والمناقشة والتضمين. فحينما تنظر إلى النساء في المنظمات المختلطة، تجد أن هناك استمرارية للاتجاه نحو تهميشهن. وهي تصر على أن إحداث التغيير فيما يتعلق بمظاهر عدم المساواة يتطلب أن تولى مراكز القوة الوطنية والعالمية اهتمامًا خاصًا حتى يمكن أن تحدث تأثيراتها المختلفة على كل من الرجال والنساء. أما «كاثلين ستاود»، فهي تركز في المقال الثاني على مدى احتياج المهتمين إلى الابتعاد عن المنظمات التنموية الكبيرة، أو أن يتسم التزامهم بها بمزيد من الحذر. وهي تفرق في ذلك بين النموذجين الصدامي والتشاركي، ذاهبة إلى أن الخارجين عن الأطر الرسمية هم الذين يرسمون الخطوط التي تستقطب العلاقات الاجتماعية؛ فالخارجون عن هذه الأطر يترددون في الإقرار بحدوث أي تقدم، بينما يتحكم المدرجون فيها في الآليات المؤسسية؛ وهي تؤكد أهمية توصل الطرفين إلى أرضية مشتركة مع التحذير بأن نادرًا ما يفى عالم ما بعد التنمية بوعوده، خاصة حينما يتعلق الأمر بالنساء. وأخيرًا، يتضمن هذا الفصل مقالًا بقلم «رافينا أجاروال» التي ترى أن الطبقات المتوسطة والعليا كثيرًا ما تقوم بالقفز على أكتاف الحركات القاعدية، وهو ما تربطه بقراءتها للمبادرات التنموية في الهند في مرحلة ما بعد الاستعمار. فقد شهدت الحدود الشمالية للهند قيام مشروعات صناعية-زراعية استندت إلى معاملات يسيطر عليها الرجال. في ظل هذا الوضع، أصبحت النساء تحظى بسلطة اجتماعية وسياسية وبقدرة على التحكم في الموارد يقلان كثيرًا عما كن يستمتعن به في مرحلة ما قبل الاستعمار.

يحمل الفصل الثاني عنوان «تأنيث الاقتصاد العالمي» وهو يتضمن مقالين، ويتناول أوضاع المرأة في إطار العمل بأجر ومن دون أجر في ظل تداعيات العولمة. ففي مقالها التحليلي حول الآراء المناهضة للعولمة، تقدم لنا «ساسكيا ساسين» مجموعة متنوعة من الدوائر الربحية العابرة للحدود التي تتم على حساب النساء الفقيرات من الجنوب اللاتي

يناضلن من أجل البقاء في إطار سوق العمل الرسمي، وغير الرسمي وغير المشروع، وهي أسواق العمل التي تتميز بالنمو السريع وبالطابع العالمي؛ ويساعدها على ذلك تنامي البطالة، وإغلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو الأسواق المحلية، وتضخم الدين الحكومي. وتذهب «ساسين» إلى وجود رابطة قوية ومنتظمة بين التواجد المتصاعد للنساء في تلك الدوائر وتنامي معدلات البطالة، وتقلص فرص الرجال في العمل، وتناقص الدخل الحكومي. من الدوائر الأساسية في هذا المجال، تشير إلى شبكات الدعارة للنساء والأطفال وأسواق العمل في الهجرة التي تهيمن عليها النساء. وتطرح فكرة أن هناك تأنيثاً جزئياً للبقاء على قيد الحياة حيث أصبحت تعتمد الأسر، والمؤسسات الشرعية الهامشية، والحكومات والمجتمعات المحلية كاملة بطريقة متنامية على عمل النساء من أجل البقاء. أما «مارشان»، فهي تفكك مكونات الخطاب المهيمن حول العولمة، مشيرة إلى الأبعاد المتعددة، والمتحيزة وغير المتساوية لتداعيات إعادة الهيكلة العالمية. وهي تتناول أهم أطروحات العولمة، والتغيرات المصطبغة ببعده النوع في الاقتصاد السياسي العالمي، ثم تركز على ديناميكيات العولمة الخاصة بالنوع في الجنوب؛ وأخيراً تنظر إلى التغيرات المحددة التي حدثت في صناعة «ماكيلادورا» بالمكسيك، إذ ترى أن هناك عملية تأنيث ثلاثية الأبعاد قد أصبحت قائمة أي: تأنيث لقوة العمل، وتأنيث على مستوى المدرجين في المجال السياسي والاقتصاد السياسي في المكسيك، وتأنيث له طابع رمزي؛ كما تلاحظ «مارشان» التطور الذي لحق بالمجتمع المدني على الصعيدين العالمي والإقليمي وما يفرق بين الشكليين حيث تبرز مقاومة إقليمية أمام الطرح الشمالي لمجتمع إقليمي تقوده النخبة؛ وهي المقاومة التي تعنى بالنسبة إلى الكاتبة أن هناك سعياً إلى بناء مجتمع مدني إقليمي، وأن الأمر لا يتعلق فقط بتطوير رؤية وهوية بديلة.

«رؤى نسوية أكثر عالمية» هو عنوان الجزء الثالث الذي يقوم بقراءة نقدية للنظريات والممارسات النسوية حول مرحلة التنمية وما بعد التنمية. مقال «مارنيا الأزرق» معنى بالتناول النقدي لحدود الفكر التنموي ما بعد الحداثي، خاصة مع التخلص من الجوانب التحررية التي يحملها المنطق المتنور (في الماركسية على سبيل المثال)؛ وهي تنظر إلى مقاربة التمكين باعتبارها تعبيراً عن المقاربة التنموية ما بعد الحداثية، وتذهب إلى أنها تسعى إلى

تحويل أصوات النساء المنتميات إلى العالم الثالث إلى فعل إبداعى رومانسي؛ وهى تنعى تحول حياة النساء إلى مجرد خطاب، بكل المهانة التى تمثلها قيام بعض نساء النخبة بالتحدث نيابة عن المعنيات أصلاً بالتغيير. كما تهاجم «الأزرق» ما بعد الحداثيين الذين يقدمون العولمة باعتبارها مساراً طبيعياً غير قابل للتغيير، وتضيف أن المدافعات عن هذا الفكر مشغولات فى إدارة الجانب الخطابى للعولمة، بينما تتطلب الإدارة من منظور النوع تعبئة الأصوات على مستوى العالم، وتطوير القدرة فى الحصول على التمويل الدولى، والتقليل تدريجياً من توزيع المساعدات والاعتماد عليها. وهى ترى أن التحليل ما بعد الحداثى لا يمكن أن يأخذ فى الاعتبار فقر النساء ونضالاتهن من أجل البقاء، مع التأكيد على حدود هذا الخطاب وعجزه عن تقديم الحل لوجهة النظر الحداثية التى ترى أن تبعية النساء مبنية على أسس اجتماعية. من ناحية أخرى، تعيد «تانى بارلو» التفكير فى خطاب التنمية، وفى مسألة الامتثال لرغبات الآخر، وفى قضية دور العوامل الوسيطة؛ فلا يمكن من وجهة نظرها أن يتم التعامل مع الرغبة فى الحصول على امرأة صينية فى وضع أدنى، دون استدعاء العوامل الوسيطة المتعلقة بتشكيل ذى طابع معقد، وثورى، وتاريخى. المقال التالى لكاتبتين تتقدان التطور الأعمى لنسوية تنموية فى حالة بوليفيا حيث ينظران إلى العمليات التى تقوم بها الدولة ووزارة النوع، والأجيال وقضايا الأسرة على أنها تحمل جدول أعمال خفياً يسعى إلى التحكم فى خصوبة النساء. فى هذا المقال تساءلت الكاتبتان عن المفهوم الغربى للجسد (أى وحدة هذا الجسد، وضرورته) باعتباره مفهوماً لا يتناسب على الإطلاق مع الواقع البوليفى.

الفصل الرابع يتمحور حول مسألة العلم فى التنمية؛ وهو يركز على الصراع الموجود فيما بين العلم المحلى والعلم الغربى، ويتساءل لو كان العلم الغربى وسيلة للسيطرة، أم أنه عبارة عن حزمة موضوعية من المعرفة والممارسات لنزع القناع عن الإيديولوجيات القمعية المحلية، وحليف حقيقى فى السعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. تثير "فاندانا شيفا" أسئلة أساسية حول مسئوليتنا تجاه الأجناس الأخرى، وحول تأمين الحدود بين الأجناس المختلفة؛ وهى تهاجم اختراق الرأسماليين الأبويين لتلك الحدود، وتكشف دعم نسويات ما بعد الحداثة لما يحدث. أما المقال التالى لهذا الفصل والذى اشترك فيه ثلاثة كتاب، فهو ينظر إلى قضية التنمية

المستدامة من خلال تناول التعبير عن إيديولوجية التنمية في الخطاب البيولوجي المنتشر. ذلك أن هؤلاء العلماء يضعون أنفسهم في موقع ما بين المفاهيم التقليدية للعلم التي تعتبره موضوعيا، ومحايذاً في أحكامه، ومجرد لغوى صرف، والانتقادات الراديكالية التي تعتبر أن من الصفات الملاصقة للعلم التقليل من الشأن، والسيطرة، والعنف اللغوي. كما يرفض هؤلاء العلماء وجود تصنيفات ثنائية، وهو ما يؤدي إلى قيامهم بإعلاء إما شأن العلم أو المعرفة المحلية، أو الانحياز للعلم العالمي، أى أن الأولوية تكون بطريقة جامدة إما للعالمى أو للمحلي. وقد حرص الباحثون على النظر في مسألة الهجوم البيولوجي لأنه يعد مثالا يتعدى المسارات البيولوجية ليشير إلى تأثير الديناميكيات الثقافية والسياسية. وأخيراً، تبحث «ميرا ناندا» في حدود ومخاطر المعرفة المحلية تأكيداً لأهمية العلم الغربي. وهى تهاجم مثقفى ما بعد المرحلة الاستعمارية الذين يتناولون الغرب بفرضية أن هناك اختلافات جذرية، ويرفضون الحداثة والتنمية. وتختلف مع أولئك المثقفين الذين يتبنون رؤية إنسانية بالذات لأنهم ينظرون إلى العلم باعتباره قادراً على جعلهم ينزعون الهالة عن معرفتهم المحلية وعن هياكل القوة. وتطرح أسئلة مهمة حول مدى عمق الاختلاف بين امرأة من الداليت وامرأة هندية متفرنجة، وإلى أى حد يمكن الافتراض بأن من هن فى وضع أدنى مقتنعات تماماً عند اعتناقهن ودفاعهن عن المعرفة المحلية. وتستنتج «ناندا» أن التناول النقدي للتنمية لا بد أن يشترك مع مظاهر أخرى من عدم المساواة، مثل التراتبية والقبيلية، وهى المظاهر التى تبررها التشكيلات التقليدية؛ وبالتالي، لا يمكن القبول بالشروط التى تفرضها المعرفة المحلية، مشيرة إلى قيمة العلوم الحديثة فى هذا المجال. ويبدو من التناقضات البارزة فى المقالات الواردة فى هذا الفصل أن هناك أهمية بمكان للاشتباك مع الجدل حول العلم وموقعه فى إعادة إنتاج بيئة كونية مستدامة.

يقدم لنا الفصل الرابع قصصاً ميدانية، ويبرز الديناميكيات المحلية المعقدة للعمل الميدانى الذى يسعى إلى تقديم نفسه كجزء لا يتجزأ من الممارسة التشاركية. تنظر «إيديموديا» فى المقال الأول لفرص وحدود البحوث بالمشاركة كاستراتيجية لإعادة إنتاج المعرفة والتنمية البديلة. وتتساءل حول مدى قيمة البحوث التنموية نظراً لأن التقدم فى المعرفة لا يؤدي بالضرورة إلى النهوض بالظروف المادية للسكان المحليين؛ وهى تنتقد النظرة الدونية التى

يحملها السكان الأصليون، وكذلك عمليات إنتاج المعرفة من أعلى إلى أسفل والتي تتميز بعلاقات قوة غير متكافئة فيما بين الباحثين والمبجوثين. بناء على ذلك، تقدم لنا الكاتبة مقارنة نسوية للمشاركة تتضمن أبعاداً عدة، منها: الفعل السياسي، ورفع الوعي الفردي، وإقامة الممارسات الديمقراطية والمشاركة في صنع القرارات، والحصول على المهارات، وتضمين المعرفة المحلية. تنطلق هذه المقاربة النسوية من خبرات النساء، كما تضيف الشرعية على مساهماتهن في التنمية، وتسعى إلى تحقيق التفتح، والعلاقات المتساوية والمتبادلة، والبوح المتبادل وللذات. تثير «إيديموديا» أسئلة مثل: من سيشارك في أى أنشطة في إطار التوجه التحرري؟ كما تدين هيئات المعونة الدولية التي تتولى الإدارة السياسية والاقتصادية للتخلف بدلا من السعى إلى تغيير تلك الظروف. يتركز التحليل في المقال التالي حول الخبرات الميدانية للباحثة الخاصة بتاريخ وسياسات النساء في مزارع الشاي بشمال البنجال في الهند خلال التسعينيات. وهى تتساءل كيف تظهر النساء هناك كقوة عمل أساسية تجسد تأنيث هذا القطاع؛ وهى واعية تمامًا بقيمة الوقت الذى تقدمه هؤلاء النساء في العمل، وبمدى اعتماد التقدم في بحثها على أوقات الفراغ المتوافرة لديهن. ثم تتناول بعض التناقضات التى برزت من خلال الأسئلة التى تم طرحها عليها من المبحوثات، إذ سألتها أكبر النساء سنًا حول أهمية هذه الدراسة التى تصدر باللغة الإنجليزية بالنسبة إليهن؛ كما تحدثنا الكاتبة عن الجهود التى تبذلها نساء المزرعة في تكوين مجموعة للاعتماد الذاتى، وأهمية ذلك عند التفكير حول الفرص والحدود المتعلقة بالعمل الجماعي. وفي هذا المجال، رفضت النساء عرضًا بافتتاح عيادة طبية لأنهن وقفن ضد تلقى المساعدات الخيرية؛ وهكذا، لا يتم إدراك التنمية باعتبارها مكسبًا ماديًا فحسب، حيث يتخطى التمكين مجرد تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى. بدأت نساء المزرعة في تشكيل منظمة، وفتحن حسابًا للتوفير، وأنشأن حظيرة صغيرة لتربية الخنازير؛ وقد ركزت المنظمة على المشروعات الصغيرة، وعلى بناء جسور الثقة في إطار المجموعة حول المسائل المالية. بعد ذلك، تم فتح نقاش حول تأسيس العيادة التى كانت تمثل احتياجًا ملحًا، ولكن المشروع كان يفوق طاقة المجموعة؛ وقد اختارت النساء رفض تلقى تمويل خارجى نظرن إليه كمنحة خيرية، في مقابل الاحتفاظ بالاستقلالية. أما «رامونا بيريز»، فهى تسعى في

مقالها إلى استيعاب أبعاد العنف الطقسي العام، خاصة ذلك الذى يمارسه الرجال تجاه النساء، فى الاحتفالات التقليدية داخل أحد المجتمعات المحلية التى تعد من المزارات السياحية الأساسية فى المكسيك. لقد أصبحت هذه المنطقة أقل اعتمادًا على الزراعة وعلى عمل الرجال، وأكثر اعتمادًا بإطراد على إنتاج الصناعات اليدوية والمنافع الصغيرة إلى جانب أجور النساء فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى. وتنظر «بيريز» إلى الاحتفالات المذكورة باعتبارها فضاءً أيديولوجيًا وجسديًا يتم فيه إعادة التأكيد على الدين، والأدوار الاجتماعية، والعلاقات السياسية الرسمية. وتذهب الباحثة إلى بلورة تصور مادى وفوق هيكلى للانتهاكات التى يمارسها الرجال ضد النساء فى هذه الفعاليات؛ ويشير هذا التصور إلى انطلاق العداوات المكبوتة من خلال تعاطى الخمر والنابغة من السلطة المتنامية للنساء داخل المجتمع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية؛ وهى تذهب إلى أن النساء يعدن - بطريقة واعية أو غير واعية - إنتاج الهيكل التراتبى للاحتفاليات من أجل التحكم فى أشكال أكثر عمومية من العنف والهيمنة، أى أنه تتم إعادة إنتاج شكل من الهيمنة ذات الطابع الرمزي لتهدئة الرجال فى مجالات أخرى. كما تعتقد أن النساء يقبلن بالعنف الأسرى كرد فعل طبيعى لتنامى استقلاليتها. والواقع أن هذا القبول المفترض للعنف كنتيجة للمجال الأوسع أمام النساء يطرح تساؤلات حول آثار التنمية بهذا الشكل حيث يؤدى التقدم المادى إلى تصاعد موازٍ فى ممارسة العنف الذكورى.

نصل أخيرًا إلى الفصل السادس بعنوان «أجساد أخرى» والذى يقدم تقييمًا نقديًا لإيديولوجية الزيادة السكانية، مع السعى إلى تمكين النساء وحصولهن على حقوقهن الإنجابية. كما ينظر هذا الفصل فى التصورات الغربية لأجساد الجنسين والطابع الذاتى لها. تناقش «ويندى هاركورت» فى مقالها التغير الذى حدث فى نموذج السكان والتنمية، والذى بات واضحًا خلال المؤتمر الدولى للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام 1994. فقد تميز هذا التغير بالانتقال من الاهتمام بالتوسع السكانى إلى التركيز على حقوق النساء وتمكينهن. إلا أن هذا التطور المهم لم ينتج تغيرات ذات مغزى فى المقاربات الملموسة الخاصة بالطب والصحة والممارسات الثقافية. لكنها تؤكد أهمية المجال الذى فتحه المؤتمر أمام فرص المفاوضات؛ وهى تعتبر ذلك أمرًا جوهريًا فى أى جدل يمس النساء حول قضايا التنمية وما بعد



التنمية. وفي تحليلها لل صعوبات التي تعترض تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية حول الحقوق الإنجابية والصحية على المستوى المحلي، ترى أن تلك الاتفاقيات محل تفسيرات متنوعة وفقاً للأطر الثقافية والجيوفيزيكية المتعددة. كما تشير إلى بروز إطار موازٍ للحقوق الصحية والإنجابية في الفترة التالية لمؤتمر القاهرة يسعى إلى الاستناد إلى أجندة محلية عوضاً عن الانطلاق من أجندة غربية. وهو الإطار التي يقر بالمخاطر التي تواجهها النساء في ظل أنظمة سياسية محافظة وقمعية. كما تؤكد أهمية المقاربات القائمة على النوع عند تناول السياسات الخاصة بالجسد، وكذلك المسارات الاقتصادية والسياسية الأوسع التي تولد السياسات القائمة، والتي تمثل الإجابة عن العولمة. ويتم تعريف الاستراتيجيات القائمة على المكان أو الموقع المحدد باعتبارها تشير إلى أهمية العمل على ثلاثة مستويات، أي: أجساد النساء، والبيئة المحيطة، والفضاء الاجتماعي العام. كما تعنى الاستراتيجيات الخاصة بالمكان مسألة العلاقات التراتبية، والهيمنة الذكورية، وتطوير الثقة في الإبداع الذاتي.

كما تقدم لنا «إستر وانجاري» في هذا الفصل رؤية نقدية للدعم النسوي للسياسات السكانية التي تمثل إشكالية؛ فتلقى الضوء على التغلغل الإيديولوجي في الرؤى النظرية التي تميل إلى إضفاء الطابع العنصري على الاختلافات الثقافية لتبرير المشاكل الاجتماعية، وطمئ معالم الهيمنة الغربية. وبناء على ذلك، يتم تناسي الدور الغربي في تفاقم مشاكل مثل معدلات الخصوبة المرتفعة وانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، كما يتم إلقاء اللوم في تلك القضايا على الممارسات الثقافية المحلية. وتدحض الكاتبة الفكرة القائلة بأن معدلات الخصوبة هي التي تحدد تناقص الموارد، فتلقى الضوء على الموقع الذي تحتله الأنماط الاستهلاكية الغربية، والفساد، وسياسات الغرب الكلية على المستوى المحلي، والطلب العالمي على الموارد المحلية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الغربية. وتوجه انتقاداً شديداً للدور الذي تلعبه الرأسمالية العالمية بما تتضمنه من تبادل غير عادل، وفرضها لسياسات إعادة التكييف الهيكلي، والتسبب في ارتفاع الدين العام، على النمو الاقتصادي بدلاً من إلقاء اللوم على معدلات الخصوبة المرتفعة. كما تقوم بنسف تلك الإيديولوجية التي تستمر في إضفاء الشرعية على الفرض العنيف لوسائل تكنولوجية إنجابية على أجساد النساء الفقيرات

في الجنوب، بغض النظر عن تداعياتها الصحية، أو القبول الحر لتلك التقنيات. كما تشير «وانجاري» إلى إسكات النساء في الجنوب والتواطؤ الحادث بين سلطات الدول والرأسمالية العالمية، وعدد من هيئات المعونة الدولية. وهي تنادى النسويات الغربيات لتحديد موقف من تلك الممارسات، وتطالبها بتقييم السياسات المؤسسية بطريقة نقدية.

أما المقال الأخير لهذا الكتاب بقلم «سيلفيا ماركوس»، فهو يقدم تحليلاً حول المفاهيم الغربية للجسد مقارنة بالتصورات المحلية البديلة؛ وهي تلقى نظرة على المكسيك مع التركيز على أفكار ومعتقدات قبيلة "ناهوا" في وسط المكسيك، وتؤمن بملاءمة عدد من المفاهيم المنتشرة هناك، مثل الثنائية، والتوازن، والانسياب في إدراك وتشكيل أجساد الجنسين. فعلى سبيل المثال، تعد الثنائية أنثى-ذكر أساسية في خلق، وإعادة إحياء، واستدامة الكون. من المفاهيم المهمة الأخرى التي تتبناها، هناك مفهوم التوازن الانسيابي، أى التنظير المفاهيمي الديناميكي للتوازن حيث يؤدي إلى تصحيح الإدراك من النظر إلى ثنائيات متعارضة لصالح حركة دائمة نحو تحقيق التوازن، والحفاظ على النظام اليومي للكون. فعلى خلاف الثنائيات الجسدية كما ترد في الذهن الغربي، لا يوجد انفصال هنا بين الداخلى والخارجى وفقاً للجسد؛ فالخارجى والداخلى محل لتبادل مستمر ويكون الجسد منفتحاً للكون. كما تشير إلى أن نساء «الأزتيك» كن معبودات، ليس فقط لقدراتهن الإنجابية، ولكن أيضاً كمصدر للرجبة.

تجدر الملاحظة هنا أن مقالات هذا الكتاب المهم متداخلة فيما بينها في العديد من المواقع؛ وهى تتماس من خلال حوار نقدى حول قضايا التنمية؛ وهو ما يؤكد أهمية فتح حوارات في مجالات متنوعة ومتخصصة، ذات طابع عالمى عام أو ذات طابع محلى خاص، لسد بعض الفجوات في الطرح، والنهوض بوجهات نظر مغايرة مبنية على خبرات متباينة. فعلى الرغم من بعض الاختلافات التى برزت في هذا العمل، ما زالت هناك مصالح مشتركة عديدة بين نساء الجنوب والشمال؛ وهذه المصالح والحقوق المهذرة هنا وهناك تستدعى معارك طويلة الأمد، تتطلب أن يستند التعامل اليين نسوى إلى التضامن بيننا يبتعد عن ممارسة أى شكل من أشكال الهيمنة الفكرية من طرف على الآخر.

---

---

## المواطنة والعملة: تساؤل الزمن الصعب

---

---

عرض : فاطمة الزهراء أحمد رامى

في دراسة بحثية مستفيضة لرصد العلاقة القائمة بين مفهومى المواطنة والعملة في الغرب ومصر، يقدم لنا الكاتب «قايد دياب» رؤيته الدقيقة في هذا الصدد في 430 صفحة مقسمة إلى: تقديم ثم خمسة أبواب ثم خاتمة. يبدأ الباب الأول ليشرح تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربى المعاصر. يليه الباب الثانى ليلقى الضوء على مفهوم المواطنة أيضاً ولكن في الفكر السياسى المصرى. ثم يعرض الباب الثالث لمعوقات الممارسة السياسية للمواطنة في الواقع السياسى المصرى. أما الباب الرابع فيتطرق إلى ظاهرة العملة وإعادة النظر في مفهوم المواطنة في الفكر والممارسة الغربية. وأخيراً يأتى الباب الخامس ليناقد القضايا والإشكاليات الناجمة عن العملة والمواطنة المصرية.

يبدأ الكاتب مقدمته مشيراً إلى أهمية مفهوم المواطنة مما جعل من المصطلح نواة لكثير من النقاشات الفكرية والسياسية اليوم؛ ليس فقط في الواقعين المصرى والعربى بل في العالم أجمع خاصة بعد بزوغ ظاهرة "العملة". فعلى الصعيد الغربى، لم يعد التعريف التقليدى للمواطنة بوصفها «هى صفة المواطن الذى يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التى يحمل جنسيتها» كافياً للمجتمعات الأوروبية بسبب تعرضها لأنماط مختلفة من التعددية الثقافية نتيجة تزايد أعداد المهاجرين إليها من شتى ثقافات العالم؛ بالإضافة إلى تنامي النزعات العرقية والقومية من داخل هذه المجتمعات نفسها. فما بين المواطنة القومية، والمواطنة القطرية، والمواطنة العالمية، والفردية أصبح مفهوم المواطنة بصورته التقليدية في حاجة ماسة للمراجعة.

---

د.قايد دياب. المواطنة والعملة: تساؤل الزمن الصعب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،

.2007

أما على المستوى المحلي، فمفهوم المواطنة أضحى في بؤرة اهتمام المجتمع المصرى بنخبه كافة: الفكرية والسياسية، بسبب تنامي الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان والمواطن إلى جانب ضرورة وجود مواطنة متساوية بين أطراف المجتمع المصرى بجميع تياراته الفكرية والسياسية والدينية. ويلخص الكاتب نقاط دراسته في هذا الكتاب متسائلاً عن معوقات الممارسة السياسية في مصر وأسباب الخلل بين النظرية والتطبيق. ثم ينتقل إلى تأثير مفهوم العولمة في المواطنة الغربية والمصرية وإلى مدى ستؤثر في القضايا المحورية لمجتمعنا المدني مثل قضايا الهوية والتعليم والانتهاج. ويختتم مقدمته مشيراً إلى أنه لا يوجد حتى الآن نموذج أمثل للمواطنة في أى من تشريعات دول العالم، ولذلك فإن إرساء دعائم ثابتة وقوية لتدعيم مبدأ المواطنة في المجتمع المصرى هو من أهم الخطوات لاستعادة «عافيتنا الحضارية» إذ يعتبرها «تجسيداً لمعنى خلافة الإنسان لله» رافضاً أى شكل من أشكال الوصاية الفكرية على المواطنين.

يأتى الباب الأول مفصلاً تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربى الحديث والمعاصر وينقسم إلى أربعة فصول. يشرح الفصل الأول منها شكل المواطنة عند اليونان والرومان. فقد أرجع مؤرخو الفلسفة الفضل في إرساء المفاهيم الأولية لعلم السياسة بمفاهيمه المتعددة للإغريق القدامى حيث ساد لديهم النظام السياسى والاجتماعى المعروف باسم دولة المدينة (The City State). فهذا النظام هو الوحدة الطبيعية للوجود الإنسانى حيث يسود فيه عنصر الحضارة الأساسيان: العدالة والقانون. ويضم هذا المجتمع ثلاث طبقات أساسية على شكل هرمى حيث تأتى طبقة العبيد والعمال الحرفيين في قاعدته، ثم طبقة الأجانب المتمتعين بمركز اجتماعى معقول، وأخيراً طبقة المواطنين على القمة، وتختلف هذه الطبقة عن سابقتها بأنها تؤمن لأصحابها صفة المواطنة؛ أى حقهم في المشاركة السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أثينا في عصور لاحقة كانت مثلاً للمدينة التى تضم مواطنين متساوين في الحقوق بغض النظر عن فروقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان المواطنون (Citizens) أحراراً، متساوين، وأصحاب السيادة في اتخاذ القرار. ويظهر الفرق بين مفهومى المواطنة الإغريقية والمواطنة الحديثة في نظرة المواطن الإغريقى لصفة المواطنة كمرادف لمعنى المشاركة

والمساهمة في الشأن العام كعضوية الإنسان في أسرته وليس فقط كمجموعة من الحقوق والواجبات القانونية كما هو الحال في عصرنا الحديث.

أما عن مفهوم المواطنة عند الرومان، فقد تغير بعد تصوير الإسكندر الأكبر للإنسان كفرد له ذاته المستقلة وكعضو في جماعة في الوقت نفسه. فأدى ذلك إلى ظهور الفكرة الرئيسية في مفهوم المواطنة ألا وهي الأخوة الإنسانية، والتي أدت بدورها إلى إلغاء الحواجز كافة المتسببة في تفرقة الناس إلى طوائف مختلفة وأصبحت صفة المواطنة تمنح لكل من يسكن مدينة ما وليس فقط كحق مكتسب بال ميلاد. إلى جانب ذلك، فالتغيير كان شاملاً للفلسفة السياسية للرومان حيث اتجهوا إلى وضع قانون عملي ينص على فصل الفرد عن الدولة ولكن لكل منها حقوق وواجبات محددة. وبسبب اتساع الإمبراطورية الرومانية ودوامها لأكثر من ألف عام فقد حرص الرومان على القضاء على النزاعات الداخلية وتدعيم مبدأ مساواة الجميع أمام القانون. ولكن ظل ترتيب حقوق وواجبات الأفراد في هذا الكيان المترامي الأطراف هو أهم مشكلة تواجه هذه الإمبراطورية، فقد نجح عامة الناس في المشاركة في الحكم بجانب النبلاء نتيجة كفاح طويل مما أدى إلى تحقيق أكبر انجاز سياسى للإمبراطورية الرومانية ألا وهو «نقل رعاياها تدريجياً إلى درجة المواطنة الرومانية» مما شجع هؤلاء الأفراد مع مرور الزمن أن يظلوا متمسكين بهذه المواطنة لإطمئنانهم لعدالة القانون الرومانى الذى يضمن لهم حقوقهم.

وينتقل بنا الكاتب إلى المرحلة التاريخية الثانية من تطور فكرة المواطنة في الفصل الثانى ألا وهي الفكر المسيحى وعصر النهضة. فيرى أن الدين المسيحى لم يأت بتطورات مباشرة لمفهوم المواطنة بل إن هذا المفهوم قد تأثر في الواقع بالفلسفة السياسية الغربية في العصور السابقة. ولكن الإسهام الواضح للمسيحية في الإعلاء من شأن هذا المفهوم يرجع إلى إعلانها فكرة الإخاء العام والتي تقضى بالمساواة الكاملة في الحقوق بين البشر بعضهم البعض واحترام الشخصية البشرية والتي حاول المسيح أن يوقظها في كل فرد عن طريق الفصل بين علاقة المواطن بالسلطة وعلاقته بخالقه، وعن طريق تأكيده على القيمة الروحية لهذه الحياة وأن كل إنسان يحمل بداخله عالمًا ما هو إلا صورة من مملكة الله نفسه. ولذلك فإن دور

المسيحية هو دور إيجابي على الرغم من كونه غير مباشر في بلورة قيمة الحريات الفردية وحق كل إنسان في إدارة شؤونه الخاصة.

أما عن تأثير عصر النهضة في صياغة مفهوم المواطنة بشكل أوضح فيأتي في أواخر العصور الوسطى حيث التغيرات الجذرية في الفكر الغربي نحو إرساء قيمة الحرية الخلقية من خلال حركتين أساسيتين: الأولى هي النهضة الأوروبية (Renaissance) والتي عززت من الحرية الفكرية، والثانية هي حركة الإصلاح الديني (Reformation) والتي ركزت على الحرية الدينية، ويظهر لنا من ذلك أن حرية الفرد سواء الدينية أو الفكرية هي الأساس الذي انطلقت منه الشعوب الغربية نحو نهضتها فاعترفت بحق الفرد ومكانته في مجتمعه واتخذته وحدتها الأساسية في البناء الاجتماعي. ولذلك اقترن المذهب الإنساني (Humanism) بهذه الفترة ليؤكد أهمية الطبيعة الإنسانية وحدودها ومصالحها ويرفض الفكر السابق للكنيسة ومؤسساتها والذي يقضى بعدم مساس الإنسان أو محاولته تغيير أو تبديل أى من حقائق واقعه بدعوى أن هذا جزء من الرضا بقضاء الله والانتفاء إلى النظام الكونى الأشمل والذي يحقق للإنسان سعادته المادية والروحية.

ثم يأتي الفصل الثالث ليشرح مفهوم المواطنة وتطوره في الفكر السياسى الحديث في الفترة من أوائل القرن 17 حتى نهاية القرن 19. فنجد أن هذه الفترة قد أثمرت عن عدة رؤى مؤيدة لفكرة الديمقراطية وأن الدولة يجب أن تكون قائمة على إرادة حرة للجماعة التي تحكمها. ولذلك ظهرت نظرية العقد الاجتماعى والتي تقضى بأن السلطة الحاكمة لا تقوم إلا بعقد اجتماعى بين الأفراد منظمة حقوق وواجبات كل فرد تجاه هذه الدولة، لذلك فإن إرادة الناس واتفاقهم فيما بينهم على إقامة مجتمعهم المدنى وخضوعهم للسلطة الحاكمة فيه يقوم أساساً على رضاهم بها. ولعل من أبرز الدعاة الرئيسيين لهذه النظرية هم: [توماس هوبز] و [جون لوك] و [جان جاك روسو]. ورغم أن هؤلاء الفلاسفة الثلاثة قد اتفقوا على قدرة الدولة على فرض قواعد سلوكية معينة على الأفراد شريطة ألا تمارس هذه السلطة بطريقة تعسفية، فقد اختلفوا في تعريف طبيعة هذا العقد الاجتماعى بشكل أكثر تفصيلاً. فيرى [هوبز] أن الدولة هي ثمرة تخلى كل فرد عن حقوقه الأصلية في السلطة والتي وهبته إياها

الطبيعة، بينما يزعم [لوك] أن الحكومة هي الامتداد السليم للعلاقات الإنسانية في حالة الفطرة، ويرى [روسو] أن هذه النظرية تعكس مبدأ أن القانون الذي يحكم حياة الناس ما هو إلا تعبير عن الإرادة العامة للمجتمع.

إلى جانب هذه النظرية، نجد أن مفهوم الدولة القومية كان حجر الزاوية الحقيقي بالنسبة لصورة الدولة الحديثة في الغرب منذ القرن 19 وتطور مفهوم المواطنة خلاله، فهذا المصطلح يؤكد حق كل أمة في أن تتشكل في دولة مستقلة حيث تكون هي الضامن الأول لحقوق المواطنين فيها عن طريق إرساء حكم القانون. وجاءت الليبرالية أيضًا داعيةً إلى إعلاء شأن الفرد على حساب الجماعة وحماية ملكيته الخاصة من تدخل الدولة. وبالانتقال إلى القرن 18 تحديداً نجد إسهامات عصر التنوير في بلورة مفهوم المواطنة في الغرب حيث طور فلاسفة هذا العصر مفاهيم عدة من أهمها تلك الخاصة بقيم المساواة وسيادة الشعب للحد من السلطة المطلقة للحاكم. فحماية الحريات المدنية عن طريق توفير ضمانات قانونية هي أساس الدستورية الحديثة؛ والتي استمدت كثيرًا من أفكارها من دعائم الثورة الفرنسية. أما عن القرن 19 فنجد أن مضمونًا جديدًا للمواطنة قد ساد من خلال ثلاثة مفاهيم كان لها أكبر الأثر في العصور اللاحقة ألا وهما: القومية، والليبرالية، والاشتراكية. أما الأول فقد ألقى عليه الضوء سابقًا، وأما الثاني فيؤكد الكاتب مجددًا أهمية الليبرالية في احترام حقوق وحريات الأفراد وإعلاء قيم العقلانية والمساواة أمام القانون والتسامح والقبول بالآخر رغم إلقائه الضوء أيضًا على المشكلات التطبيقية لهذه الفلسفة في كيفية توفيقها بين مبدأ التعددية وضرورة الحفاظ على كيان موحد للوطن في آن واحد. أما عن الاشتراكية فقد ركزت جهودها على إعادة التناسق والوحدة داخل المجتمع، فإننا إذا أخذنا الاشتراكية الماركسية كنموذج للمذاهب الاشتراكية جمعاء فنسجد أنها انتقدت النظام الليبرالي الرأسمالي بشدة متهمه إياه بإفراز أفراد منشغلين بأنفسهم فقط ومتحررين من مسؤولياتهم الاجتماعية مما يخل ببنية المجتمع وتماسكه إذ تؤكد أن القيمة الحقيقية للمواطنة هي في إعلاء المصالح العليا للمجتمع على المصالح الفردية.

وينتقل بنا الكاتب إلى الفصل الرابع مناقشاً العلاقة القائمة بين المواطنة والديمقراطية في القرن العشرين. بما أن طموحات الإنسان طوال التاريخ تتركز أساساً في إرساء قيمتى الحرية والعدل، فإن قضية الديمقراطية كانت من أهم القضايا الشاغلة للساحة الفكرية والسياسية في القرن العشرين خاصة بين نظريتى الماركسية والرأسمالية. ولكن، وبعد صراع أيديولوجى بين هاتين النظريتين، ثبت بالتجربة العملية فشل الأولى في ديمقراطيتها الاجتماعية حيث إن عدالة التوزيع لم تُغن عن حرية التعبير والممارسة السياسية، بينما نجحت الليبرالية الديمقراطية نتيجة حرية الأفراد بها في الممارسة السياسية الحرة. ولكن، في ظل التحولات الكبرى التى تمر بها المجتمعات الغربية نتيجة التعددية الثقافية غير المتجانسة بها واتجاهها نحو العولمة السياسية، تواجه هذه المجتمعات تحديات في تحديد مفهوم المواطنة ومدى ولاء وإخلاص المواطنين تجاه مؤسساتها القومية. لذلك فإن القيم المشتركة التى تمنح الجماعة الإنسانية ترابطاً قوياً وانتماءً واحداً هى السبيل الوحيد لتشكيل مواطنة حقيقية في المجتمعات الحديثة.

بعد طرحه لتطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسى الغربي، ينتقل الكاتب في الباب الثانى الذى يحتوى على أربعة فصول إلى المفهوم نفسه ولكن في الفكر السياسى المصرى. فيبدأ الفصل الأول مناقشاً للتيار الليبرالى كأحد التيارات الفكرية والسياسية الأساسية في الساحة السياسية المصرية ويرى أن الرؤية الصحيحة للمواطنة هى عن طريق اعتبار الفرد هو البنية الاجتماعية الأساسية فى أى تقدم إنسانى. نشأت الليبرالية المصرية مع ظهور طبقة كبار الملاك الزراعيين على يد «محمد على» منذ عام 1837. وربما نجد للحركة جذوراً تاريخية أقدم من ذلك مع مجيء الحملة الفرنسية على مصر والتي أعادت صياغة وتكوين الفكر السياسى والاجتماعى المصرى من خلال نشأة الفكرة الديمقراطية؛ حيث سمح للمصريين بالمشاركة السياسية فى حكم بلادهم بعد عزلهم عنها خلال العهدين التركى والمملوكى مما أدى إلى بعث القومية المصرية من جديد. ولعل من أبرز دعاة الليبرالية فى مصر وقتئذٍ هما رفاة الطهطاوى وأحمد لطفى السيد؛ حيث قدم الاثنان إسهامات واضحة فى تحديد مفهوم المواطنة. فكرائد أول للوطنية وباعث لمفهوم القومية المصرية أكد رفاة الطهطاوى أهمية الحقوق والحريات المدنية والسياسية إلى جانب التربية السياسية السليمة للمواطنين وأيضاً حقوق أهل الذمة فى المجتمع الإسلامى فأعلى من شأن مفاهيم المساواة والحرية للأفراد فى ظل حماية القانون. أما



عن أحمد لطفى السيد فأهمية إسهاماته في الفكر الليبرالى المصرى تكمن في عرضه لشكل علمانى للفكرة متجردًا من أى نزعة دينية ودون أن يحاول التأسيس لها في التراث الإسلامى. وقد أدى ذلك إلى تدعيمه لفكرة المواطنة من خلال التأكيد على مفهوم القومية المصرية والديمقراطية السياسية والتعليم وتنشئة المواطنين سياسيًا.

أما عن متابعة الفكر الليبرالى في الممارسة السياسية المصرية فنجد أن ثورة 1919 كان لها أبلغ الأثر في ترسيخ فكرة المواطنة عن طريق وحدة عنصرى الأمة- المسلمين والأقباط. أما عن المرحلة اللاحقة لذلك فقد صدر دستور 1923 معترفًا بمساواة كل المصريين أمام القانون بحقوق ومسئوليات مدنية وسياسية واحدة دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. فهذا الدستور قد أكد مبدأين ليبراليين أساسيين هما: سيادة الأمة، وتأكيد الحريات العامة والحقوق المدنية وحتى بعد انقطاع استمرار طوال ثورة يوليو 1952، ظل التيار الليبرالى المعاصر منذ منتصف السبعينيات يؤكد أن الديمقراطية السليمة والعدالة الاجتماعية لن يتحققا إلا باعتبار الفرد مصدر التقدم الحقيقى في المجتمع.

ويتنقل بنا الفصل الثانى ليشرح التيار الدينى بفرعيه الإسلامى والمسيحى وإسهامهما في تطور مفهوم المواطنة في مصر. فبالنسبة للتيار الإسلامى نجد موقفين مختلفين، الأول لعلماء المسلمين المتنورين؛ وخاصة من أتيح لهم الإقامة في أوروبا والإطلاع على مؤسساتها السياسية والإدارية وهؤلاء يرون أن الأخذ بأسباب الحضارة الغربية والعلوم الحديثة هو من أفضل السبل للإصلاح الشامل في إرساء قيمة المواطنة كعملية مشاركة فعالة في المجتمع، وبما أن الإسلام هو في الأساس داعم للمنظور الإنسانى للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات فإن هؤلاء العلماء قد أكدوا المساواة الكاملة بين المسلمين وغيرهم بحيث يتمتعون جميعًا بالحقوق المدنية السياسية التى يكفلها الدستور وينظمها القانون، وبالنسبة لقضية أهل الذمة في الإسلام فإنهم يرون أن الذمة ليست مواطنة من الدرجة الثانية بل يجب معاملة أهلها على أنهم مواطنون حيث إنه انتهت الظروف التاريخية التى تأسس عليها عقد الذمة وبالتالي إمكانية انتهاء هذا العقد واستبداله بمفهوم المواطنة وقبول غير المسلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق. ولكن على العكس، فإن أنصار التيار الإسلامى المتشدد لا

يرحبون أصلاً بفكرة المواطنة إذ يعتبرونها مفهوماً غريباً مستورداً لا يعكس الأسس الشرعية التي يجب أن يقوم عليها المجتمع الإسلامي. وربما يرجع ذلك إلى اقتران الغرب في الذاكرة الإسلامية بالاستعمار واستنزاف الموارد وتشويه الشخصية القومية. وبالتالي لا يصححون بالمساواة التامة بين جميع المواطنين في المجتمع المسلم فهم مازالوا يتمسكون بصيغة أهل الذمة بأسلوب نقل لا اجتهاد فيه وبأبدية الصبغة التاريخية لهذا العقد حتى إنهم يرون عدم جواز ولاية غير المسلمين على المسلمين وبالتالي رفض إمكانية المساواة. أما من حيث نظرة التيارين: المعتدل والمتشدد لفكرة الديمقراطية، فكما هو متوقع، يؤيد المفكرون الإسلاميون المستقلون هذه الفكرة منفتحين عليها بينما ترفض الجماعة المتشددة كلاً من الديمقراطية والتعددية السياسية.

أما عن التيار القبطي، فقد بدأ في الظهور على الواقع السياسي المصري في فترة السبعينيات بشكل خاص كرد فعل عكسي لتعصب الأغلبية الإسلامية وظهور تيار الإسلام السياسي وأيضاً كتطور طبيعي في النشاط التاريخي والوطني للكنيسة الأرثوذكسية. فهذا التيار يهدف إلى تأصيل مفهوم المواطنة المصرية ومعالجة عوامل التوتر الكامنة في علاقة طرف الأمة إلى جانب دراسة العلاقة بين الأقباط والقومية العربية. ويشير الكاتب إلى إسهامات «وليم سليمان قلادة» كأبرز المفكرين الأقباط في هذا المضمار إذ يعتبره الكثيرون فقيه المواطنة الأول لمحاولاته الحثيثة في الحفاظ على الوحدة الوطنية المصرية ضد كل اتجاهات التطرف ومحاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط سواء النابعة من الداخل أو من الخارج. إذ يرى قلادة أن وحدة الشعب المصري تقوم على وحدة الأرض والشعب والتنظيم السياسي. ويرى أن المواطنة هي نتيجة مزيج بين الحقوق المدنية المتمثلة في حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المواطن بشكل خاص وبين الحقوق السياسية التي تضمن للفرد المساهمة الإيجابية في ممارسة السلطة العامة في بلاده. ويستنتج قلادة أهمية التعددية الدينية في المجتمع المصري إذ أن احترام الآخر الديني هو الشرط الضروري لاحترام الآخر السياسي.

وينتقل بنا الكاتب في الفصل الثالث إلى التيار الاشتراكي «الماركسي» معترفاً بصعوبة تحليل هذه الحركة تاريخياً في مصر إذ أنها ووجهت بكثير من التشويه المتعمد من قبل القوى

السياسية المناوئة، فأثرت السرية والتكتم في شكل تنظيمات غير معلنة حتى أن كثيراً من أدبياتها السياسية والفكرية لا يزال غير معروف بشكل واضح تماماً حتى اليوم. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الماركسي التقليدي من المواطنة كان سلبياً إذ يعتبرها مفهوماً ليبرالياً في الأصل ويركز على الحقوق المدنية والسياسية أكثر من الاقتصادية والاجتماعية، ويعنى حماية حقوق الطبقات التي تملك أكثر من مراعاة مصالح الذين لا يملكون. وإذا رجعنا إلى الجذور التاريخية لهذه الحركة في مصر نجد أنها بدأت مع الأجانب الذين وفدوا إلى مصر في أوائل القرن العشرين من بلاد اشتد فيها الصراع بين العمل ورأس المال. لذلك بدأ نشاطهم بتأسيس النقابات العمالية الأولى في مصر. ثم بدأ ذلك اليسار العمالي في الالتحام بالعمل الوطني من خلال مشاركته في ثورة 1919، ومن بعدها تكون الحزب الاشتراكي المصري عام 1921 فطالب بتحرير مصر من الاستعمار وبالتوزيع العادل للثروة وبتحسين أجور العمال. وقبيل ثورة 1952، صدر برنامج الحزب الشيوعي المصري عام 1951 ليؤكد، ضمن مجموعة توصيات، ضرورة التحرر من الاستعمار الأجنبي، والقضاء على نظام الإقطاع والاحتكار الرأسمالي للأراضي الزراعية وضرورة إقامة ديمقراطية يكون الحكم فيها للشعب بجميع طبقاته، وتعزيز حقوق المرأة وجعل التعليم حقاً لكل مصري. ورغم ذلك، فقد اصطدم هذا التيار بجمال عبد الناصر الذي زج بالفصائل الشيوعية في السجن، ولعدم تحديدهم موقف واضح من ثورة يوليو، قامت معظم القيادات الماركسية بالانضمام فرادى إلى النظام الناصري بدعوى أنه يتحرك نحو تحقيق الاشتراكية. وفي علاقة التيار الماركسي بالمواطنة والديمقراطية فإنه ينحاز للطبقات الشعبية ويطالب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية في المقام الأول إذ يرى أن الديمقراطية السياسية هي رهن على تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن كل ذلك يرى الكاتب أن اليسار المصري يعمق من فكرة الديمقراطية الاجتماعية ويؤمن بأن الإنسان هو الوحيد القادر على تفسير العالم وتغييره لصالح أهدافه.

أما عن التيار الناصري، فيبين الفصل الرابع صعوبة تعريف هذا التيار لعدم انطلاقه من أدبيات فكرية وسياسية محددة. ولكن يمكن تعريفها بأنها الحركة التاريخية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر سواء بالسلب أو بالإيجاب طوال الفترة ما بين عامي 1952 و1970.

ويقدم الكاتب الناصرية كظاهرة هي سمة مشتركة بين الانقلابات العسكرية في العالم الثالث والتي تهدف إلى الاستقلال الوطني، أما الناصرية كممارسة فهي تطبيقات وتغييرات استحدثتها عبد الناصر في محيط المجتمع المصري. وللناصرية إنجازات مهمة في بلورة مفهوم المواطنة من خلال تدعيم فكرة الجماعة السياسية رغم فقر مستواها في المشاركة الفعلية في العمل السياسي، لذا يطلق على المواطنة في المرحلة الناصرية مصطلح «المواطنة المتسرة». ورغم ذلك، فقد ربحت قضية المواطنة على يد الناصرية عدة مزايا مثل: الاستقلال الوطني وتحقيق الهوية القومية من خلال تدعيم التماسك الاجتماعي بين المواطنين المصريين وإزالة التمايز بينهم كإلغائها لجميع الألقاب التي تذكرهم بالعهد البائد، وتمصير الاقتصاد. المزية الأخرى كما يراها الكاتب، هي تطبيق ديمقراطية اجتماعية مؤكدة أن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية هما وجهان لعملة واحدة وهي أيضًا منتقدة للديمقراطية الليبرالية في فترة ما قبل الثورة والتي كانت تحمي مصالح القلة الثرية فقط. ربحت المواطنة أيضًا ضمان حقوق وحرية المواطنين في الدساتير الناصرية إذ أكدت مساواة المصريين أمام القانون في الحقوق والواجبات ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، كما دعمت مسألة الوحدة الوطنية أيضًا بحيث ألغى أي تمييز بين الأفراد قائم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة.

وبعد سرده لتيارات فكرية مختلفة أثرت في التاريخ الحديث للساحة السياسية المصرية وفي مفهوم المواطنة، يذهب الكاتب في الباب الثالث ليعين معوقات الممارسة السياسية للمواطنة في الواقع السياسي المصري. ويبدأ الفصل الأول شارحًا لفكرة الدولة التسلطية. فبالرغم من أن الدولة تعتبر الضامن الأول لحقوق وحرية الأفراد في المجتمع إذ أنها تعطيهم صفة المواطنة من خلال منحهم جنسيتها لكن الدولة في العالم الثالث خاصة تكون في كثير من الأحيان العقبة الأساسية أمام نيل هؤلاء الأفراد لحقوقهم بسبب الحكم السلطوي الذي يظهر في احتكار السلطة ومركزيتها. فبالنسبة للنموذج المصري، فإن مصر دولة مركزية منذ قيام الدولة الفرعونية القديمة وقد كانت دائمًا المركزية هي النواة التي يتمركز حولها البناء الاجتماعي فيتحدد شكل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. ويرى أنصار الدولة المصرية أن أي تصدع في هذه الدولة دائمًا ما يصاحبه انهيار كامل في جميع الوظائف الاجتماعية، أما على الجانب الآخر، فيعتبرها البعض متسلطة على الفرد وخانقة للنمو الاقتصادي. فرغم أن

الدستور هو القانون الأعلى في المجتمع السياسى وأن مبدأ سيادة القانون يضمن للأفراد حقوقهم وحررياتهم، فإن التاريخ الحديث المصرى - كما يراها الكاتب - يشهد سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مثلما حدث في فترة النظام الملكى والتى اتسم حكمها بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية مما أظهر للمواطن العادى أن السياسة أمر ليس من عمله. وحتى في الحقبة الناصرية، فقد فرض حظرًا على تعدد الأحزاب مما أشعر المواطنين بأن التنظيمات الحزبية الموجودة هى مجرد جهاز سلطوى وأداة رقابية وليست قنوات اتصال بين الجماهير والسلطة السياسية. إلى جانب ذلك فالثقافة المدنية نفسها غير مرحبة بفكرة التعددية وقبول الاختلاف وحرية الاعتقاد والرأى، فكل هذه العوائق تحول دون تدعيم مفهوم المواطنة لدى الأفراد.

ثم ينتقل بنا الكاتب فى الفصل الثانى إلى المسألة الطائفية وإشكالية الأقليات، فيرى أنه يندر وجود مجتمع متجانس من شتى الأوجه، فلا بد أن ينطوى على أقلية ما سواء فى الدين أو اللغة أو الأصل القومى أو حتى الطبقة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. فمن أهم متطلبات المواطنة هو تصحيح علاقة الأقلية مع الأغلبية فى المجتمع نفسه والتخلص من أى خطر طائفى قد يهدد الصالح العام. فالطائفية خطر داهم على أى مجتمع إذ غالباً ما يستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية ويحرم المرء من حقه فى المساواة وفى تعامله مع الدولة والمجتمع فى إطار ديمقراطى.

وفى التجربة المصرية، فإن مصر من أكبر البلدان العربية المتجانسة إثنيًا ويتمتع مواطنوها بالمساواة الكاملة بحكم الدستور والقوانين الوضعية. ولكن لم يخل المشهد المصرى من لحظات توتر وصراع خاصة بين المسلمين والأقباط إذ يرى الكاتب أن اشتعال نار الفتنة يركز أساسًا على مظاهر التفرقة والشعور بعدم المساواة فى الحقوق بين عنصرى الأمة، فمنذ الأربعينيات، ظهرت أمثلة مجحفة بحقوق المسيحيين فى تولى المناصب والتعليم ثم فى وقت الثورة لم يشغلوا الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية والقيادية مما أدى إلى هجرة العديد منهم إلى البلاد الغربية وسموا «أقباط المهجر»، ويرون أن الهموم القبطية تعبر عن مشكلات المواطنة فى وطن واحد يجب أن يؤمن بالديمقراطية وأسس الدولة الحديثة. ويعتقد الكاتب

بأن مسألة الفتنة الطائفية هي من أخطر العقبات التي تعترض مسيرة المواطنة في مصر وتجب إزالتها من قبل الدولة والقيادات المسيحية والإسلامية إلى جانب المفكرين والباحثين.

يناقش الفصل الثالث أهمية التنشئتين السياسية والاجتماعية للأفراد في الإعلاء من قيمة المواطنة. فالتنشئة السياسية هي التي توجه الأفراد إلى تبني نظام وسلوك معين، أما التنشئة الاجتماعية فهي مجموعة القيم التي تلازم الفرد طوال حياته والتي تصوغ سلوكه إزاء المجتمع من حوله. ويتشكل ذلك من خلال دور وسائل التنشئة، مثل: الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والفنون والتي تجعل من الفرد كياناً أكثر إيجابية للمشاركة السياسية في الحياة العامة والتي تؤتى ثمارها من خلال التطور الديمقراطي في المجتمع. فبالنسبة للتعليم وأهميته يذكر الكاتب الدور الرئيسى الذى تلعبه المؤسسات التعليمية في تشكيل السلوك السياسى لدى الأفراد منذ الصغر وفي تطوير الشخصية والموضوعية في التفكير والفكر النقدى و المرونة العقلية. أما من جانب الأحزاب فأهميتها بالغة بالنسبة للتنشئة السياسية إذ تساعد مؤسسات المجتمع الأخرى في التنشئة الديمقراطية ويجب أن يتوافر لدى هذه الأحزاب منهج ديمقراطى أصيل ومرجعية أيديولوجية وفلسفية داعمة لهذا المنهج حتى ينطلق منها الحزب على أساس متين. ويجب أن تتجه نشاطات هذه الأحزاب إلى المجتمع أيضاً لا إلى داخلها فتصبح أقرب إلى نوادى سياسية عقيمة. أما عن دور الإعلام في هذه المنظومة فهو حيوى للغاية إذ يملك القدرة على تغيير اتجاهات وآراء الأفراد من خلال مقدرته العالية في الوصول إلى كل جزء من الوطن بإمكانات مبهرة تاركا أكبر الأثر على معالم البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع. ولعل ارتباط الإعلام بالديمقراطية منذ انتشار الصحيفة ثم محطات الإذاعة في أوروبا وأمريكا الشمالية يؤكد أن قوة الإعلام من قوة الديمقراطية وأن الإعلام الحر هو الرثة التى تتنفس من خلالها الديمقراطية مما يجعلها تسمى بالسلطة الرابعة بعد التشريعية والتنفيذية والقضائية. لذلك يرى الكاتب أن التنشئة الجيدة للأفراد وتأكيد حقهم في المعرفة وحرية الرأى والتعبير دون تقييد هو من أفضل السبل لبزوغ رأى عام حى وناضج يؤمن بالمواطنة ويارسها.

ويتهى الباب الثالث بالفصل الرابع مناقشاً مشكلة الهوية. فيبدأ الكاتب بتعريف المصطلح بأنه بحث كل جماعة عن هويتها داخل الجماعات الكبرى وعن الخصائص التي تميزها. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح مع فكرة القومية والبحث عن الهوية الثقافية لكل بلد كرد فعل عكسى تجاه النزعة العقلانية الكونية والتي أعطت شرعية لنظريات التوسع الغربى الذى يزعم مساعدته للشعوب المتأخرة والمتخلفة ثقافياً، فجاء مفهوم الهوية الثقافية كدليل على العمق الثقافى للجماعات المختلفة. وفى السبعينيات بدأ الحديث عن التعددية الثقافية فى ظل عالم جديد مشجع للتعدد والتميز والاختلاف. إلى جانب فكرة القومية، فالهوية مرتبطة أيضاً بمفهوم الانتفاء فهوية المجتمع تمنح أفرادها مشاعر الأمن والاستقرار نتيجة انتمائهم إلى جسم أكبر. ولكن مسألة الهوية تتطلب الإجابة عن أسئلة مثل: من أنا؟ ومن نحن؟ ولمن يكون الولاء؟ والإجابات عن هذه الأسئلة هى التى تحدد الطابع العام للمجتمع، فإذا تباينت هذه الإجابات أصبحت هناك أزمة هوية. ففى مصر، مسألة الهوية الوطنية المصرية مقسمة ما بين فرعونية ومتوسطية وعربية وإسلامية ولكن يعتقد الكاتب أن المفهوم السوسولوجى التاريخى للهوية هو الأقدر على إمدادنا بتصور صحيح لها. ويوصى برفض أشكال التعصب كافة لفرع واحد من الهوية دون الآخر مؤكداً أن التطور والتفاعل للهوية هو من روافد غناها وليس من أسباب إلغائها.

يتخذ الباب الرابع العولمة والمواطنة الغربية موضوع البحث ويبدأ الفصل الأول بشرح لمفهوم العولمة. فقد احتل هذا المفهوم اهتمام المحافل العلمية ودوائر صناعة السياسات واتخاذ القرار على مستوى العالم خاصة فى السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفيتى. والعولمة هى مفهوم مركب ومنتشر فى الحقول المعرفية كافة بحيث يمكن تعريفها بأنها الفعل أو التصرف الذى من خلاله يصبح الشيء كونياً وشاملاً للعالم بأكمله. ورغم أن المصطلح نشأ من دون تصور مسبق متكامل له وأنه ما زال فى طور الاكتمال فإنه من المتوقع أن يكون العامل الأساسى فى توجيه مسار وآفاق الحضارة الإنسانية فى الألفية الثالثة. ولعل من أهم تجليات العولمة النمو الاقتصادى والاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول واتساع نطاق التبادل التجارى ووحدة أسواق المال. ومن الناحية السياسية فالعولمة

هى أبرز دليل على سقوط الأنظمة الشمولية واعتماد التعددية الحزبية نموذجًا للممارسة السياسية. وحتى في مجال العلاقات السياسية بين الدول فقد التزم الجميع بحدود القانون الدولى وأحكامه. وفي تجلياتها الاتصالية، أضحى التدفق الإعلامى والمعلوماتى الآن هو خير رابط بين البشر فى شتى أنحاء العالم مؤديًا إلى أعظم ثورة معرفية فى تاريخ البشرية. وللعولمة إسهامات ثقافية أيضًا فى شكل توحيد القيم وأنماط التفكير بين مختلف الشعوب مما يزيد من مساحة التقارب والفهم المتبادل بين البشر. وبالرغم من أن سيطرة اقتصاد السوق الحرة على الاقتصاد وثورة الابتكار التكنولوجى واختصارًا للمسافات قد أدت إلى ظاهرة العولمة فإن نتائجها السلبية تتضح فى تقلص سيادة الدولة وظهور العولمة المضادة من قبل بعض الجماعات المدافعة عن هوياتها. أما بالنسبة للعلاقة بين العولمة والمواطنة فلها جوانب إيجابية وأخرى سلبية: الإيجابية تظهر فى سقوط الحواجز فى مجال الاتصال، أما السلبية فهى فى محو الهوية الثقافية لكل جماعة وفى سياسات التحرير الاقتصادى التى أثرت سلبًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لبعض الأفراد فى بلاد متعددة. ولكن يؤكد الكاتب أن المواطنة هى العضوية الكاملة فى الدولة إذ تمنح المواطنين بعض الحقوق وتفرض عليهم بعض الواجبات. المواطنة هى أساس الشرعية السياسية وهى مصدر العلاقات الاجتماعية إذ يخضع الجميع للنظام السياسى نفسه. وفى ظل العولمة، أصبحت المواطنة تتخطى نطاق الدولة إذ ظهرت المواطنة الثقافية والبيئية والعالمية والسياحية لتؤكد اتفاقًا عالميًا عامًا وهو أن هناك حقوقًا إنسانية عالمية ينبغى تطبيقها بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات.

وننتقل فى الفصل الثانى إلى العلاقات بين العولمة والدولة القومية وظاهرة الاتحادات الإقليمية. فبالنظر إلى تأثير العولمة على مفهوم الدول القومية نرى أنها من أكبر المتضررين من صعود العولمة واتساع نطاقها إذ تضعف من الاستقرار الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع من خلال فقد الدولة القومية لكثير مما كانت تباشره من وظائف وصلاحيات. فمن مظاهر الفشل وإضعاف الاستقلالية القومية ظهور حركات المعارضة التى تتبع الأساليب السلمية أو المسلحة والتى اكتسبت بعدًا دوليًا بفضل العولمة مشكلة بذلك تحديًا فعالًا لحكوماتها. ولذلك، فإن الدولة القومية فى ظل العولمة أصبحت تواجه عدة قيود على قدراتها فى صياغة



سياساتها الداخلية والخارجية وفي تنفيذها وطريقة قيامها بذلك في ظل تعدد علاقات القوة في المجتمع السياسي.

وبالنظر إلى الناحية الاقتصادية، نجد أن العولمة هي عملة ذات وجهين إذ تضعف من شرعية الدولة وتقلص دورها الاجتماعي بينما تدعم جماعات معينة مثل رجال الأعمال وممثلي الشركات الأجنبية المرغوبين في سوق العمل العالمي على الجانب الآخر. ولكل ما سبق تأثيره البالغ على مبدأ المواطنة إذ أن المواطنة القومية الآن باتت تعيش حالة أزمة إثر ضعف الرابطة بين المواطن وبلده والذي يظهر جلياً في حالة المهاجرين يعانون من ضعف هذه الرابطة سواء في بلادهم الأصلية أو في الدول الجديدة التي هاجروا إليها مما يجعل البعض يرى الحل في مفاهيم مثل المواطنة العالمية أو مواطنة ما بعد القومية. ثم ينتقل الكاتب إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي شهدت دعاوى قومية لتوحيد العالم وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى إقامة تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية للتكيف مع عصر العولمة إيماناً منهم بأن المردود الاقتصادي للجماعة أكبر بكثير من الأداء الفردي للدول. ورغم أن هذا الفكر كان بمثابة ضربة قاصمة للبناء الأيديولوجي المستقر في المجتمعات ومضعفاً لهوياتها، لكن تجربة الاتحاد الأوروبي هي من أكبر التجارب اكتمالاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وهي في تحسن دائم. ويأتي ذلك من إيمان دول الاتحاد بأن التكامل الإقليمي الفعال والشامل والذي يستبدل مفهوم الانتماء المرتكز على الأمة بفكرة حقوق الإنسان المتخطية للحدود القومية سينتج مواطناً أوروبياً جديداً ينظر للمواطنة من زاوية التضمين والتكامل الإقليمي وليس الإقصاء.

أما عن الفصل الثالث، فيشرح المواطنة العالمية وبروز المجتمع المدني العالمي. فيرى الكاتب أن ظهور ثقافة سياسية عالمية جديدة هو من أبرز إيجابيات العولمة والتي ظهرت في أعقاب بزوغ المجتمع المدني العالمي خلال التسعينيات من القرن العشرين، فانتشرت بذلك منظمات غير حكومية تبنت قيماً إنسانية جديدة وتهتم بقضايا البشرية جمعاء مثل قضايا حقوق الإنسان، والسكان، والمرأة، والبيئة، والعنصرية إلى غير ذلك. وقد أدى ذلك إلى إمكانية تحقيق مواطنة عالمية بدلاً من المواطنة الوطنية ذات الهوية المحلية المحدودة دافعة البشرية

بذلك إلى النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة وذات مصير مشترك في ظل قيم إنسانية عميقة ومشاركة تتخطى الخصوصيات الحضارية، أما عن ظهور مجتمع مدنى عالمى فيظهر ذلك فى شكل المؤسسات المدنية القومية التى يتعدى نشاطها الحدود السياسية أو الجغرافية لتدافع عن قضايا ذات سمات عالمية. ولكن لا يمكننا القول بأن مضامين العولمة كلها ذات طابع إيجابى إذ تواجهها عقبات عدة مثل الفروق الشاسعة بين الشمال والجنوب وتفاوت معدلات التطور بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وغيرها من الدول الناشئة صناعياً إلى جانب انتشار موجات الإرهاب الذى تمارسه جماعات أيديولوجية مختلفة فى العالم، لذا، فإن التقدم الفعلى نحو تحقيق مواطنة عالمية يعتمد على ضرورة تقوية المؤسسات العالمية كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية ووضع تصورات واضحة لشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن للمجتمع الدولى التمسك بها وتطبيقها. ورغم العقبات، تظهر تجليات المجتمع المدنى العالمى واضحة فى شكل المنظمات غير الحكومية التى تجاوزت الإطار الوطنى واخترت الحدود الجغرافية القومية وأيضاً فى شكل الحركات الاجتماعية التى يلتف حولها مجموعات من البشر لهم اهتمامات مشتركة ويهدفون إلى تحقيق تغيير اجتماعى مؤثر من خلال التعبئة الشعبية. وهذه الحركات هى بالأساس مناهضة للعولمة الرأسمالية. لذلك كثيراً ما ترفع شعارات مثل «الإنسان قبل الأرباح» و «عالمنا ليس للبيع»، ورغم أن هذه الحركات لم تمتلك بعد برنامج عمل محدد الأهداف لكنها قادرة على توحيد الرأى العام تجاه بناء سياسات تحمى المواطنين.

يحمل الباب الخامس والأخير من هذه الدراسة عنوان «العولمة والمواطنة المصرية» محلاً للعلاقة بينهما إذ يبدأ الفصل الأول مناقشاً للفكر المصرى المعاصر وموقفه من ظاهرة العولمة. شأننا شأن كل دول العالم، فإن مصر تتعرض لتأثيرات هذه الظاهرة على الأصعدة كافة، ولكن يؤكد الكاتب أن العولمة تظهر فى كل مجتمع حسب خصائصه الثقافية وتكوينه الاجتماعى وتتفاعل مع سياسات دولته. وبما أن المجتمع المصرى هو مجتمع مركب وصاحب إرث حضارى متنوع، فيشير الكاتب إلى المواقف المختلفة للتيارات الأساسية فى الفكر السياسى المصرى من العولمة وآثارها على المواطنة المصرية وهى: اليسارى والإسلامى والليبرالى.

ف نجد أن التيارين اليسارى والإسلامى يتخذان موقفاً متحفظاً وأحياناً معادياً للعمولة بينما تقف القوى الليبرالية موقف المشجع لها والمتفائل بها. فاليسار المصرى يرى أن العمولة تطوى في تأثيراتها مخاطر عديدة على الشعوب غير الأوروبية بوجه خاص من حيث آثارها السلبية المتوقعة على الاقتصاد المصرى ونسيج العلاقات الاجتماعية وحقوق المواطنين السياسية والمدنية والحضارية فيرون أنها مجرد تطور للرأسمالية المعاصرة تهدف إلى مضاعفة وتعميق الفجوة بين بلدان الرأسمالية المتقدمة المستقطبة وبلدان العالم النامي. أما التيار الإسلامى، فرغم اعترافه بالجانب الإيجابى للعمولة لاتساع التواصل الإنسانى بين البشر من خلال الثورة المعلوماتية والاتصالية، لكنه غالباً ما يرى أنها شكل من أشكال رغبة الولايات المتحدة للسيطرة المنفردة على باقى الدول معطية لنفسها الحق في وضع معايير حقوق الإنسان وحق التفتيش على الدول والتدخل بكل أنواعه بسياسة ازدواجية المعايير. بل ويرى بعض مفكرى هذا التيار أن العمولة في أساسها هى استكمال للمشروع الاستعمارى الغربى للهيمنة الاقتصادية والسياسية على العالم. ويرى بعضهم أيضاً أن العمولة هى سلاح موجه ضد الإسلام بالدرجة الأولى إذ أن العمولة الغربية تريد أن تفرض نفسها كبديل للإسلام صاحب الدعوة العالمية، وأن العمولة تحمل في جوهرها الثقافة الغربية محاولة تميمها على الساحة العالمية. وعلى العكس، فإن التيار الليبرالى متحمس للفرص التى تتيحها العمولة في مجالات الاستثمار الأجنبى والاستقرار السياسى وتكريس حقوق الإنسان وبناء الخبرات التكنولوجية والمعلوماتية. ويرى أنها نتيجة طبيعية لحركة التاريخ وأنها تدعم الاندماج والترابط في أوضاع الاقتصاد العالمى والانفتاح على العالم، ولكن يجب على مصر أن تأخذ بنظم صارمة للانضباط المالى والقانونى السليم وأن توفر مناخاً سياسياً وتشريعياً يمكن المواطن من ممارسة حقوقه وواجباته السياسية والاقتصادية.

أما الفصل الثانى فيظهر لنا موقف الدولة المصرية من تحديات العمولة. فمن الناحية السياسية، فإن العمولة تطرح ضرورة انتقال الحكم إلى الشكل الديمقراطى الذى يحترم حقوق الإنسان وتتداول فيه السلطة بين الأحزاب السياسية في انتخابات حرة ونزيهة. وعلى المستوى المصرى، فإن قضية الإصلاح السياسى الديمقراطى قد شغلت مساحة كبيرة في الحوار

المصرى العام. ورغم أن القوى الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تؤكد دائماً ضرورة تحول الأنظمة السياسية في دول الشرق الأوسط نحو الديمقراطية معللة السبب في ذلك بأن غياب الأنظمة الديمقراطية في المنطقة هو ما أدى إلى التطرف والإرهاب المتسبين في اعتداءات 11 سبتمبر 2001، لكن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر يرى أن عملية الإصلاح هى من صميم السيادة الوطنية وأن نتائج هذه العملية يجب أن تستند إلى التقاليد والخصائص والأدوات المصرية الخالصة. ويعتبر الحزب الوطنى أيضاً أن قضية المواطنة مهمة وحيوية للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. فىرى أن لتدعيم قيمة المواطنة، يجب على الدولة أن توفر مناخاً سياسياً وتشريعياً وإدارياً يمكن المواطن من أداء دوره فى عملية التنمية، وأن تحدث من نظم الإدارة المحلية لتشجيع المواطن على المشاركة فى تنمية مجتمعه المحلى. أما على الصعيد الاقتصادى، فالعولمة الاقتصادية تؤكد ضرورة الانفتاح الاقتصادى المتبادل والاندماج فى الاقتصاد العالمى، لذلك فالإقتصاد المصرى متجه نحو الانفتاح على العالم الخارجى من خلال التحرير المتزايد للتجارة ونقل مركز القوة الاقتصادى من الدولة إلى القطاع الخاص. ولكن للعولمة انعكاساتها السلبية على مستويات التشغيل فى سوق العمل المصرية فى ظل سياسة خصخصة المشروعات العامة والتي أدت إلى تقليص العمالة الزائدة والزيادة فى معدلات البطالة، فإن العولمة الاقتصادية تخدم مصالح صفوة محدودة العدد بشكل أكبر فى عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالى.

يوضح الفصل الثالث شكل المجتمع المدنى المصرى فى ظل التحولات فى مفاهيم الهوية والانتماء. ويشرح لنا الكاتب أن فى الفترة الأخيرة، شهدت مصر صحوة فى المجتمع المدنى من خلال المنظمات الأهلية والتي ترمى التنمية الاجتماعية والبيئية للمجتمع بجانب حقوق الإنسان والمرأة والسكان. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدنى الإطار الأمثل لإشاعة الثقافة المدنية فى المجتمع وتربية المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية والتسامح والعقلانية، فالمجتمع المدنى هو ساحة لتقييم التيارات الفكرية والسياسية عن نفسها. ويتمنى الكاتب من المجتمع المدنى فى ظل العولمة أن ينظر دائماً إلى الأمور نظرة كلية شاملة واعياً أن مشكلات المجتمع تقع فى كل مترابط مع الأبعاد الإقليمية والدولية وليست محكومة فقط بالإطار القومى. ويرى أن العولمة الثقافية تعكس رغبة القوى الكبرى المتحكمة فى العولمة فى بسط

هيمنتها على العالم ونشر ثقافة واحدة محددة من خلال السيطرة على القطاعات والشبكات الاقتصادية والثقافية والإعلامية. وبما أن الثقافة تعد تلخيصاً للصفات الإبداعية والاجتماعية والسلوكية والعقيدية التي تميز مجتمعاً عن آخر، حيث يعد البعد الثقافي من أكثر المؤثرات على هوية الفرد والجماعة معاً، فيحذر الكاتب من خطر التطبيق غير الواعي لثقافة العولمة وخطر الاختراق الثقافي الغربي السمات على حق التنوع الثقافي. فالعولمة لا تحترم مبدأ السيادة الثقافية وتسعى إلى تذويب الثقافات الإنسانية المختلفة واستبدالها بثقافة ذات طابع أحادي بقيم ومعايير موحدة. وبالنظر إلى الكيان الثقافي المصرى وخصوصيته نجد أن خطورة تأثيرات العولمة الثقافية عليه تكمن في نزوع المجتمع المصرى نحو الشكلائية والجمود خاصة أن ثقافة الصورة هي المعبر الحقيقي عن العولمة الثقافية، ونزوعه للاستهلاكية، وانحسار مستوى المشاركة نتيجة شعور الأجيال الشابة بالاغتراب وتراخى الولاء القومي. لذا، فيجب على قوى المجتمع توسيع ساحة العمل الأهلى وزيادة الإنتاج والمشاركة والإبداع بدلاً من الاستهلاك والتلقى والمحاكاة.

وأخيراً يناقش الفصل الرابع قضية المواطنة المصرية وإشكالية الحماية الدولية للأقليات الدينية. إن هذه العلاقة - وفقاً لما يراه الكاتب - لا تتعلق بالدين بالدرجة الأولى ولكن تتدخل مباشرة في الشأن الداخلى للدول وهدفها إذابة الخصوصيات القومية فيها تمهيداً لإحلال المجتمع العالمى بالمعنى الغربى - وخاصة الأمريكى - محلها والذى تتلاشى فيه الثقافات الوطنية وتسيطر عليه القيم والرؤى الغربية. فلقد كان التوظيف السياسى للأديان من أقوى المحددات للعلاقات الدولية منذ نشأة الإمبراطورية الرومانية حتى استبدالها «بالإمبراطورية الأمريكية» فى عالمنا الحاضر. فلطالما استهدف الغرب الاستعمارى محاربة العالم العربى الإسلامى من خلال تفتيت علاقاته الاجتماعية الداخلية وتفكيكها إلى هويات أكثر تنوعاً. ففى مرحلة الاحتلال البريطانى لمصر، رفع شعار حماية الأقليات الأجنبية والدينية لتأجيج الانشقاقات الطائفية. وفى حاضرنا اليوم، ترفع الولايات المتحدة الشعار نفسه مستخدمة إياه كمظلة للتدخل فى شئون الدول الأخرى بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية تتماشى مع اقتصادات السوق. ففى عام 1990، استصدرت إعلاناً من الأمم المتحدة ينص

على متابعة الولايات المتحدة لشئون الأقليات بنفسها دون الرجوع للأمم المتحدة. ويحذر الكاتب من خطر تلك التدخلات على المواطنة، إذ يرى أن الخطاب عن الأقليات يرسخ فكرة تجزئية للمجتمع، بينما تهدف المواطنة إلى مساواة الجميع في الحقوق والواجبات. وتظهر سياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها الغرب تجاه حقوق الأقليات الدينية في العالم، ففى الوقت الذى يدافع عن تلك الحقوق فى المشرق لا يكاد يقيم وزناً لحقوق الأقليات المسلمة فى بلاده. وعلى الصعيد المصرى، فإن أزمة المواطنة هى نتيجة تراجع التيار الوطنى الذى يحتضن الدينين فى وطن واحد وظهور التيارات الدينية المميزة بين المواطنين على أساس الدين، فىؤكد الكاتب أن المرجعية الحقيقية فى الوطن يجب أن تظل هى «الوطنية» و «حقوق المواطنة» وأنه يجب على الدولة أن تكفل للمواطن حقه السياسى المتساوى مع الآخرين للخروج من تلك الأزمة.

وفى نهاية دراسته البحثية، يلخص الكاتب فى خاتمتها النتائج التى سبق ذكرها من خلال أبواب هذه الدراسة الخمسة. فىرى أن مفهوم المواطنة على الصعيد الغربى قد مر بعدة مراحل بداية من الإغريق القدماء وحتى تطوره بشكله الحديث فى القرن العشرين ويناقد تأثير الظواهر الجديدة مثل التعددية الثقافية على تطور المفهوم، وأن مفهوم المواطنة فى الفكر السياسى المصرى متباين عند التيارات الفكرية الرئيسية: الليبرالى والإسلامى والاشتراكي. ويحذر من الأخذ بالمواطنة كشكل بلا مضمون ويؤكد أهمية دور الدولة فى ضمان حقوق وحرىات المواطنين فى الممارسة السياسية والمشاركة المجتمعية. ويرى أن المسألة الطائفية فى مصر هى نتيجة شعور الأقلية القبطية بتعرضها لتمييز فى مجالات مختلفة لذا يحذر من الانجذاب للشعارات الطائفية سواء من قبل الأقباط أو المسلمين، بل على العكس، فإن الإصلاح يجب أن يقوم على أسس وطنية وعلمية وحضارية للحفاظ على وحدة مصر الوطنية. ويتقل لىؤكد ظهور صور جديدة للمواطنة فى ظل العولمة التى أضعفت من سلطة وصلاحيات الدولة القومية. لذا فإن تشجيع المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين هو من أبرز الحلول للقضاء على حالة الاغتراب التى يمكن أن يعيشها المواطن فى علاقته بمؤسسات الدولة.

لقد قدم الكاتب «قايد دياب» من خلال دراسته البحثية المتعمقة تحت عنوان (المواطنة والعوامة: تساؤل الزمن الصعب) العلاقة القائمة بين مفهومين في غاية الأهمية في تشكيل المجتمعات في عالمنا المعاصر إذ أن المواطنة والعوامة قد شغلا الساحات الفكرية في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ في مختلف دول العالم لخطورتها في تشكيل العلاقة بين الفرد ومجمعه. فعبر خمسة أبواب، عبر الكاتب عن المنظور التاريخي لمفهوم المواطنة في الغرب وفي مصر وكيفية تطور هذا المفهوم في ظل عصر العوامة وما تفرضه من تحولات عالمية. ويتسم أسلوب الكاتب بالوضوح من خلال تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول ذات عناوين لمواضيع محددة مستخدماً أسلوباً لغوياً يتراوح ما بين المصطلحات الأكاديمية والشرح المبسط لها وإعطاء الأمثلة الموضحة لأفكاره بشكل أقرب للواقع.

---

---

## العولمة وقضايا المرأة والعمل

---

---

عرض : منى عزت

«العولمة وقضايا المرأة والعمل» هو عنوان الكتاب الصادر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة في العام 2002، وأعد تحرير الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والأستاذة الدكتورة اعتماد علام، ويقع الكتاب في أربعة أبواب تتضمن ست عشرة دراسة هي أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، و تناولت أربعة محاور على التوالى : المرأة والمشاركة السياسية، المرأة وسوق العمل، المرأة والمجتمع المدني، وأخيرًا المرأة والتنمية.

رغم مرور ثماني سنوات على صدور هذا الكتاب لكنه لا يزال يحتفظ بأهميته وبضرورة الإطلاع على الدراسات التى أعدتها مجموعة من الباحثين والباحثات ناقشت قضايا أساسية تخص النساء ولا تزال مثار جدل حتى الآن، فضلًا عن أن هذه الدراسات تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها وعلى ما خرجت به من نتائج وتوصيات أغلبها للأسف لم يخرج لحيز التنفيذ ولم تلتفت له بدرجة كافية جميع الأطراف المعنية .

تناول الباب الأول ثلاثة فصول حول المشاركة السياسية للمرأة، فجاء الفصل الأول بعنوان «المرأة فى المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والواقع الاجتماعي» وهى دراسة للدكتورة سهير عبد المنعم إسماعيل، قدمت عرضًا للأطر التشريعية المتعلقة بحماية حق المرأة فى المشاركة السياسية، وأوضحت كيف أن تلك الأطر لا تضمن تمتع المرأة بالحقوق الواردة بها، نظرًا لمعوقات عديدة منها شخصية ومجتمعية تشابهه، لتجعل للمرأة وضعية اجتماعية دونية بالنسبة للرجل، وهو ما يعد من أهم معوقات حصول المرأة ليس فحسب على حقوقها السياسية، بل على أى من حقوقها باعتبارها إنسانًا.



نظرًا لأن المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة هي القاطرة لحماية حقوقها جميعًا، وتحقق لها مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يتطلب تعديلاً تشريعياً لإعمال حق المرأة في الحصول على نسبة من المقاعد في المجالس النيابية، وفي مراكز صنع القرار كإجراءات خاصة تمثل مرحلة انتقالية لتخطى ظروف عدم المساواة.

طلبت الباحثة بنظام أمثل للانتخاب يحقق مزيداً من المشاركة الفعالة للمرأة وانحازت إلى النظام الانتخابي الألماني الذي يجمع بين نظام الانتخاب بالقائمة ونظام الانتخاب الفردي، مع تعديل قانون الأحزاب بإعطاء حصة للمرأة على قوائم الأحزاب مع تقرير حوافر للأحزاب ترتبط بعدد أعضاء الحزب .

ترى الباحثة أن هذا الإجراء السابق يجب أن يسانده ما يلي:

أولاً: وعى عام بقضايا المرأة وبالثقافة الديمقراطية التي تعضد قيمة المساواة وأهمية المشاركة السياسية للرجال والنساء على حد سواء لمواجهة ميراث من السلبية يتطلب تفعيل المناخ الديمقراطي بصورة أكثر إيجابية.

ثانياً: الاهتمام بتوفير إطار لإعمال حقوق المرأة جميعاً على مستوى الممارسة بما يساهم في تنمية قدرات المرأة والارتفاع بخصائصها العلمية والعملية لإعدادها إعداداً سليماً لأداء دورها الرئيسي في إعداد الأجيال، وفي المواطنة الفعالة لمواجهة تحديات المستقبل كبداية مهمة لتحديث مصر.

تضمن الفصل الثاني دراسة بعنوان «دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسى بمحافظة الشرقية» للدكتور أسامة إسماعيل عبد البارى كشفت هذه الدراسة عن انخفاض مستويات المشاركة السياسية بين الرجال عامة وبالتالى ضعف المشاركة السياسية للنساء، لكن هذا لم يمنع ظهور حركة نسائية مصرية تلعب دوراً إيجابياً على المستوى السياسى تبنته الصفوات النسائية في المجتمع المصري، لكن لا تزال أمام هذه الحركة الكثير حتى تثمر مشاركة سياسية فعالة للمرأة.

على مستوى دوافع المرأة لكي تشارك سياسياً فقد اتضح أن الدافع الرئيسى يتمثل في محاولة لإثبات كيان ووجود المرأة على المستوى الاجتماعى والسياسى، و تغيير نظرة المجتمع للمرأة على أن كيانها منزلها وأسرتها فحسب، وقد ساعد على ذلك تطور وضع ومكانة المرأة بفعل عوامل التعليم والعمل الذى انعكس على اتساع محيط علاقتها الاجتماعية، وأثر ذلك إيجابياً على مستوى الوعى لديها.

أما على مستوى المعوقات أمام المرأة التى تحول دونها ودون المشاركة السياسية فقد أكدت الدراسة تربة ساحة المشرع القانونى والدين من الحيلولة بين المرأة والمشاركة السياسية، وتمثلت هذه المعوقات فى القيم الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع والناجمة عن القصور فى الوعى السياسى داخل المجتمع بصفة عامة وعند المرأة بصفة خاصة، فضلاً عن العقلية الجماعية التى تنظر للمرأة من خلال العقيدة الراسخة فى إطار الجانب البيولوجى فحسب والازدواجية الفكرية التى يعانى منها المثقفون.

فى ضوء هذه المعطيات الواقعية فان مستقبل المشاركة السياسية للمرأة مازال أمامه وقت طويل حتى يمكن القول بوجود دور سياسى فعّال للمرأة على مستوى المجتمع نظراً لأن معوقات هذا المستقبل ليست عوامل مادية بقدر ما هى عوامل اجتماعية وثقافية لا يمكن تغييرها بين يوم وليلة.

حمل الفصل الثالث عنوان " انحسار المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى صنع القرار السياسى (مؤشرات ومحددات) «للدكتور محمود مصطفى كمال»، وخلصت الدراسة إلى وجود انخفاض حاد فى تمثيل المرأة فى البرلمان سواء على المستوى القومى أو وفقاً للمقارنات الدولية وذلك فى مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية والمواقع الوزارية والحزبية، فى حين يتحسن قليلاً فى مجال العمل النقابى وخاصة العضوية، ومجال العمل فى السياسية الخارجية، من ناحية أخرى يكشف التحليل عن محدودية تداول التمثيل السياسى واحتكار البعض لتلك المواقع عبر فترة طويلة وضعف هذا التمثيل إقليمياً «الوجه البحرى - الوجه القبلى لصالح الأول»، أو على المتصل الحضرى والريفى لصالح الأول.

وعلى الرغم من إسهام البرلمانيات في مناقشة السياسات العامة فإن مساهمتهم محدودة في النشاطات البرلمانية الأولى وخاصة الاستجوابات، ومن ناحية أخرى كشف التحليل عن ارتباط ممارسة بعض البرلمانيات بالجذور العائلية ذات التاريخ السياسي.

بصفة عامة يرتبط انحسار المشاركة السياسية للمرأة في مواقع صنع واتخاذ القرار السياسي بالعوامل التالية :

1. الموروثات الثقافية التقليدية بما في ذلك نمط التنشئة والمرجعيات الثقافية المفسرة لتوزيع الأدوار والصراع فيما بينها والموجه لهذا التوزيع وسيادة ثقافة التمييز العامة والحزبية والإعلامية.
2. نمط النظام الانتخابي ارتباطا بالمتغيرات الاقتصادية.
3. الانتهاء الطبقي والوعي السياسي ارتباطا بنمط الأدوار وتوزيعها وفقاً للطبقة، ونسبة الأمية، وطبيعة الأداء البرلماني للمرأة وخبراتها ومهاراتها، إضافة إلى ذلك فإن مناخ التحولات العالمية الراهنة أو العولمة سوف ينعكس ضمن تأثيراتها، في ضوء المتغيرات القطرية على وضع المرأة ومن ثم مشاركتها السياسية والتي تحتاج إلى دراسات أخرى.

ركز الباب الثاني على «المرأة في سوق العمل» من خلال أربعة فصول تطرقت لعدد من القضايا المهمة منها «العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي: مقارنة نظرية ومنهجية» للدكتورة اعتماد محمد علام، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أوضاع المرأة في المشهد العالمي الذي تحركه عملية العولمة، وتداعياتها على هذا المشهد والسياسيات والمداخل الحديثة التي تنتهجها الدول المتقدمة في مواجهة التداعيات السلبية لعملية العولمة بما يحقق الوجود القوي في السوق العالمية، ولا يتأتى هذا إلا باتجاه هذه الدول إلى تبنى مداخل نظرية جديدة تهتم بتعظيم الموارد البشرية من خلال سياسيات التدريب والتحويل وإعادة التدريب للقوة العاملة بها، واتخاذ جميع الوسائل التي تضمن تعظيم دور المرأة في سوق العمل، أيضاً ناقشت الباحثة كيف تراجعت مصطلحات اقتصادية ظلت إلى وقت قريب معاملات يقاس عليها معدل الإنتاج والدخل القومي ونظرًا لأن هذه المعاملات أغفلت قيمة الوقت الذي تقوم به المرأة

في ممارسة أنشطة ذات طابع اقتصادى سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها، كان ضروريًا أن يعاد صياغة مفهوم العمل ليضم جميع النشاطات الاقتصادية المأجورة وغير المأجورة لاسيما التى تؤديها المرأة.

كما أبرز هذا الفصل مداخل نظرية مهمة يتبناها المخططون فى الدول المتقدمة، منها مدخل نوعية الحياة ببعديه الذاتى والموضوعى، وانعكاس هذا كله على تعظيم الدور الاقتصادى للمرأة، إضافة إلى مدخل المشاركة والذى يقوم على عدم التفرقة فى تقدير الإنتاج الاقتصادى بين الرجل والمرأة.

كما يعرض الفصل لعدد من السياسات والمداخل الخاصة بتفعيل دور المرأة فى ظل التغيرين الكمي والكيفي فى سوق العمل بفعل الثورة الميكرو إلكترونية.

أثارت الدراسة قضية على قدر كبير من الأهمية وهى مساهمة المرأة المصرية فى سوق العمل بمفهومه الجديد، وذلك من خلال الرجوع إلى بعض المؤشرات الإحصائية التى تعكس التحول فى مشاركة المرأة، حيث تعكس هذه المؤشرات اقتحام المرأة مجالات عمل جديدة ذات مهارة متخصصة «الحاسبات الاللكترونية والاتصالات والهندسة»، كما دخلت المرأة مجالات كانت مقصورة على الرجال مثل «مشغلى السفن والطائرات وفنيها».

وعن «المرأة وسوق العمل فى ضوء التشريعات المصرية» أعدت الدكتورة «سحر مصطفى حافظ» دراسة قسمت فيها تشريعات العمل التى تنظم حق مساواة المرأة فى العمل إلى قسمين:

**القسم الأول:** تشريعات لا تتسم بالتفرقة ضد المرأة فى مجال المساواة وفى تشجيع فرص متكافئة وضمانات متساوية دون أى تمييز تشريعي، ولا يشوبها قصور تشريعي لكن تقف أمام تطبيقها صعوبات ومعوقات تحول دون ممارستها للحقوق المتساوية فى مجال العمل الواردة فيها لأسباب اقتصادية أو عوامل اجتماعية وثقافية أو لتصور غياب للوعى العام، مما ترتب على ذلك فجوة بين التشريع والتطبيق أو القانون والواقع فى كفالة حق المساواة للمرأة المصرية فى العمل أطلق عليها «تمييز تطبيقي» وهى المعوقات التنظيمية والمجتمعية.

القسم الثاني: تشريعات تتسم بالتفرقة ضد المرأة ويشوبها قصور قانوني وذات تمييز تشريعي، فعلى الرغم من وجود المبدأ الإنساني المهم في الدستور المصري «مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز» وانعكاس قيمة العدالة حيث إن المصريين جميعاً متساوون أمام القانون لا تفرقة بينهم ودون تمييز، لكن مازالت التفرقة القانونية والتمييز التشريعي سائدين، فيحيل الدستور المصري لتعزيز هذه الحقوق إلى قوانين وتشريعات أخرى وتنظيمها، ومن خلال عملية الإحالة هذه تفقد النصوص الدستورية مضمون المساواة الفعلية بين الجنسين سواء رجلاً أو امرأة، فنجد كثيراً من التشريعات والقوانين لا تعترف بالمرأة كإنسان له حقوق وعليه واجبات مما يجعلها غير قادرة على المشاركة الحقيقية في التنمية الشاملة للمجتمع المصري.

حاولت الدكتورة إجلال إسماعيل حلمى الإجابة عن سؤال حول «إعادة الهيكلة الرأسالية: تمكين أو تهميش للمرأة المصرية؟» واستخدمت دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي.

يتضح من دراسة الحالة أن هناك وعياً بأن لدى المرأة مشكلة اقتصادية نتيجة انخفاض راتب الزوج أو المعاش وأن الحل يكمن في اشتغالها بالعمل الحر وإن تكون سيدة أعمال، ولكن عدم وجود رأس المال المناسب دفعها للسعى إلى مصادر خارجية للحصول على قرض من الصندوق الاجتماعي، وكانت مفردات دراسة الحالة مدركات لأهمية الابتكار والقدرة على المبادرة والإقدام على إحداث تغيير في أسلوب تفكير هؤلاء النساء، وحث المحيطين بهن على مساعدتهن لتحقيق الهدف المنشود خاصة أنه ليس هدفاً فردياً بل لصالح الأسرة والمجتمع.

أوضحت الدراسة أن ما يثار في الأدبيات عن أن تمكين المرأة سيقضي على تبعيتها الاجتماعية والسياسية لم يكن محور اهتمام مفردات الدراسة، فالهدف اقتصادي بالدرجة الأولى وليس القضاء على تبعية المرأة وقهر الرجل، إن محور اهتمام المرأة أن تنال فكرة العمل الحر التأييد والقبول الثقافي والاجتماعي من المحيطين بها.

كما أثرت قضية العمالة المؤقتة من خلال دراسة بعنوان «إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة: دراسة حالة المرأة في سوق العمل الحضري» أعدتها الدكتورة أمال عبد الحميد محمد، ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن تنامي العمالة المؤقتة نتاج لعوامل خاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية وما نجم عن الخصخصة والبطالة والفقر، فإذا كانت إعادة الهيكلة تهدف إلى إقامة هياكل اقتصادية جديدة تتواءم مع متطلبات العولمة، وتعمل بآليات الاقتصاد الجديد، حيث المرونة في التشغيل والمهارة، فهى تفضل العمالة المؤقتة في سوق العمل، وخاصة فائقة المهارة .

تعمل العمالة المؤقتة في كل القطاعات، وخاصة القطاع الخاص، ويتوقع مستقبلاً أن تتحول كل العمالة به إلى عمالة مؤقتة، حيث الاهتمام بتكثيف رأس المال وتراكم الثروات أكثر من تكثيف العمالة وبهذا تصبح العمالة أطراف خيوط شبكة يتحكم فيها صاحب العمل ويجرئها وفقاً لما يعود عليه من منافع إذ يشغلها وقت الإنتاج ويسرحها في حالة الركود، ويظهر التلاعب وغياب الشفافية في العقود والأجور والتحكم في التشغيل والاستغناء، وبالتالي ضياع حقوق العمال خاصة التأمينية وافتقار الاستقرار والأمان الوظيفي .

وفي الوقت ذاته كما ذكرت الدراسة يعد أصحاب الأعمال هم أيضاً شبكة أخرى يتحكم فيها أصحاب قوى الإنتاج الأكبر المقيدون بظروف ومتطلبات وآليات سوق العمل، التى هى الأخرى تدخل فى إطار شبكة أخرى تحركها القوى الاقتصادية فى الاقتصاد العالمى، وبهذا يتلاعب بالعمالة جملة من أطراف خيوط شبكة تدخل فى دوائر شبكات أكبر.

توضح المؤشرات الإحصائية تزايد نسبة المنخرطات فى سوق العمل ولكن السؤال الذى يطرح نفسه ليس فى نسبة المشاركة ولكن فى مواقع الأعمال التى تشغلها المرأة، فصحيح أن العولمة أتاحت فرص عمل للعمالة النسائية فى مجالات الاتصال والإعلام والشركات السياحية والاستثمارية إلى أنها تدخل فى منافسة مع الرجل فى سوق العمل وفى الغالب يكون لصالح الرجل، وإذا كان الخطاب النسائى يدعو إلى التحرر والمساواة فإن الواقع المعيش يظهر بصورة مغايرة لذلك إذا يظهر التحيز ضدها وتظل مقبولة فى إطار المفاهيم والنظرة الثقافية التى تضعها فى قوالب مهنية نمطية وخاصة الأعمال الشبيهة بالعمل المنزلى وبهذا تتكسر فكرة التمييز وتهميش دورها.

وتشير الدراسة إلى أنه إذا كنا نتحدث عن التحيز ضد المرأة في سوق العمل وفقا للنوع فإنه يظهر في سوق العمالة المؤقتة تمييز بين العمالة النسائية نفسها إذ يفضل أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص العمالة النسائية غير المتزوجة على اعتبار أنها أكثر تفرغاً وأقل تغيّباً. ويعد دوران العمالة إحدى القضايا المهمة في سوسيولوجيا العمل وهي إشكالية مهمة في دراسة العمالة المؤقتة، حيث الالتحاق بالعمل فترة والخروج منه فترة أخرى ويزيد من معدل العمالة في القطاع الخاص.

كما أشارت الباحثة إلى أنه في ظل السياق الحالى من حيث التحولات العالمية والمجتمعية تولد هموم جديد للعمالة، فإذا كان العامل الثابت في حالة تمكين من الوظيفة حيث الاستقرار والأمان الوظيفى والأجر الثابت فإن العامل المؤقت في حالة تهميش أو كما يتردد على ألسنتهم «هانشرد»، حيث عدم الاستقرار وفقدان الأمان الوظيفى وإن جاز القول «وأد الأمان الوظيفى» الناجم عن إدراكهم أنه من السهل الاستغناء عنهم في أى لحظة وفي أى وقت يشاءه صاحب العمل، وبالتالي ضياع الحقوق التأمينية وغير ذلك ويعكس المثل الشعبى القائل: «إن فاتك الميرى....» قدرًا من الحقيقة حيث إن حلم العامل المؤقت أن يتحول إلى عامل ثابت؛ ولكن يتبخر هذا الحلم مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

عن المرأة في المجتمع المدنى جاء الباب الثالث احتوى على عدد من الدراسات منها دراسة عن «علاقة المرأة بالمنظمات الأهلية» أعدتها الدكتورة «منى السيد حافظ عبد الرحمن»، وكشفت عن أنه رغم مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية والعربية فإن هناك أسبابًا عديدة لعبت دورًا بالغًا في محدودية المشاركة والفاعلية، لعل من أهمها حدائة نشأة وتكوين القطاع الثالث في العالم العربى، وضآلة وعى المجتمعات العربية بدور المرأة وفعاليتها في القطاع الأهلى، وقصور الحماس لنشاطتها في هذا المجال وشخصنة المنظمات الأهلية والممارسة الشكلية للديمقراطية داخل تلك المنظمات.

في سياق متصل، أعدت الدكتورة «فاطمة يوسف القاينى» دراسة بعنوان «القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع» خلصت إلى وجود مجموعة من المعوقات أمام اندماج المرأة ومشاركتها ترتبط بالدولة، وهي تتمثل في القيود التى تفرضها الدولة بسبب نزعتها الأبوية على المشاركة السياسية للمرأة، وتنصب بالأساس على عدم قيام

الدولة بتوفير خدمات تمكن المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، وترتبط بقصور التشريعات الحالية في مراعاة الظروف والتقاليد التي ترتبط بالعمل العام للمرأة، وعدم تنفيذ القوانين الخاصة بفتح حضانات لأبناء العاملات في المؤسسات العامة، والأخطار الصادرة عن الرجل، وكذلك الهوس الناجم عن الخوف من النجاح المتزايد للمرأة، الأمر الذي يجعله يطالب بعودتها إلى المنزل، مع غياب المفاهيم الديمقراطية والشعور بعدم جدوى العمل السياسي لدى المرأة، وعدم اهتمام الأحزاب بالثقيف السياسي للمرأة، وعدم احترام حقوق الإنسان، وكذلك المفاهيم التقليدية حول تقسيم الأدوار لصالح الرجل في الحياة العامة، وعدم الاهتمام بإبراز الدور النسائي في المجال السياسي ومجال الحياة العامة، ضعف الحالة الاقتصادية للمرأة بسبب عدم رغبة الشركات في توظيف المرأة في العمل، وكذلك النظرة المتدنية للمرأة، كما أن المرأة أقل دخلاً وأكثر بعداً عن جماعات الضغط والمصالح، إضافة إلى انسحاب المرأة جزئياً من سوق العمل بشكل يجعلها أقل قدرة على العمل العام.

كما توصلت دراسة أعدها الدكتور «حامد الهادي» بعنوان «المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية» إلى أن المرأة تقوم بدور ملموس في العمل التطوعي بالمجتمع مادام بعيداً عن المؤسسات الرسمية، وأن المجتمع يدعمها في ذلك حيث التطوع ظاهرة موروثية ساهمت المرأة وما زالت فيها بنصيب وافر، لكن الرجل نصف المجتمع يقف حجر عثرة أمام محاولات المرأة للتمكين في الجمعيات الأهلية، ويلعب دوراً واضحاً في تهميشها برضا وقناعة، بل تمت الهيمنة الذكورية على الإناث في أغلب الحالات مما يؤكد صدق مقولات «جرامشي» في هذا الشأن، لذا تبين للباحثة أنه ليس هناك رضا عام بين الإناث عن أوضاعهن الاجتماعية تجاه العمل التطوعي وخاصة داخل المؤسسات الرسمية، وإن كان مسموح به بشكل غير رسمي وبشرط أن يتم بعيداً عن المؤسسات الرسمية، ويفضل أن يتم من خلال المنزل حيث تتمكن المرأة من أداء أدوارها الأساسية داخل منزلها ويضاف إليها العمل التطوعي.

أما المحور الرابع والأخير فجاء بعنوان «المرأة والتنمية» تحت هذا المحور جاء عدد من العناوين المتنوعة، منها دراسة بعنوان «دور المرأة في التنمية المحلية في سيناء: صور الواقع واحتمالات المستقبل». كشفت الدراسة عن مشاركة المرأة في حرف يدوية ظلت تحتل أعلى



النسب في المشاركة الاقتصادية، وارتفاع نسبة مشاركة الأنثى في مجالات التنمية المختلفة في المناطق الحضرية عنها في باقي المناطق، وأن المرأة التي يعمل زوجها بالأعمال الإدارية أكثر الفئات مشاركة في مختلف مجالات التنمية، وأن المرأة غير المتزوجة وصغيرة السن أكثر مشاركة في مجالات التنمية، فضلاً عن أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة مشاركة النساء، فضلاً عن أن القطاع غير الربحي وهو القطاع الأهلي الذي يعمل خارج نطاق الحكومة وخارج نطاق السوق قد أثبت فاعلية في تشغيل أعداد كبيرة من النساء فى العريش وبئر العبد.

أبرزت الدراسة ظاهرة لا يمكن إغفالها في سوق العمل في شمال سيناء وهى أن العمل بالرعى والزراعة هو جزء لا يتجزأ من مسئولية المرأة السيناوية، ويتم في إطار التزامات عائلية ولا يمكن إغفال قيمته الاقتصادية وله قيمته العالية داخل الأسرة وهى لا تتقاضى أجرًا عليه .

من الدراسات التى تناو لها هذا الباب دراسة بعنوان «التيار النسوى والعمل الأكاديمى فى مصر .. كلية البنات نموذجًا» أعدتها الدكتورة «سامية قدرى ونيس»، وخلصت الدراسة إلى ما أسمته ببعض الحقائق عن الحركة النسوية الأكاديمية فى مصر، وتمثلت فى وجود انقسام داخل الحركة النسوية المصرية، فالحركة الأكاديمية لا تسير موازية للحركة الاجتماعية التى نشطت فى المجتمع، ولا يحدث التقاء فى كثير من الأحيان بينهما، وهذا يجعل الحركة النسوية المصرية تختلف عن مثيلاتها التى ظهرت فى المجتمعات الغربية، على الرغم من تشابه النشأة الأولى لكل منهما، كما أن الاهتمام بقضايا المرأة أكاديميًا لا تعكس حركة منظمة، بل إنها تعد «موضة» ظهرت كنتيجة للاهتمام العالمى بقضايا المرأة.

عن «العائد الاجتماعى من تعليم المرأة» أعد الدكتور «حافظ فرج أحمد» دراسة أبرز من خلالها أهمية وضرورة تعليم المرأة واعتبره أهم العوامل التى تقف وراء التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبالعليم تستطيع المرأة كما يستطيع الرجل تجاوز الواقع واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة، فضلاً عن أهمية التعليم للمرأة للحفاظ على

صحة أسرتها ورعايتها للصحة النفسية لأبنائها، والتعامل الحسن معهم ومتابعتهم في الدراسة.

وفي الختام تضمن الكتاب التوصيات التي خرجت من الندوة والتي قدمت ونوقشت على مدى ست جلسات في يومين كاملين ومن بين هذه التوصيات :

- تطوير البرامج التي تمكن المرأة العاملة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضمان مشاركة المرأة في مختلف القطاعات في ظل العولمة وأيديولوجيتها الجديدة.
- إرساء القواعد لوضع استراتيجية إعلامية تتناول موضوعات المرأة بما يحقق تقدمها.
- الحرص على تصحيح الأفكار الخاطئة والتقليدية الخاصة بوضع المرأة والتي تشيع في الخطاب الإعلامي في المجتمع.
- توعية المرأة بحقوقها السياسية والقانونية وتحقيق مساندة أفضل لها في مواجهة الضغوط المعوقة للوصول إليها.

يحسب للقائمين على هذه الندوة تجميع هذه الدراسات في كتاب وتوثيقها، مما يساعد على الوصول إليها والاطلاع عليها، فكثير من الأبحاث والدراسات المهمة يصعب الحصول عليها بعد الانتهاء من مناقشتها في ندوات أو مؤتمرات.

تكمن أهمية الكتاب في تقديمه صوراً متعددة لتأثيرات العولمة على النساء في مجالات مختلفة وهي المشاركة السياسية والعمل والمجتمع المدني والتنمية، وتناولت الدراسات هذه المحاور السابقة من خلال جوانب متعددة منها التشريعية والقانونية، والواقع الاجتماعي والثقافي، من الإيجابي أيضاً أن هذه الدراسات لم تركز على النساء في الحضر فحسب بل رصدت بعض الدراسات الميدانية واقع النساء في بعض المناطق الريفية والبدوية، ولكن يؤخذ على الكتاب عدم تناوله للتعقيبات والمدخلات التي أثرت أثناء الجلسات، وما طرح من رؤى ووجهات نظر مختلفة ومتنوعة، مما كان يسهم في تقديم مساحة أوسع من المعرفة، ويشرى النقاشات حول القضايا التي تناولها الكتاب، فضلاً عن أن التوصيات التي خرجت بها الندوة اتسمت بالعمومية، ولم تحدد الجهات المنوط بها تنفيذ هذه التوصيات .

## المشاركات والمشاركون :

- آمال عبدالمهادى: عضوة مؤسسة فى مؤسسة المرأة الجديدة.
- إيمان حسن: مدرسة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، وعضوة مجلس أمناء بمؤسسة المرأة الجديدة وبمؤسسة تنمية المجتمع بحلوان (بشاير).
- سامح سمير: مترجم
- شهرت العالم: مترجمة.
- فاطمة الزهراء رامى: معيدة بقسم اللغة الإنجليزية / جامعة القاهرة.
- منى عزت: صحفية وعضوة بمؤسسة المرأة الجديدة.
- نولة درويش: عضوة مؤسسة بمؤسسة المرأة الجديدة.
- ياسمين معتز: مساعدة بحث فى مركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.
- يسرى مصطفى: مدير برنامج دعم حقوق المرأة بوكالة التعاون الفنى الألمانى، وباحث فى مجال حقوق الإنسان.

دعوة للكتابة

طيبة - العدد الخامس عشر

## النساء التاريخ

يحاول هذا العدد من طيبة الإجابة عن عدة أسئلة منها: ما التاريخ؟ وما الدور الذى تلعبه القراءات والكتابات التاريخية فى خلق أنماط مختلفة - بل ومتعارضة أحياناً - للنساء؟ متى بدأت البطيركية فى التاريخ الإنسانى؟ وما الذى أدى إلى ازدهارها أو تراجعها؟ من يكتب التاريخ وعمن ولمن؟ وغيرها من الأسئلة.....

كما يتناول العدد أيضاً المحاور الآتية:

- كتابة التاريخ من منظور النوع الاجتماعى.
- النساء والتاريخ الشفاهى.
- النساء والأرشيف.
- النساء والسيرة الذاتية.

وترحب هيئة تحرير طيبة بالمشاركات الخاصة بموضوع العدد والتي قد لا تشملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقراص مرنة فى حدود 3000-5000 كلمة للدراسات، 2000-3000 كلمة لعروض الكتب، على أن يتم إرسال المواد فى موعد أقصاه 15 أكتوبر 2010، وذلك بأى من الوسائل التالية:

عنوان بريدى: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكترونى: [nwrc@nwrcegypt.org](mailto:nwrc@nwrcegypt.org)

ينطلق المنتدى الاجتماعى العالمى من مناهضته للعولمة، وفكرته قائمة على مناهضة سياسات الليبرالية الجديدة، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة دولياً، ومن ناحية ثالثة، تجدر الإشارة إلى وجود رؤية للمنتدى لدوره تجاه قضية حقوق الإنسان، فتعكس رؤية المنتدى ورسالته نموذجاً لصنع البدائل ولاختيار نموذج للحياة ينتصر لمصالح الضعفاء والمهمشين، عبر الاشتباك مع كل عناصر أجندة الليبرالية الجديدة باستراتيجيات بديلة.

### **إيمان حسن**

توضح القصص العديد من استجابات واستراتيجيات التكيف الخلاقة التى تلجأ إليها النساء المنخرطات فى عمليات الهجرة عبر القومية فى مواجهة التقلبات الاجتماعية والاقتصادية التى يتوقعن مواجهتها فى مصر والولايات المتحدة فى سياق العولمة الاقتصادية. وبهذا فقد أوضحت كيف انخرطت النساء فى ممارسات عبر قومية كالزواج، وتكوين أسر وعائلات عبر قومية فضلاً عن الاستثمار فى الوطن.

### **ياسمين معتز**

إن الجسد الأنثوى، كما الجسد الذكورى، هما داخل عملية العولمة بكل المعانى، من الاقتصاد إلى الأزياء، ولكن الجسد الأنثوى هو الذى يتحمل عبء الدفاع عن هوية أو هويات افتراضية. ولأنه كذلك فما زال قدره أن يفقد هويته الذاتية من أجل الهوية الجماعية. وهذا التناقض والصراع ليس صراعاً بين حاضر وماضٍ، بل وضع راهن يكون فيه الجسد الأنثوى ساحة لصراعات سياسية وثقافية.

### **يسرى مصطفى**